





مساق التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد

المؤلفون:
د. سعيد شاهين، د. ماجد تربان، د. حسن أبو حشيش، محمد رجوب، صالح مشارقة، خالد سليم، عماد الأصفر، د. فريد أبو ظهير، خلدون البرغوثي، د. سعيد أبو معلا

تحرير:
صالح مشارقة

2021

التحقيقات الاستقصائية
في قضايا الفساد





التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد

صالح مشارقة (محرراً)

ايلول / سبتمبر 2021



الناشران: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ومركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت.

التحرير : صالح مشارقة

التدقيق اللغوي: خالد سليم

«إن محتويات هذا الكتاب، والآراء الواردة فيه، هي من مسؤولية المؤلفين، ولا تعبر عن اتجاهات تتبناها الجامعة».

مقترح توثيق الكتاب: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت. 2021. التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد. رام الله، فلسطين.



الرقم المعياري الدولي للكتاب: 9789950855212

ائتلاف أمان:

رام الله- شارع الإرسال - حي المصايف - عمارة الريماوي - ط رقم 1

هاتف المقر في رام الله- 2989506 2 (970+)

هاتف مكتب غزة -2884767 08 | الموقع الإلكتروني www.aman-palestine.org

جامعة بيرزيت:

بيرزيت- فلسطين، ص. ب: 14 | 2982044 (2) 009 | UPU@birzeit.edu | www.birezeit.edu



التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد

2021

المؤلفون:

د. سعيد شاهين، د. ماجد تربان،

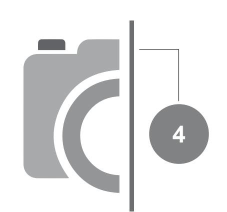
د. حسن أبو حشيش، محمد رجوب، صالح مشارقة،

خالد سليم، عماد الأصفر، د. فريد أبو ظهير،

خلدون البرغوثي، د. سعيد أبو معلا

تحرير:

صالح مشارقة



عن الكتاب:

صدر هذا المساق بالشراكة بين الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ومركز تطوير الإعلام– جامعة بيرزيت، ضمن محور التطوير الأكاديمي، هذا المحور الذي تتشارك في مشاريعه 18 جامعة وأربع كليات تدرّس درجتي البكالوريوس والدبلوم في تخصص الصحافة والإعلام. ويهدف المحور إلى تأليف ونشر مساقات جديدة لدوائر وكليات الإعلام، وتأهيل المحاضرين الجامعيين لتدريس هذه المساقات بوسائل تعليم وتعلم متحرر وتفاعلي وتدريبي. كما يهدف هذا المحور إلى التأثير على الخطط الأكاديمية لتخصص الإعلام لتفعيلها وتجديدها في كل الجامعات الشريكة.

ويأتي المساق ضمن سعي ائتلاف أمان إلى تعزيز منظومة النزاهة والمساءلة والشفافية في المجتمع الفلسطيني ومؤسساته بمختلف أنواعها، بما في ذلك تقوية دور الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية والأكاديمية في مكافحة الفساد، وذلك من خلال تعزيز ثقافة ومهارة إعداد التحقيقات الاستقصائية في حقل مكافحة الفساد، ويشمل ذلك كلاً من الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية وطلبة الإعلام في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وتعزيز معرفتهم النظرية والتطبيقية في التحقيقات الاستقصائية المتعلقة بقضايا الفساد ليكونوا مؤهلين في المستقبل للمساهمة في الجهود الوطنية للكشف عن الفساد ومكافحته.

لجنة المضامين في مركز تطوير الإعلام

نبال ثوابتة	عماد الأصفر	ناهد أبو طعيمة	بثينة السميري	خالد سليم

لجنة التحكيم

الرقم	الاسم	الجامعة	الرقم	الاسم	الجامعة
1.	د. اكرم البياري	جامعة الأزهر	3.	د. نادر صالحة	جامعة القدس
2.	د. علاء عياش	جامعة خضوري	4.	د. محمد أبو الرب	جامعة بيرزيت

لجنة التطوير الأكاديمي في مبادرة تطوير الإعلام الفلسطيني

الرقم	الاسم	الجامعة	الرقم	الاسم	الجامعة
1.	أ. سليكة القاضي	جامعة الخليل	11.	د. صخر الشافعي	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية
2.	د. نادر صالحة	جامعة القدس	12.	د. أمين وافي	الجامعة الإسلامية
3.	د. محمد أبو الرب	جامعة بيرزيت	13.	د. خالد أبو قوطة	كلية فلسطين التقنية- دير البلح
4.	د. فريد أبو ظهير	جامعة النجاح	14.	د. عدنان أبو عامر	جامعة الأمة
6.	د. عماد أبو الحسن	الجامعة العربية الأمريكية	15.	أ. د. ماجد تربان	جامعة الأقصى
7.	د. علاء الدين عياش	جامعة فلسطين التقنية- خضوري	16.	د. حاتم العسولي	جامعة غزة
8.	د. سعيد عياد	جامعة بيت لحم	17.	د. رائد أبو ربيع	جامعة الأزهر
9.	أ. مصطفى بدر	جامعة فلسطين الأهلية	18.	د. حنان العكلوك	جامعة فلسطين
10	أ. محمد ديرية	الكلية العصرية الجامعية			



تقديم

هذا المساق هو السادس من سلسلة مساقات أنتجها مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت ضمن محور التطوير الأكاديمي في مبادرة تطوير الإعلام، وهو بالشراكة مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). وكان المركز أصدر قبله خمسة مساقات، هي: الإعلام والنوع الاجتماعي، والإعلام والقانون، وأخلاقيات الإعلام، والصحافة الاقتصادية، والصحافة الثقافية.

وتتشارك قرابة 18 جامعة وكلية فلسطينية في محور التطوير الأكاديمي، ويقوم مركز تطوير الإعلام بعقد الاجتماعات والشراكات وتنظيم زيارات التنسيق والتشاور على مدار العام لمواصلة هذا المحور، كما يقوم المركز بالتشبيك مع وزارة التعليم العالي وكل المؤسسات التعليمية ذات العلاقة.

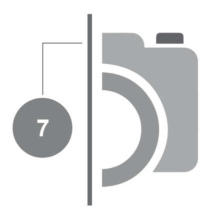
وشارك في تأليف المساق عشرة من أساتذة الإعلام والصحفيين الخبراء، التزموا بأسلوب تأليف موحد، حدده مركز تطوير الإعلام وطوره لسنوات، يقوم على: التعلم وليس التعليم، التدريب نصف التدريس، التفاعل مع ضيوف ومؤسسات خارج الجامعة، لعب أدوار «غرفة الأخبار» وعدم الارتكاز على نمط المحاضرة فقط.

ويدرس الطالب في هذا المساق عشرة أسابيع دراسية هي: مدخل في الصحافة الاستقصائية، منظومة النزاهة وقوانين مكافحة الفساد، التحقيقات الاستقصائية وقضايا الفساد، الثغرات والتسريبات والمبلغون وحماية الشهود، بناء فرضية التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد، صياغة وتحرير التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد، مصادر المعلومات في التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد، السلوك المهني والأخلاقيات في التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد، الملتميديا والتحقيقات الاستقصائية، تحقيقات استقصائية محلية وعالمية في قضايا الفساد.

وللمحاضرين الحرية الكاملة في اعتماد العدد المطلوب من الأسابيع الدراسية، بناء على مدة الفصل الدراسي في جامعاتهم، كما أن لديهم القدرة على استبدال أسابيع بأخرى، بناء على مستجدات الخطط التعليمية، فلهم حرية التطويل أو التقصير، وأملنا كبير في أن يتمردوا على أساليب التدريس التقليدية التي لا يحتاجها هذا المساق بالتحديد. وننتظر أية ملاحظات أو تعديلات منهم على المساق سنقوم بإدخالها على النسخة الإلكترونية.

منسق محور التطوير الأكاديمي في مركز تطوير الإعلام

صالح مشارقة



فهرس المحتويات



الأسبوع الأول

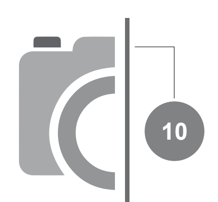
مدخل في الصحافة الاستقصائية



إعداد:

د. سعيد شاهين (علاني)

أستاذ الإعلام في جامعة الخليل



أولاً: أهداف الأسبوع

- تعريف الطلبة بماهية الصحافة الاستقصائية ونشأتها وتطورها.
- الإلمام بخصائص العمل الصحفي الاستقصائي وطبيعته وأسباب الحاجة إليه.
- الاطلاع على بيئة العمل الاستقصائي عالمياً وإقليمياً.
- التعريف بالتجربة الفلسطينية والعربية والدولية في الصحافة الاستقصائية في قضايا الفساد ومعوقاتها.
- السعي إلى ترسيخ مبدأ مكافحة الفساد لدى طلبة الإعلام عبر الانخراط في صحافة الاستقصاء وبناء مجتمع يؤمن بالمساءلة والشفافية.

ثانياً: الخطة التعليمية

يشتمل هذا الأسبوع على جزئين: الأول يمثل جزءاً نظرياً سيشكل القاعدة التي سيرتكز إليها الطالب في فهمه لطبيعة الصحافة الاستقصائية، نشأتها ومراحل تطورها ودروبها وما يميزها عن غيرها من فنون العمل الصحفي، وخصائصها وأهميتها بالنسبة إلى المجتمع، وخاصة في مكافحة صنوف الفساد، وفهم بيئة صحافة التحري ومعوقاتها والتعرف على تجارب هامة في مجال الصحافة الاستقصائية على مستويات مختلفة.

في حين أن الجزء الثاني سيتعرض لمناقشة نماذج وحالات من الواقع الفلسطيني والعربي والعالمي في عالم الصحافة الاستقصائية، بعض منها سيتولاها مدرس المساق، والبعض الآخر طلبة المساق، وذلك للدفع بهم إلى المشاركة والتفاعل مع مفردات ومفاهيم وعناوين المساق، والنماذج التي ستتم دراستها ستسلط الضوء على مواد مكتوبة ومرئية ومسموعة وإلكترونية. وقد يحتاج المدرس إلى وقت إضافي يتجاوز ثلاث ساعات أسبوعياً، وخصوصاً في الجزء الثاني من الأسبوع الدراسي.

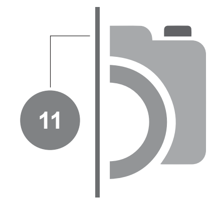
ثالثاً: الشق النظري

منذ نشأته، لعب التحقيق الصحفي الاستقصائي دوراً بارزاً في تشكيل الرأي العام حول قضايا الفساد وكيفية مواجهتها ووضع حد للمتورطين فيها، وبالفعل، بات التحقيق الاستقصائي يحسب له ألف حساب بعد الكشف عن قضايا فساد كبرى طالت مسؤولين كباراً في كثير من دول العالم.

وبات الصحفي الاستقصائي في قضايا الفساد الأكثر أهمية في العمل الإعلامي داخل المؤسسة الإعلامية والأكثر استهدافاً من قبل المتضررين منه؛ لذلك، دأبت بعض المؤسسات الحريصة على مكافحة الفساد وبناء المجتمعات الديمقراطية على دعم هذا النوع من الصحافة، وتشكلت جمعيات ومنظمات محلية وإقليمية ودولية للوقوف إلى جانب الصحفيين الاستقصائيين وحمايتهم ورعايتهم.

وتواجه الصحافة الاستقصائية الكثير من المعوقات والتحديات في بلدان العالم النامية، حيث تسير بوتيرة متقطعة جراء الملاحقات والرقابة وغياب الحماية واستشراء ظاهرة النفوذ الإجرامي.

وعبر سنوات ظهورها، لجأت وسائل الإعلام إلى تقديم شكل جديد من الفنون الصحفية التي تمكنها من تجسيد مبدأ «خدمة المجتمع» والخروج من دائرة الانتفاع من الحكومات والشركات على حساب الصالح العام إلى قاعدتها الأساسية ومصدر إلهامها وهي الجماهير بهمومها وقضاياها والعمل على طرح هذه القضايا عبر فنون صحفية محددة يوفر لها دخولاً عالية ويرفع من قيمتها في المجتمع وتأثيرها ويقودها إلى تحديد خطها الأساسي القائم على خدمة تدفق المعلومات وبناء الرأي العام الحقيقي والحر والفاعل.



ولم تعد وسائل الإعلام تكتفي بالفنون الإخبارية لإمداد الجمهور بالمعلومات وتشكيل رأي عام يقود إلى صناعة قرارات مؤثرة تغير من واقع الحال، بل سعت الصحافة الجادة والملتزمة إلى كشف كل الظواهر السلبية ومجابهة الفساد بأشكاله المتعددة والذي تحاول جهات منتفعة التغطية عليه والاستمرار فيه، ما يضر ببناء مجتمع عادل يضمن للجميع المساواة في الحقوق والواجبات، فكان التحقيق الصحفي الاستقصائي هو السبيل إلى مواجهة ظواهر الفساد من خرق للقوانين والانتهاكات المخفية وكشف مستورها وتشكيل رأي عام حولها للدفع باتجاه وقفها أو لجمها ومعالجتها.

وفي عصر الإعلام الرقمي والطفرة التقنية والنزعة المعلوماتية وسيادة الإعلام الاجتماعي وشبكات التواصل الاجتماعي، باتت التحديات أكبر والمنافسة بين وسائل الإعلام أشد، من أجل تقديم محتوى إعلامي مهني بعيد عن السطحية ويفضح التجاوزات على اختلاف أنواعها من خلال التعمق والشرح والتفسير والتحليل وتقديم الأدلة والوثائق والشهود والوصول إلى نتائج تبعث على إحداث التغيير المطلوب.

وقد بات مطلوباً من الصحفي مهنية أعلى ومواكبة للتطورات الحاصلة في مجال الإعلام المعاصر من خلال اكتساب مزيد من المهارات التي تساعده في الوصول إلى المعلومات بطريقة غير تقليدية كما كان في السابق، يأتي ذلك مع ظهور التحقيق، وهو صحافة البيانات والأرقام والتحري باستخدام أحدث الطرق لاقتناص الفرص والحصول على شواهد دامغة لا يمكن الطعن في مصداقيتها ونزاهتها.

إن ظهور وصف «كلاب» الحراسة watch dogs على من يعملون في مجال التحقيقات الصحفية، وإن كان مهيناً لدى البعض الذين يرفضون تشبيهاً كهذا، لكن هذا الوصف يحمل دلالات رمزية كبيرة تعكس حجم المهام التي يقوم بها هؤلاء الصحفيون في التحري والوصول إلى الحقيقة من خلال كشف العيوب والتجاوزات والمستور عن طريق وضع الفرضيات والبحث في الأسباب والنتائج، كما يطلق عليهم «المنقبون عن الفساد» Muck Rekers.

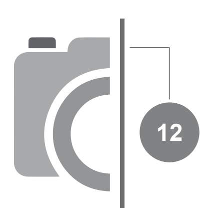
التحقيق الصحفي هو الفن الإخباري الذي يضيف للجمهور قدراً كافياً من المعلومات عبر احتوائه على غالبية الفنون الصحفية، ويجمع في ذاته كل الوظائف الصحفية وأساسها الرقابية. وأرى أن مصطلح السلطة الرابعة جاءت ولادته بسبب التحقيق الصحفي الاستقصائي وأثره الكبير على السلطات الثلاث في اتخاذ القرار.

الموضوع الأول:

صحافة التحري: «التحقيقات الاستقصائية»

يقصد بالتحري لغة التحقق، وجاء في معجم الصحاح أن كلمة حقق تعني: «فحص صدق القضايا والفروض وذلك بالاستناد إلى الوقائع، كما تعني أيضاً الاعتبار بحالات خاصة للتحقق من نتيجة عامة» (مرعشلي 1975، 110)، ووضع البعض تعريفاً للتحقيق من منظور اللغة العربية على أنه «الوصول إلى حقيقة الأمور والتيقن منها، بمعنى دراسة المشكلة أو القضية المطروحة والوصول بالتالي إلى حل بشأنها، وهو بهذا لا يختلف عن المعنى الاصطلاحي للتحقيق الصحفي». (شلهوب 2004، 14)

وحول تعريف التحقيق الصحفي اصطلاحاً، فقد تفاوتت التعريفات لدى مجموعة كبيرة من الباحثين العرب، أبرزهم فاروق أبو زيد، وشمس الدين الرفاعي، ومحمود أدهم، وأسماء حافظ، وغيرهم، إلا أن من بين مئات التعريفات المهمة تعريف كل من محمود علم الدين وليلى عبد المجيد، الذي يقولان فيه إن التحقيق الصحفي هو «تحرٍ ودراسة وبحث حول قضية معينة أو ظاهرة أو فكرة تشغل اهتمام الجماهير في وقت ما، وتدور حولها سلسلة من التساؤلات والاستفهامات التي تحتاج لإجابة، وكذلك بعض المشكلات التي تحتاج لحلول من خلال الاستعانة بالمصادر المختلفة المتصلة بها، سواء أكانت حية أم غير حية، وإجراء سلسلة من اللقاءات



والبحث في الوثائق والتقارير والملفات، وذلك كله سعياً وراء الوصول في النهاية إلى حلول أو إجابات لها». (علم الدين وعبد المجيد 1995، 186)

هذا التعريف يصف بشكل كبير جداً مفهوم التحقيق الصحفي، ويقترب إلى حد معين من مفهوم صحافة التحري، التي تمثل واحدة من أهم أنواع صحافة التحقيقات بشكل عام، كونه يمثل واحداً من الفنون التحليلية التي تستدعي فهم الخلفيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية وراء الموضوعات المثارة في كل تحقيق يتم تنفيذه، أيّاً كانت وسيلة الإعلام.

ولا شك أن الصحافة الاستقصائية ليست وليدة اللحظة، بل كبقية الفنون الصحفية، مرت بعدة مراحل وصولا إلى أن أصبحت فناً إخبارياً مستقلاً فرض نفسه عبر مسيرة من العمل الدؤوب واكتساب المهارات والخبرات، وقد كانت البداية من قبل عدد من الصحفيين الذين أطلقوا على أنفسهم حينها «المنقبون» عن الفساد أو المنقبون في الوحل Muck Rekers، ويبقى هذا الفن الصحفي هو الأداة الأكثر تأثيراً وحضوراً، لما له من مزايا وتفرد جعلت منه الأهم على الإطلاق.

«إن فن التحقيق الاستقصائي –مع ما يتضمنه من صعوبة واستنزاف للوقت والجهد ودقة في العمل– يعد أقوى الفنون الصحفية وأكثرها قدرة على التأثير والقيام بدور الصحافة كسلطة رابعة، كما يشكل رقابة حقيقية لا تكتفي فقط بالرصد، بل بالكشف عن الحقائق الخفية، وضرورة أن تنعكس نتائج التحقيق على المصلحة العامة». (عزام 2016)

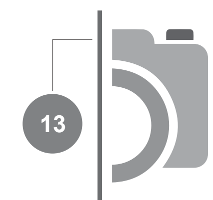
يعرف ديفيد كابلان الصحافة الاستقصائية بأنها «نهج منظم لحدس، يتطلب الغوص في العمق، والحث الفعلي الذي يقوم به الصحفي بنفسه، بالإضافة إلى التغطية الصحفية، ويتناول طريقة علمية في البحث، معتمدة على وضع فرضية واختبار مدى صحتها، والتأكد من الحقائق المحاطة بهذه الفرضية، ونبش الأسرار المغمورة، ووضع ركائز العدالة الاجتماعية والمساءلة، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للتسجيلات المعلنة، وعادةً ما تكون على شكل بيانات». (أبو الحمام 2014، 13–16)

ومن بين التعريفات المهمة التي أوضحت وبينت طبيعة العمل الصحفي الاستقصائي، ما خلصت إليه شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، الذي تقول فيه إنها «كشف أمور كانت خفية أمام الجمهور، وإخفاؤها إما أن يكون قد وقع عمداً من قبل شخص ذي منصب في السلطة، أو أنها اختفت صدفة خلف ركام فوضوي من الحقائق والظروف التي أصبح من الصعب فهمها، وتتطلب استخدام معلومات ووثائق سرية وعلنية». (هنتر 2010، 17)

وجاء تعريف ديفيد نابل رئيس المركز الدولي للصحفيين، بأن الصحافة الاستقصائية هي: «مجرد سلوك منهجي ومؤسساتي صرف، يعتمد على البحث والتدقيق والاستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة والتأكد من صحة الخبر وما قد يخفيه انطلاقاً من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، والتزاماً بدور الصحافة ككلب حراسة على السلوك الحكومي، وكوسيلة لمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم على أعمالهم وخدمة للمصلحة العامة، ووفقاً لمبادئ قوانين حق الاطلاع وحرية المعلومات». (أبو الحمام 2014، 13–16)

شقّت الصحافة الاستقصائية طريقها مع بداية العصر التقدمي من 1880–1920 وحتى بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأميركية، عندما تمكن عدد من الصحفيين حينها من كشف تجاوزات خطيرة لعدد من أرباب العمل والمصانع والشركات تمثلت في خداع وفساد، وعرف هؤلاء الصحفيون حينها بالموك ريكرز، أي المنقبون في الوحل (Muck Rekers).

ومن بين أبرز هذه التجارب ما قام به الصحفي الأميركي بنيامين هاريسون، وهو ضمن مجموعة المنقبين في



الوحل، إذ تمكن من الكشف عن انتهاكات ارتكبها الأميركيون المتحالفون مع بريطانيا عام 1690 وقبل تأسيس الولايات المتحدة ضد الأسرى الفرنسيين، ما كان سبباً في إغلاق صحيفته في بوسطن.

شهدت الولايات المتحدة بعد تأسيسها، في العام 1901 موجة من التحقيقات الاستقصائية قادها الموك ريكرز ضد أشكال الظلم وفساد الشركات الكبرى والاحتكارات والتمييز ضد الأقليات وإجبار الأطفال على العمل والتهرب الضريبي وغيرها حتى عام 1911، فيما بدأت حالة من الركود في العمل الاستقصائي بسبب تداعيات الحربين العالمية الأولى ثم الثانية.

وعاد نشاط الصحافة الاستقصائية إلى الظهور من جديد في أواخر ستينيات القرن الماضي مع ظهور مؤسسات وصناديق داعمة وممولة لإنجاز التحقيقات المعمقة (fund of investigative journalism) التي ركزت على الأعمال المريبة في النشاط الاقتصادي والحياة السياسية». (أبو عميرة 2019)

ومن بين التحقيقات الشهيرة التي هزت العالم «ما نشره الصحفي الأميركي عام 1969 (سيمور هرش) الذي فضح فيه ما قامت به الولايات المتحدة الأميركية في حرب فيتنام من مذبحة مروعة راح ضحيتها الكثير من أهالي قرية (ماي لاي) 1968، الأمر الذي أحدث ضجة كبيرة في العالم والولايات المتحدة». (اليوم 2008)

في حين أنجز الصحفي نيل شاهان تحقيقاً استقصائياً عام 1971 كشف فيه للرأي العام حقيقة «أوراق البنتاغون»، التي تضمنت تفاصيل حول أنشطة عسكرية سرية مخالفة ودون تخطيط للجيش الأميركي في فيتنام. (حداد 2002) ثم تبعتها الكثير من التحقيقات الاستقصائية التي هزت الضمير العالمي وفضحت ممارسات الإدارة الأميركية وخاصة فضيحة سجن «أبو غريب» في العراق عام 2004، وللتشجيع على صحافة أكثر مهنية في أميركا والعالم، جاءت جائزة الصحفي الشهير جوزيف بولتزر (Pulitzer prize).

شهدت الدول الأوروبية خلال العقود الماضية مجموعة من التحقيقات الاستقصائية الشهيرة، من أبرزها: «عراب الكرملين، سقوط روسيا في عصر رأسمالية المافيا» للصحفي بول كليبنيكوف، الذي كشف فيه عن عمليات الرشاوى التي انتشرت في الاقتصاد الروسي مطلع التسعينيات عبر تتبع مسار رجل الأعمال الروسي بوريس بيريزوفسكي وعلاقته بالسياسة والمافيا، وتحقيق «الكنزة الحمراء» حول أخطاء القضاء للفرنسي (جيل بيرو) وتحقيقه «صديقنا الملك» حول ملك المغرب، وتحقيق ان ماري كاستري 1992 عن فضيحة نقل دم ملوث بمرض المناعة المكتسبة، وتحقيقات الهولندي جيرون سميث «الطريدة المناسبة: سقوط بنك ا.ب. انامرو» وكيف تم امتصاص البنك من قبل مجموعات بنكية مستغلة ظروفه الصعبة، وكيف سارعت الحكومة الهولندية إلى تأميمه بعد التحقيق، ما وجه ضربة موجعة للمجموعة البنكية، ولا يفوتنا ذكر التحقيق الاستقصائي «إنهن فاتنات سيدي» للبلجيكي كريس دوو ستوب 1992، وفيه كشف عن أبشع صور استغلال البشر وتحديداً عن تجارة الجنس العابرة للقارات.

ومن بين الصحفيين الاستقصائيين الذين تمكنوا من الحصول على وثائق قادت إلى فضائح وكشف ما كان يفترض أن يكون مخفياً «فضيحة ووتر غيت» الشهيرة في السبعينيات من القرن الحالي، خلال عهد الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون، حيث كان هناك مارك فيلت المسؤول السابق بمكتب التحقيقات الفيدرالي الذي أعطى تفاصيل قضايا الفساد الرئاسي إلى بوب ودوارد وكارل بيرنشتاين، الصحفيين في صحيفة «واشنطن بوست"، كما «كشف إدوارد سنودن للصحفي الأميركي، غلين غرينوالد، معلومات سرية حول عمليات التجسس التي تقوم بها وكالة الأمن القومي الأميركية من خلال شبكة المراقبة الواسعة». (بي. بي. سي عربي 2014)

وفي تحقيق وثائق بنما، انتقلت المعلومات من المسرّب إلى صحيفة ألمانية ثم إلى المئات من الصحفيين في جميع أنحاء العالم، إذ بعدما قدم مصدر مجهول الوثائق إلى صحيفة «دويتشه تسايتونج» الألمانية، اختارت الصحيفة مشاركة الملفات مع الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين، وكانت الصحيفة قد عملت مع الاتحاد سابقاً



على تحقيقات مالية دولية كبيرة أخرى، ولكن وثائق بنما تطغى في الأهمية والمستوى على المشاريع الأخرى، إذ إن ضخامة الـ11.5 مليون ملف أو ما يعادل 2.6 تيرابايت من البيانات، تجعل من البرقيات الدبلوماسية التي نشرها موقع «ويكيليكس» تبدو قزمة بالمقارنة». (N.N.C 2016)

أما العالم العربي، فقد شهد أولى بدايات التحقيقات الصحفية في مصر مع الحملة الفرنسية على مصر، وذلك في الصحف التي أصدرها نابليون، مثل «كوريبه دي لا يجيبت» و»لاديكاد ايجبشن»، اللتين قدمتا ما يمكن أن يكون قريبا للتحقيق وهو في الحقيقة أقرب إلى الريبورتاج الذي عرف في فرنسا تحديداً.

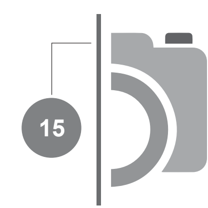
وتؤكد الوثائق أن صحيفة الوقائع المصرية نشرت تحقيقات «ولا سيما بعد تولي رفاعة الطهطاوي رئاسة تحريرها في الفترة من عام 1840–1841م، الذي عرف هذا الفن أثناء وجوده في فرنسا فنقله إلى صحيفته»، (شلهوب 2014، 30) وعرفت سوريا ولبنان وفلسطين هذا الفن الصحفي من خلال التجربة المصرية وتذكر «بعض المصادر أن مجلة المصور المصرية استخدمت في 4–8–1939م ولأول مرة، عبارة التحقيق الصحفي وذلك تحت عنوان «مملكة الريف ودولة الأقاليم»، (خلاف 1988، 147) وفي باقي الدول العربية غاب هذا الفن الصحفي عمداً، تبعاً لظروف القهر الإعلامي الذي مارسته عديد الأنظمة الشمولية التي استبدت في حكمها وحاربت حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، الأمر الذي حال دون تطور هذا الفن الصحفي وحركة التنقيب الصحفي في وحل الفساد الذي تسبب في تراجع المجتمعات العربية وتفاقم مشكلاتها وظهور كل أشكال الفساد.

تاريخيّاً، ظلت أشكال الصحافة الاستقصائية تتطور وتقترح أنواعا وألوانا مختلفة من التحقيقات، وأبرز ما حملته العقود الأخيرة، التحقيقات الصحفية في قضايا الفساد، ونلاحظ هنا التطور التاريخي للتقصي من صحافة التحري، إلى الصحافة الاستقصائية ثم التحقيقات الصحفية في قضايا الفساد، التي تمثل واحداً من أهم أشكال صحافة الاستقصاء على الإطلاق، كونها تعمل على مجابهة الفساد والتصدي له وتبيان مخاطره الكارثية على المجتمع، ما يقوض حقوق المواطن ويقود إلى زعزعة أركان المجتمع ويعرضه للأزمات التي قد تضرب أمنه واستقراره ورخاءه وثقته بمؤسساته وقانونه الذي سيؤدي إلى الإحباط وفقدان الأمل، وهذا حتماً يساهم في نشر الجريمة والتطرف ويضاعف العنف، وعندما تكافح صحافة الاستقصاء الفساد، فهي بذلك تساعد في كشف مكامنه وتقويض أسسه وتفضح من يقف خلفه وتدفع بالجهات ذات الاختصاص لا بل الدولة برمتها لاتخاذ الإجراءات الكفيلة باستئصاله لمنع تفشيه في المجتمع وبناء المجتمع على أسس المساءلة والشفافية والمواطنة الصالحة والمسؤولة.

وتقوم صحافة الاستقصاء التي تكافح وتحارب الفساد بنشر الوعي والبحث عن الحلول وتصحيح السلوكيات والممارسات الخاطئة التي يرتكبها أشخاص مستغلين نفوذهم لجني مكاسب شخصية بعيدة عن المصلحة العامة، كما تسعى إلى إشراك المجتمع في مكافحة الفساد والكشف عن المفسدين وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم.

وتتناول صحافة مكافحة الفساد القضايا التي لها علاقة بالكسب غير المشروع وغسل الأموال وإساءة استخدام الممتلكات العامة وكافة أشكال الرشوة والابتزاز والمتاجرة بالنفوذ واستغلال الوظيفة من محاباة للأقارب والمعارف والمحسوبية والإساءة للبيئة واستغلال الإنسان والاتجار به وغير ذلك من الجرائم المتفشية بسبب ضعف دور الإعلام في كشفها لتأتي صحافة الاستقصاء وتفضحها.

هناك محاولات عدة وتجارب مختلفة لإنجاز تحقيقات استقصائية، لكن موضوعاتها ظلت سطحية ولم تعالج قضايا كبيرة ينتظرها الشارع الفلسطيني بفارغ الصبر. يشير مدير قسم العمليات في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» عصام الحج حسين إلى أن نسبة التحقيقات الاستقصائية ارتفعت إلى عشرة أضعاف خلال الثلاث سنوات الفائتة، لكن هنالك إشكالية في ضعف المضمون وحجم القضية التي تتناولها هذه التحقيقات، في حين أن الصحفي منتصر حمدان يشيد بتجربة صحيفة الحياة الجديدة في هذا المجال، عندما أقدمت على تخصيص وحدة خاصة بالتحقيقات الاستقصائية وبدعم من إدارة الصحيفة الرسمية، ما ساعدها على إنجاز مجموعة لا بأس بها من التحقيقات، ولا ننسى تجربة شبكة وطن التي قدمت أيضا عشرات التحقيقات التي تناولت موضوعات مختلفة.



ولتشجيع العمل الاستقصائي، تم تخصيص جوائز في عالمنا العربي مثل جائزة «سمير قصير لحرية الصحافة»، وجائزة رائف بدوي للصحفيين الشجعان، وجوائز شبكة أريج للصحافة الاستقصائية.

ومع أهمية التحقيق الصحفي، إلا أنه ظل غريبا على الصحافة العربية في الوقت الذي ساد فيه الخبر والمقال على حساب الفنون الصحفية الأخرى حتى تسعينيات القرن الماضي، حيث بدأ الاهتمام بالتحقيقات ومنها الاستقصائية والتحقيقات المتخصصة في مكافحة الفساد، وقد عرفت فلسطين التحقيقات الاستقصائية بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مثال أول

هنا رابط تحقيق نشره الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالتعاون مع وكالة وطن للأنباء، بعنوان «عش الدبابير» عن شبكة خطوط فايبر غير مستخدمة رغم أنها مبنية في أربع مدن فلسطينية، ويطرح التحقيق أسئلة عن عدم عمل الشركة في تقديم الإنترنت للمواطنين، بل عملها فقط في تقديم خدمة للشركة التي تملكها، وأسئلة أخرى تتعلق بالتراخيص والامتيازات وأسعار الإنترنت.

https//:bit.ly/2Jffml0

مثال ثانٍ

هنا رابط لتحقيق استقصائي في قضايا الفساد بعنوان «إهدار أموال الخزينة الفلسطينية لمصلحة متنفذين»، نشره الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بدعم من شبكة (أريج) «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية».

https://bit.ly/2KssweP

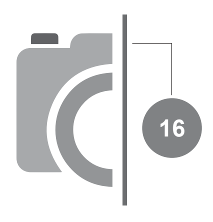
الموضوع الثاني:
مهمات ووظائف في الصحافة

لا شك أن وسائل الإعلام في تغطيتها للأحداث تقدم إحاطة واسعة للجمهور، تساعده على فهم واقعه وما يجري من حوله، فهناك أمور كثيرة تجري في الخفاء لا يمكن للصحافة الاعتيادية تغطيتها وإحاطة الجمهور بها.

هذه الأحداث المخفية تحتاج إلى من يكشفها ويفضح من يقف خلفها؛ لأنها قد تجري خارج إطار القانون، والمعنيون يتسترون عليها، الامر الذي يلحق ضرراً كبيراً بالمجتمع ويقود إلى قتل فرص بناء مجتمعات تسودها النزاهة والشفافية والمساءلة وتحقيق العدالة وممارسة الصحافة لإحدى أهم وظائفها المتمثلة في الرقابة على مؤسسات المجتمع الرسمي والأهلي، وحتى الفردي والحزبي، «فتؤدي بذلك دور السلطة الرابعة التي تضع المسؤولين السياسيين والفاعلين في مواقعهم المختلفة تحت مجهر الرصد، وتراقب أداء السلطة وتحقق في الأخطاء والسلوكيات التي قد تكون خارج القانون». (الراجي 2017، 3)

ويؤكد كثيرون من ذوي التجربة الكبيرة في مجال العمل الصحفي والتحقيقات الاستقصائية أن فيها ما يشرح وظيفتها ودورها في كونها تحتوي عنصرا إضافيا وهو «فضح التصرفات غير السليمة، وكشف انتهاكات القانون والنظام أو معايير السلوك أو حتى البديهيات». (أولمان 1999، 19)

لا يقتصر دور الصحافة الاستقصائية على التنقيب والكشف عن الفاسدين، بل خلق وعي بضرورة مكافحة كافة الظواهر السلبية وتشكيل رأي عام ضاغط لاتخاذ القرارات الصائبة ومواجهة كل التعديات والانتهاكات. ويرى البعض أن هدف صحافة الاستقصاء الاحترافية «لا يتعلق بالبحث عن النجومية أو الثأر أو الابتزاز، وإنما بكشف المستور وتوثيق قضايا المجتمع على أمل لفت انتباه الجهات المتسببة للتجاوزات (بالقصد أو بالإهمال) وتحقيق أركان السلطة الرابعة: العدالة، والشفافية، وترسيخ مبدأ المساءلة»، (دليل أريج 2014، 11). ويرى



مارك هنتر ونلز هانسون أن من بين مهام صحافة الاستقصاء «كشف أمور خفية للجمهور، أمور إما أخفاها عمدا مسؤول في السلطة أو اختفت صدفة خلف ركام من المعلومات. ويتطلب الاستقصاء استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلنية». (دليل أريج 2014، 17)

الموضوع الثالث:

التحديات التي تواجه صحافة الاستقصاء

تعاني وسائل الإعلام والعمل الصحفي بوجه عام والاستقصائي بوجه خاص في مجتمعات الدول النامية ومنها العربية، من تدخلات الأنظمة الحاكمة وأصحاب النفوذ في عمل الصحافة، ما يجعل العمل الصحفي الاستقصائي غاية في الصعوبة وأحيانا شبه مستحيل، ومن بين التحديات المهمة «تهرب المسؤولين من المساءلة وعدم جرأة المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص في الإجابة عن الأسئلة وخوف المتضررين من الملاحقة وطلبهم عدم ذكر أسمائهم، أو عدم ذكر الأسماء الحقيقية لأشخاص قد تسبب لهم بعض القضايا وصمات في المستقبل مثل: الاعتداءات الجسدية والبيولوجية، والتعذيب السياسي أحيانا أو الجنائي». (أبو نبعة 2018)

صعوبات عالمية

تواجه الصحافة الاستقصائية في قضايا الفساد في الدول التي تتربع على عرش الحريات الإعلامية ضمن خريطة الحريات معوقات تتمثل في:

صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات، والمقصود هنا المصادر غير المكشوفة إلى جانب السرية منها، وهنا يدور الحديث عن الوثائق والأدلة وعن الشهود والضحايا الذين يشكلون العنصر الأكثر إقناعا وتشويقا وتأثيرا في المعالجة الاستقصائية، وهذا يشكل أحد التحديات التي يمكن أن تفشل خطوات تنفيذ التحقيق الاستقصائي وربما العدول عنه، ما يتطلب من الصحفي القدرة على الصبر والمثابرة وتحمل الضغط.

مواكبة الطفرة التقنية والمعدات الحديثة والقدرة على توظيفها في العمل الاستقصائي مثل: الأجهزة والمعدات الخاصة بالتصوير والتسجيل واستخدام طرق البحث المتقدمة (البيانات) للحصول على المعلومات التي تعزز عملية الاستقصاء.

عامل الوقت والضغط المهني، حينما تسند مهمة إعداد التحقيق الاستقصائي لأحد الصحفيين، تبدأ المطالبات بضرورة الإسراع في إنجازه والانتهاء منه حتى يتسنى نشره أو بثه، وهذا قد يخالف القاعدة الأساسية التي تقول قدم تحقيقا استقصائيا دقيقا ووافيا وموضوعيا وأخلاقيا وقانونيا، وكل هذه القواعد مجتمعة تحتاج إلى وقت أحيانا يتجاوز الأشهر والسنوات، وخلال هذه المدة، تتحسس الأطراف ذات الصلة بالتحقيق الخطر وتبدأ الضغوطات على الصحفي وعلى المؤسسة لوقف الاستقصاء، ما يضع المؤسسة والصحفي تحت ضغط كبير.

أما في العالم العربي، وفي فلسطين خاصة، فتضاف إلى المعوقات أعلاه مجموعة أخرى تتعلق بالآتي:

- قلة الصحفيين المتخصصين وذوي الخبرة القادرين على تقديم تحقيقات ذات قيمة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية وغيرها تحدث فرقا في المجتمع، ما يفاقم أزمة ثقافة الاستقصاء لدى الصحفيين رغم وجود الرغبة لذلك، وهذا يتطلب تأهيلا ومراكز تدريب وعقد شراكات مع مؤسسات لها باع طويل في هذا المجال.
- عدم توفر الحماية الكافية للصحفيين الذين يتجرأون على الإمساك بخيوط الفساد الكبيرة، ما

يجعلهم عرضة للملاحقة والتهديد والابتزاز، وقد حصل ذلك في الكثير من البلدان وحتى في فلسطين.

- عجز المؤسسات الإعلامية عن توفير موازنات لإنجاز تحقيقات ذات قيمة مجتمعية باستثناء تلك المدعومة من قبل ممولين في الخارج يؤمنون بنشر ثقافة الاستقصاء.
- معوقات ثقافية واجتماعية وسياسية لها علاقة بمفهوم القبيلة والعائلة والحزب وأصحاب المال والجاه، وهؤلاء يمارسون كل أشكال التعتيم لمنع كشف مستورهم وأقلها التهديد بأشكاله، ما يرفع الرقابة الذاتية لدى الصحفيين.
- عدم رغبة المؤسسة الإعلامية في وضع نفسها مع أطراف التحقيق في نزاع قد يضر باستمراريتها أو مصادر تمويلها.

الموضوع الرابع:

سمات العاملين في الصحافة الاستقصائية

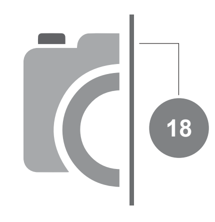
تحتاج الصحافة الاستقصائية إلى صحفيين مسلحين بمبادئ الصحافة والعمل الإعلامي، وأولها كشف الحقائق والوصول إلى المعلومات التي لم تصلنا بالطرق التي اعتدنا على وصولها إلينا، وهذا يتطلب مهارات وقدرات وخبرات قد لا تتوافر في الصحفيين العاديين، ويمكن تشبيههم بالمغامرين الشجعان، الذين يأخذون على عاتقهم تزويد الناس بالمعلومات التي أرادت جهات أو أفراد إخفاءها عن أعين المواطنين والإعلام خلف إجراءات من السرية التي تحول دون الوصول إليها.

وحتى يتمكن الصحفي من الوصول إلى هذه المعلومات المخفية بفعل فاعل، فلا بد من أن يمتلك مهارات خاصة تتفوق على المهارات التي يمتلكها الصحفي العادي، فهو «إنسان وليس سوبرمان يمتلك قدرات خارقة، هو بالأصل صحفي من العاملين في الصحافة المطبوعة أو الفضائية أو الإلكترونية، يمتلك خبرة متراكمة في إنتاج الفنون التقليدية (الأخبار، والتقارير، والمقالات، والتحقيق الصحفي) في إطار الحد الأدنى من الموهبة والمهارات والحس الصحفي، لكن هذا الصحفي عندما يرغب في إنجاز تحقيقات استقصائية، سيواجه العديد من الصعوبات، أولاها الحاجة إلى مهارات خاصة في التعامل مع فكرة التحقيق الذي يتطلب ذكاء ومهارة لاستخراج الفكرة الجوهرية». (التميمي 2019، 36)

وليس بمقدور أي صحفي أن يكون استقصائيا، حيث يتطلب امتلاك الشخصية الفريدة والكاريزما التي تجعل له حضورا لافتا وقدرة على ربط الأحداث بطريقة ذكية مغلفة بحس صحفي عال، وذلك إلى جانب رغبته الشديدة في التنقيب أو النبش وسط زحمة المعلومات أو ندرتها، معتمدا في ذلك على ثقته بنفسه وقدراته وشجاعته ورباطة جأشه وحنكته العالية التي تجنبه تعريض نفسه ومؤسسته للخطر.

إن الصحفي الاستقصائي شخص يحب العمل بروح الفريق ولا يخطئ، لأن الخطأ في العمل الصحفي الاستقصائي يكلف باهظاً، فهو شخص يعمل بمنهجية علمية وتخطيط منظم ومنطقي ويمتلك مهارات في مجال استخدام البرامج والتطبيقات المحوسبة التي تؤهله للتعامل مع كافة التقنيات وتمكنه من التتبع والحصول على التفاصيل والمعلومات والبيانات المهمة التي ستساعده في إنجاز مهمته بحرفية عالية.

يمتلك الصحفي الاستقصائي مهارات الاتصال كافة، من القدرة على الكتابة والحديث والإقناع ومنح الثقة للمصادر، ولديه الإمكانية في الوصول إلى المصادر العلنية والسرية بطريقة استثنائية تجعل منه منقبا حقيقيا لا يكل ولا يمل حتى يصل إلى مبتغاه.



أضف إلى ذلك أنه ملم بالجانب القانوني ومسلح بأخلاقيات العمل الصحفي الاستقصائي وقادر على اتخاذ القرار المناسب في اللحظة المناسبة، فهو المسؤول الأول والأخير عن سلامته وسلامة فريقه الجسدية إلى جانب السلامة الرقمية في الحفاظ على بياناته في البيئة الرقمية.

وأخيرا، يمكن القول إن من سمات الصحفي الاستقصائي القدرة على التشبيك من خلال بناء شبكة واسعة من العلاقات مع المؤسسات والخبراء في الداخل والخارج وأن يكون ذا عقل منفتح على الجميع.

الموضوع الخامس:

أبرز المؤسسات الاستقصائية الدولية والعربية والمحلية

شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية (GIJN): تضم مجموعة من منظمات الصحافة المستقلة التي تدعم تدريب وتبادل المعلومات بين الصحفيين في مجال الصحافة الاستقصائية، وتنظم كل عامين مؤتمرات لدعم صحافة الاستقصاء وتضم حاليا أكثر من 7000 صحفي من 140 دولة في العالم، وتمنح جائزة كل سنتين (Global shining light) للصحافة الاستقصائية المتميزة.

شبكة الصحفيين الدوليين :(IJNET) تقدّم شبكة الصحفيين الدوليين آخر الابتكارات في الصحافة العالمية، وتطبيقات الأخبار والأدوات وفرص التدريب، بالإضافة إلى تقديم المشورة والتوجيه للصحفيين المحترفين والمواطنين الصحفيين في جميع أنحاء العالم، وتقدم الشبكة محتوى صحفيا بسبع لغات وهي العربية والصينية والإنجليزية والفارسية والبرتغالية والروسية والإسبانية، إلى جانب دعمها للصحافة الاستقصائية.

الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين(ICIJ) : هو شبكة دولية مقرها في واشنطن تأسست عام 1997 كذراع لمركز النزاهة العامة بهدف العمل على قضايا مثل الجرائم عبر الحدود والفساد ومحاسبة السلطة، ويضم 165 صحفيا استقصائيا من أكثر من 65 دولة.

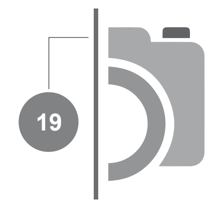
ومن بين أبرز المؤسسات العربية العاملة في التحقيقات:

شبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج):

تأسست مطلع عام 2005 ومقرها عمان، زرعت بذور صحافة استقصائية في العالم العربي، وأصبحت واحدة من أهم المؤسسات العربية في صحافة التحقيقات، ودربت خلال سنوات عملها نحو ألف صحفي على المهارات الأساسية للاستقصاء الصحفي، وأنتجت 300 تحقيق صحفي في الدول التسع التي تنشط فيها، وهي سوريا ولبنان والعراق ومصر وتونس والمغرب والبحرين واليمن وفلسطين.

قناة الجزيرة القطرية:

وهي من أوليات الفضائيات العربية التي اهتمت بهذا الفن الصحفي وخصصت له الكثير من الأموال، وكان لبرنامج «سري للغاية» الذي قدمه الصحفي يسري فودة دور كبير في إشهار القناة، إلى جانب أن البرنامج أثار الكثير من الضجة حينها في العالم العربي، واستمرت القناة في عرض برامج تعنى بالتحقيقات الاستقصائية ومنها «المسافة صفر» للصحفية سلام هنداوي، والبرنامج الشهير «ما خفي أعظم» للصحفي تامر المسحال.



شبكة الصحافة الاستقصائية العراقية (نيريج):

هي أول شبكة للصحافة الاستقصائية في العراق، تأسست بجهود نخبة من الصحفيين الاستقصائيين المحترفين في 9 أيار/ مايو عام 2011، وعملت منذ تأسيسها على توفير الدعم التحريري والمالي والاستشاري للصحفيين الاستقصائيين العراقيين، وذلك لإنجاز تحقيقات معمقة تستند إلى البحث عن الحقائق الموثقة والمدعومة بالمصادر المتعددة وثيقة الصلة بالموضوع قيد الكشف، وهي مهمة نيريج الرئيسية.

الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (SIRAJ):

اختصار لـ (Syrian Investigative Reporting for Accountability Journalism)، ومهمتها تدريب صحفيين سوريين على منهجيات الصحافة الاستقصائية وتطويرها، وإنتاج تحقيقات وتقارير استقصائية (مكتوبة ومصورة وإذاعية) حول سوريا في الداخل والخارج، من قبل صحفيين سوريين مهنيين وأكاديميين يتلقّون الدعم والتمويل من الوحدة، وتتوجه الوحدة لكل الصحفيين السوريين ممن يرغبون بإنتاج مثل هذه التحقيقات والتقارير المتقدمة التي تغطي الشأن السوري.

تحالف وطن للمساءلة والصحافة الاستقصائية (فلسطين):

أنشئ لتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، في ظل غياب المجلس التشريعي وضعف الرقابة على العمل الحكومي، وعدم إقرار قانون حق الحصول على المعلومات، والانقسام الفلسطيني الداخلي والتضييق على عمل المؤسسات الإعلامية، واستمرار انتهاكات الاحتلال بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

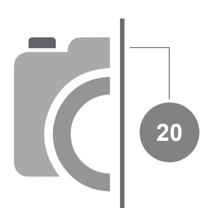
شبكة الصحفيين الاستقصائيين الفلسطينيين PIJN:

أول شبكة صحافة استقصائية في فلسطين، تأسست عام 2016، وتضم في عضويتها صحفيين من قطاع غزة والضفة الغربية تقوم على تشجيع العمل الصحفي الاستقصائي من خلال الدعم والتدريب للصحفيين الفلسطينيين.

أسماء لامعة في التحقيقات الصحفية

من بين أبرز الصحفيين الذين تركوا بصمة في الصحافة الاستقصائية البروفيسورة شيلا كورنل الحائزة على جائزة Magsaysay Award ورئيسة مركز التحقيقات في جامعة كولومبيا، والبروفيسور د. مارك هنتر، أستاذ الإعلام والصحافة الاستقصائية في كل من جامعة باريس وانسياد، ومؤلف عدة كتب استقصائية منها كتاب عن اليمين السياسي في فرنسا، والبريطاني تيم سباستيان مقدم برامج تلفزيون بي. بي. سي الشهير «هارد تولك» –الكلام القاسي– لسنوات، والذي يعمل حاليا في قناة الجزيرة باللغة الإنجليزية، وتوم هينيمان أشهر صحفي استقصائي في التلفزيون الدنماركي الذي كشف استغلال مصانع دنمركية لعمالة الجنوب لتوفير سلع بأسعار رخيصة مقابل تعظيم الأرباح وتعريض حياتهم لمخاطر صحية، وفريدريك لورين الذي يعمل ضمن فريق ثلاثي في أشهر برنامج أسبوعي استقصائي في التلفزيون السويدي والحائز على عدة جوائز أوروبية ودولية رفيعة، والصحفي ديفيد لي المحرر الاستقصائي في صحيفة الغارديان البريطانية الذي حاز على عدة جوائز رفيعة مقابل تحقيقات معمقة كشف فيها عن ممارسات فساد.

ومن بين أهم الاستقصائيين في الوطن العربي يسري فودة معد ومقدم برنامج «سري للغاية» الشهير على قناة الجزيرة الفضائية سابقا، والصحفي هاني شكر الله، مدير تنفيذي لمؤسسة هيكل للصحافة العربية، والصحفية سلام هنداوي مقدمة برنامج «المسافة صفر» وتامر المسحال مقدم برنامج «ما خفي أعظم» والصحفي الاستقصائي الأردني مصعب الشوابكة وميادة داود الاستقصائية العراقية والاستقصائي رياض قبيسي من لبنان والصحفي الاستقصائي المصري سامح اللبودي، وأعضاء في شبكة أريج للصحافة الاستقصائية: فاطمة رضا



من لبنان ولينا الجودي من سوريا الحائزتان على المركزين الأول والثالث في جائزة الصحفي المتقصي لعام 2007 وغيرهم.

ومن فلسطين الصحفي منتصر حمدان الذي أنجز مجموعة من التحقيقات من بينها «إضاءة على قنابل الفسفور التي تستخدمها إسرائيل»، والصحفية نائلة خليل ومن أبرز أعمالها الاستقصائية «اكتشاف فلسطيني متأخر لأهمية الأغوار»، والصحفي فراس الطويل صاحب مجموعة من التحقيقات الاستقصائية أبرزها: عباس للمتنفذين، مع الموافقة، لا مانع من الإعفاء»، والصحفي نزار حبش وتحقيقه أطفال يتلذذون بالكيماوي، وهاجر حرب التي اشتهرت بتحقيقها «مساكن الغلابة سبوبة»، وغيرهم كثيرون.

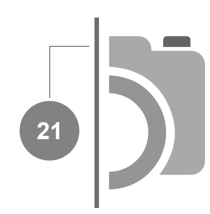
رابعاً: الشق العملي

نقترح على المحاضرين تنفيذ أحد أشكال التطبيق العملي الآتية:

- أن يقدم كل طالب عرضاً لكتاب أو دراسة عن التحقيق الصحفي في قضايا الفساد.
- توزيع الطلبة ضمن مجموعات، وتقوم كل مجموعة بإعداد فيلم قصير أو تقرير مكتوب يوضح أهمية التحقيق الاستقصائي.
- استضافة صحفي محلي ليتناول موضوع التحقيقات الاستقصائية ضد الفساد وليعرض تجربته، أو استضافة صحفي تعرض لمضايقات أو توقيف على خلفية تحقيق استقصائي، وكيف تمكن قانونيا من المواجهة.

خامساً: قراءات إضافية

- معهد الصحفيين المحترفين- الجامعة اللبنانية الأمريكية، مركز قناة الجزيرة للتدريب والتطوير. 2006. الصحافة الاستقصائية. مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير. الدوحة.
- الشريف، نبيل. 1997. التحري الصحفي. دائرة المكتبة الوطنية. عمان.
- أبو فاضل، ماجدة. 2007. دليل حرية الاطلاع على المعلومات والصحافة الاستقصائية. المملكة المتحدة.
- حسن، علي. 2009. دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد المالي والإداري والجريمة المنظمة. مدرسة الصحافة المستقلة. بغداد.



قائمة المصادر والمراجع

أبو الحمام، عزام. 2014. المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

أولمان، جون. 2000. التحقيق الصحفي– أساليب وتقنيات متطورة. القاهرة: الدار الدولية للنشر.

بن شلهوب، عبد الملك بن عبد العزيز. 2014. التحقيق الصحفي- أسسه- أساليبه- اتجاهاته الحديثة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

التميمي، هاشم. 2019. التحقيق الاستقصائي والتلفزيوني. بغداد: دار ومكتبة عدنان.

خلاف، فوزي عبد الغني. 1988. تطور أساليب إخراج التحقيق الصحفي. رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية الآداب. قسم الصحافة. جامعة أسيوط.

الدليمي، محمد عبد الرزاق. 2015. الصحافة الاستقصائية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ط.2.

الراجي، محمد. 2017. أي دور للصحافة الاستقصائية في تعزيز الممارسة الديمقراطية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

علم الدين، محمود، وليلى عبد المجيد. 1995. فن التحرير الصحفي.. المفاهيم والأدوات. القاهرة.

مرعشلي، نديم وأسامة. 1975. الصحافة في اللغة والعلوم. ط1. بيروت: دار الحضارة العربية.

هنتر، مارك وغيره. 2014. دليل أريج للصحافة الاستقصائية. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

هنتر، مارك وغيره. 2010. دليل أريج للصحافة الاستقصائية. باريس: اليونسكو.\

مصادر إلكترونية:

C.N.N.. 2016. ما هو الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين؟ لمحة عن المجموعة وراء انتشار وثائق بنما. بالعربية. https://cnn.it/3h9MN4N (تاريخ الدخول تشرين الأول 28، 2020).

أبو عميرة، فهد. 2019. الصحافة الاستقصائية. المفهوم والنشأة والشروط والوظائف. رقيم. https://bit.ly/3pjoggr (تاريخ الدخول تشرين الأول 29، 2020).

أبو نبعة، نردين. 2018. الصحفيون الفلسطينيون: للخلف در. شبكة نوى. https://bit.ly/3aC6DV8(تاريخ الدخول تشرين الأول 28، 2020).

بي.بي.سي. عربي. 2014. "سيتيزن فور».. قصة إدوارد سنودن بكلماته. https://bbc.in/3mlzidD (تاريخ الدخول تشرين الأول 28، 2020).

حداد، فيفيان. 2020. الصحافة الاستقصائية تغيب عن الكليات وتتألق على الشاشات في الشرق الأوسط. https://bit.ly/37D0jef (تاريخ الدخول تشرين الأول 27، 2020).

عزام، إسماعيل. 2016. تحقيقات استقصائية أوروبية في خمسة كتب. معهد الجزيرة للإعلام. مجلة الصحافة. https://bit.ly/3mMXCv6 (تاريخ الدخول تشرين الثاني 01، 2020).

اليوم. 2008. مذبحة «ماي لاي» نموذج الوجه الأميركي القبيح https://bit.ly/3peqhdV (تاريخ الدخول تشرين الأول 29، 2020).

الأسبوع الثاني

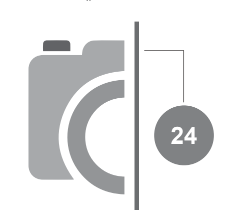
منظومة النزاهة وقوانين مكافحة الفساد



إعداد:

أ. د. ماجد سالم تربان

صحفي وأستاذ إعلام في جامعة الأقصى



أولاً: أهداف الأسبوع

- تعريف الطلاب بمفاهيم الفساد، وخصائصه، ومظاهره، وأشكاله، وأنواعه.
- التعريف بمصطلحات ذات علاقة بمكافحة الفساد: النزاهة، والشفافية، والمساءلة.
- تمكين الطلاب من فهم الإطار القانوني لمكافحة الفساد ومؤسسات الرقابة الفلسطينية.
- تقديم أمثلة وتقارير عن الاتفاقيات والمرجعيات الدولية للنزاهة ومكافحة الفساد.

ثانياً: الخطة التعليمية

يتكون هذا الأسبوع من محاضرتين بجانبين: يستهدف الجانب النظري توسيع معرفة الطلاب حول مفاهيم الفساد، ومظاهره، وخصائصه، وأنواعه، ومفاهيم النزاهة، والشفافية، والمساءلة، ومكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية التي تناولته، لذا ننصح المحاضرين بما يأتي:

- عرض المادة النظرية بأساليب جذابة واستخدام الوسائط التكنولوجية المناسبة في العرض.
- إتاحة الفرصة أمام الطلاب لاستخدام معلوماتهم السابقة حول مفهوم الفساد والمواضيع الخاصة به، وسبل مكافحته ودمجها بالمعلومات التي يتناولها الأسبوع التعليمي الحالي.
- إدارة النقاش بين الطلبة ومحاضر المساق بما يفسر فهم طرق مكافحة الفساد.

أما الجانب التطبيقي، فيمكن لمدرس المساق استضافة أحد خبراء ائتلاف أمان لإلقاء محاضرة، وإعطاء الطلبة الفرصة للمشاركة والتفاعل والخروج بمؤشرات تخدم فلسفة المساق.

ثالثاً: الشق النظري

الموضوع الأول:

الفساد: (مفهومه وتعريفاته، خصائصه ومظاهره، أنواعه)

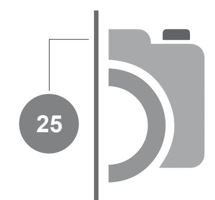
أولاً: مفهوم الفساد وتعريفاته

الفساد مرض أصاب المجتمعات البشرية منذ القدم. (سعيد 7102، 7) فهو ليس بالأمر المستحدث، ولم يقتصر وجوده على مجال معين، أو بلد معين، أو حقبة زمنية بذاتها، وهو تعبير بشكل أو بآخر عن تدني معايير الاخلاق المتعارف عليها في كل مجتمع.

ويعد الفساد أحد أكثر التحديات التي تواجه المجتمعات، فهو يحد من الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور نوعية الحياة، وهو مصطلح شائع بقدر شيوع أفعال الفساد، كما أصبح أحد مفردات الخطاب السياسي المعاصر، فاقترن في أذهان الناس بالسياسة. (غوباري 6102، 11)

ويدل مفهوم الفساد على أنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لمصلحة خاصة، أي أن يستعمل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته. (محمد 2016، 1740)

وارتبط مفهوم الفساد وتعريفاته بالتطور البشري منذ القدم، واتخذ أشكالاً عدة كالرشوة، والاختلاس، والاستيلاء، واستغلال النفوذ، وغيرها.



وعُرف الفساد بمدلوله اللغوي بأنه: كل سلوك يتضمن خروجاً عن القواعد الطبيعية والفطرة الإنسانية السليمة، ويترتب عليه ضرر وخلل وتلف وتقطيع لأوصال المجتمع.

ويعرف معجم أكسفورد الإنجليزي الفساد بأنه: انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة، وقد يعني الفساد التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما، ويعني انعدام الضمير عندما يرتبط بالإنسان. (غوباري 2012، 467)

ويرى البنك الدولي أن الفساد هو: إساءة استعمال الوظيفة العامّة لتحقيق مكاسب خاصة. (world Bank 1979, 102)

وينظر صندوق النقد الدولي (IMF) إلى مفهوم الفساد بأنه يحدث عندما يقوم الموظف العام بطلب أعطية، أو الحصول عليها من أجل القيام بواجبات وظيفته، أو أن يستعمل وظيفته بغرض الحصول على نفع خاص له، ولأحد أفراد أسرته، أو أقاربه، أو المحيطين به، ويتخذ ذلك صور الرشاوى، والعمولات، والتهرب الوظيفي والجمركي، بيد أن هذا التعريف يضيق نطاق استغلال الوظيفة العامة ويقصره على الصور المعتادة للفساد الإداري. (غوباري 2016، 21)

وترى منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: سوء استخدام السلطة العامة لربح أو منفعة خاصة أو أنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة، بمعنى أنه يستعمل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته. (هارون 2016، 1740)

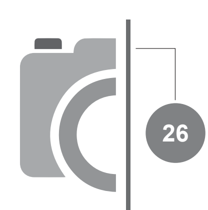
أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003م، فذهبت إلى تعريف الفساد من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع، ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات، وهي: الرشوة بجميع وجوهها في القطاعين العام والخاص، والاختلاس بجميع وجوهه، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، والثراء غير المشروع، وغيرها من أوجه الفساد الأخرى. (الشطي وآخرون 2004، 384)

أما نشطاء حقوق الإنسان، فيقدمون تعريفات ترتبط بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها، معتبرين الفساد أنه خرق من نوع خاصّ لحقوق الإنسان، يصل إلى مرتبة النفي المطلق لفلسفة ومبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان؛ وهو المساواة. (عبد اللطيف 2004، 95)

فلسطينيّاً: ووفقاً لدراسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فإن تعريف الفساد من وجهة النظر الفلسطينية يستند إلى تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني حول ملف الفساد للعام 1997م الذي عرف الفساد بأنه: خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامّة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له، أو لآخرين ذوي علاقة، أو استغلال غياب القانون بشكل واعٍ للحصول على هذه المنافع. (2016، 14)

واعتبر قانون مكافحة الفساد المعدل لعام 2010م في مادته رقم (2) أن الفساد هو: الأفعال التي تشكل فساداً لغايات تطبيق أحكامه وحددها القانون بما يأتي: (البرغوثي والشعيبي 2016، 14)

- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة.
- الجرائم الناتجة عن غسل الاموال.
- إساءة استغلال السلطة خلافا للقانون.
- قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً وتحق باطلاً.



- الكسب غير المشروع.
- الأفعال الواردة في الاتفاقيات العربية والدولية جميعها لمكافحة الفساد.

ثانياً: خصائص الفساد

يتصف الفساد بالخصائص الآتية:

- السرية: حيث يعتبر الفساد عملاً مستتراً يتم في إطار من السرية والخوف، وعادة ما تكون أفعاله وترتيباته وإجراءاته واتفاقياته تتم بشكل سري وفي طي الكتمان.
- التبرير والتستر: فالقيادات غالبا ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه بالاعتبارات الأمنية، والقاعدة تلجأ إلى التزوير والتدليس، وتنتهز الظروف الاستثنائية التي تسمح بتمرير فسادها. (الكبيسي 2005، 44)
- تعدد مظاهر الفساد: يتخذ الفساد أشكالاً وعناصر متعددة تصعب الإحاطة بها والتصدي لها، منها: الرشوة والاختلاس، والتزوير، والابتزاز، وسوء استخدام الأموال العامة، والمحسوبية، والمحاباة، والتغاضي عن أنشطة غير قانونية، وسوء استخدام السلطة السياسية. (كنعان 2008، 85)
- تعدد الأطراف: لا يعد فعل الفساد عملاً فرديّاً، بل أصبح عملاً منظماً، إذ يشترك فيه عادة أكثر من شخص، ويكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف آخر للحصول على منافع متبادلة تجمع أطراف صفقة الفساد. (غوباري 2016، 23)
- تغليب المصلحة الخاصة على العامة: وذلك بأن يحصل من يرتكب جريمة الفساد على مصلحة خاصة له، أو لذويه ويمكن أن تكون المصلحة منفعة مادية، أو معنوية، أو أدبية، أو إشباع رغبة غير مشروعة (الرشوة الجنسية).
- سلوك منحرف: حيث يعتبر الفساد سلوكا غير سوي يحدث لمخالطة القوانين واللوائح والضوابط والقيم، وهو ما يعبر عنه بأنه فعل إجرامي يمثل جريمة يعاقب عليها القانون.

ثالثاً: أنواع الفساد:

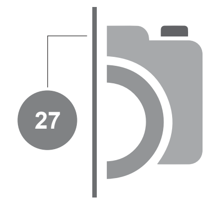
النوع الأول: الفساد من حيث الحجم:

الفساد الصغير: ويكون عادة لدى بعض موظفي الدرجات الدنيا وبعض المديرين في القطاعات المختلفة والبنوك، وسببه الحاجة والأوضاع المعيشية الصعبة. (الأصفر 2001، 331)

الفساد الكبير: يرتكبه أصحاب الدرجات الوظيفية العليا في الدولة مثل رؤساء الدول والحكومات والوزراء؛ لتحقيق مصالح مادية، أو اجتماعية بسبب الجشع، ويرتبط هذا الفساد بالفساد السياسي. (سعيد 2017، 14)

النوع الثاني: الفساد من حيث الدرجة:

- **الفساد العرضي**: ويكون بشكل مؤقت، وعرضيا، وليس منتظماً، ولبعض الموظفين.



- **الفساد المنتظم:** ويكون عندما يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد وفي كافة مستويات النظام، وعندما يصبح ظاهرة ينعكس سلبا على كافة القطاعات المجتمعية.
- **الفساد المؤسساتي:** ينتشر عندما تنعدم أو تغيب الرقابة، أو التنظيم، ويختلف عن النوعين السابقين في أنه يوجد في قطاع أو مؤسسة بعينها دون غيرها من المؤسسات. (فاتح 2008، 339)

النوع الثالث: الفساد من حيث النطاق:

وهناك من يطلق عليه من حيث الانتشار ويقسمه إلى: (بيجوفيتش 2013)

- **الفساد الدولي:** ينتشر عالميا ضمن ما يطلق عليه (العولمة) أو نظام الاقتصاد الحر، ويتم من خلال صفقات شراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من الخارج، وقد يتم وضع عمولات ورشاوى إلى الشركات الأجنبية لأجل إتمام الصفقات.
- **الفساد المحلي:** ينتشر داخل البلد ويقتصر غالباً على أطراف محليين في مؤسسات القطاعين العام والخاص وضمن المناصب الصغيرة.

النوع الرابع: الفساد من حيث طبيعة العلاقة بين طرفي الفساد:

ويقسمه عبد السلام السالوس إلى الأنواع الآتية: (2005، 16-17)

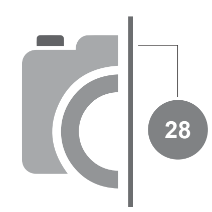
- **الفساد القسري:** ويحدث عند إجبار صاحب الحاجة، أو طالب الخدمة، على دفع الرشوة لقاء حصوله على حاجته، ومن هنا ندرك أن العلاقة متناقضة بين طرفي الفساد.
- **الفساد الاتفاقي:** ويكون عند اتفاق طرفيه (الموظف والمستفيد) على تجنب الدفع للحكومة لقاء دفع مبلغ أقل للموظف المعني، ويسمى الفساد التآمري الذي يتسبب بخسائر مالية للحكومة والاقتصاد عموما.

النوع الخامس: الفساد من حيث نوع العمل:

- **فساد القطاع العام:** وهو استغلال الوظيفة الحكومية من قبل الموظفين العمومين لأغراضهم ومنفعتهم الخاصة.
- **فساد القطاع المختلط:** ويكون باستغلال نفوذ هذا القطاع للتأثير على السياسات الحكومية من خلال الرشاوى التي تدفع لهم والذي ينتج عنه تغيير في السياسات والقواعد النظامية والموضوعية. (فاتح 2008، 339)

النوع السادس: الفساد من حيث المظهر:

الفساد الاجتماعي: ويعني تفسخ منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية، والاستعاضة عنها بعادات وقيم شاذة وغريبة عن القيم الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الرذيلة والسلوكيات المخالفة للآداب العامة. (البشري 2007، 27)، ويعرف الفساد الاجتماعي بأنه: مجموعة السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة من القواعد والتقاليد المعروفة، أو المقبولة، أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم، بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية. (حجازي 1990، 127)



مثال

هنا رابط لتحقيق استقصائي بعنوان: زواج القاصرات، نشرته شبكة أريج، تناول التحقيق كشف ثغرة قانونية في المادة رقم (6) من مدونة الأحوال الشخصية الموريتاني تسمح لولي أمر الفتاة القاصر بتزويجها قبل السن القانونية إذا رأى في ذلك مصلحة راجحة، كما وثق التحقيق معاناة فتيات موريتانيات مع الزواج المبكر وتعرضهن لانتهاكات وعنف أسري.

التحقيق متوفر على الرابط: https://bit.ly/3nSU9w2

الفساد السياسي: ويعني فساد الساسة والحكام، والمشتغلين بالعمل السياسي أيا كانت مواقفهم، أو انتماءاتهم السياسية، ويعرف بأنه: إساءة استخدام سلطة مؤقتة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة، والثروة، ولا يشترط أن يشمل تبادلاً للمال، وله صور كثيرة، لعل أخطرها فساد قمة الهرم السياسي، ثم فساد الهيئات التشريعية، والتنفيذية، والأحزاب السياسية وتمويلها، وشراء الأصوات وتزوير الانتخابات، (داوود 2003، 91)، إضافة لاختلاط الذمم المالية، والجاسوسية السياسية، وفساد أعضاء البعثات الدبلوماسية.

مثال

هنا رابط لتحقيق صحفي بعنوان: مصيدة الفساد.. هكذا تنهب ثروات أفريقيا، نشرته شبكة الجزيرة، سلط التحقيق الضوء على حقوق الصيد في ناميبيا، وكشف وزراء الحكومة والمسؤولين ممن هم على استعداد لبيع مقدرات ناميبيا مقابل رشاوى بملايين الدولارات.

التحقيق متوفر على الرابط: https://bit.ly/3nngQY9

الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية للقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كديوان الرقابة المالية والإدارية المختص بفحص ومراقبة حسابات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة، والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهره في الرشاوى والاختلاس، والتهرب الوظيفي، وتخصيص الأراضي، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية، وقروض المجاملة التي تمنح دون ضمانات، والعمولات، واستغلال الامتيازات الوظيفية، والإسراف في استخدام المال العام. (محمد 2016، 1741)

مثال

هنا رابط لتحقيق صحفي من إعداد الصحفي فراس الطويل بعنوان: «جباية غير قانونية من جيوب الفلسطينيين، السندات والوكالات.. دجاجة تبيض ذهباً للمحامين»، نشرته شبكة أريج، يتناول التحقيق الرسوم التي تجبيها نقابة المحامين على جميع المعاملات التي تدرج تحت مسمى «السندات العدلية» التي تستوجب تصديقها من نقابة المحامين مقابل رسوم محددة طبقا للمعاملة المنظورة.

التحقيق متوفر على الرابط: https://bit.ly/2KUBBgs

الفساد الإداري: يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية، والوظيفية، والتنظيمية، ومنظومة القيم الفردية. والفساد الإداري داء يصيب المؤسسات الحكومية بسبب سوء التخطيط، وتغليب المصالح الفردية على حساب المصلحة العامة. (حنوش 2003، 6) وكذلك عدم احترام العمل كالتأخير، وإهدار الوقت بأمور شتى أو الامتناع عن أداء العمل المطلوب منه، أو عدم تحمل المسؤولية وغيرها، وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي، وتلك هي الصور البسيطة للفساد الإداري. (مصطفى 2003، 30)

مثال

هنا رابط لتحقيق صحفي بعنوان: من المزرعة للمستهلك بلا رقيب خضار بالسموم في الأسواق، نشرته شبكة أريج، وتناول التحقيق غياب الرقابة الحكومية على المزارعين والمنتجات الزراعية، وكذلك عدم الالتزام بإجراء إصلاحات من قبل الجهات الرقابية بإصلاح قطاع المبيدات الزراعية في فلسطين.

التحقيق متوفر على الرابط: https://bit.ly/2Mb7zWr

الفساد التجاري والاقتصادي: ويقصد به السلوك المتعلق بعمليات البيع والشراء محليّاً أو دوليّاً، بهدف الحصول على أرباح كبيرة دون وجه حق، مثال ذلك بيع سلع مخالفة للمواصفات القياسية، أو منتهية الصلاحية، أو ضارة بصحة المواطنين، أو فاسدة، ومن صور الفساد التجاري غش العلامات التجارية، ووضع علامات تجارية لمنتجات ذات شهرة عالمية، أو محلية متميزة على منتجات محلية فاسدة، أو غير مطابقة للمواصفات، بقصد خداع المستهلكين، وزيادة المبيعات، وقد يصل الفساد التجاري إلى خروج سلع ومنتجات في الأسواق لا تصلح للاستهلاك الآدمي، إضافة إلى غش الموازين والمكاييل والمعايير. (موسى 2014).

مثال

هنا رابط لتحقيق صحفي للصحفية دنيا العزام بعنوان: تركيز على الأمراض المزمنة وجهل المرضى يوقعهم في تناول عقاقير عديمة الفائدة، نشرته شبكة أريج، تناول التحقيق تنامي تحدي الأدوية المهربة والمزورة قليلة الفاعلية أو عديمة الفاعلية التي تدخل عبر الحدود الأردنية في حقائب مسافرين وإطارات وفرش سيارات وداخل حاويات تجارية، لتنافس بدورها، الأدوية المصنعة عالمياً، مرتفعة الثمن، ذات العلامات التجارية المسجلة في المؤسسة العامة للغذاء والدواء والمستوردة من خلال وكلاء محليين.

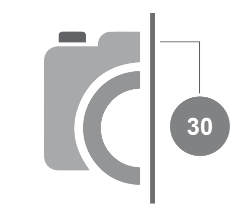
التحقيق متوفر على الرابط: https://bit.ly/3rp8bId

الفساد التشريعي: يعد الانحراف التشريعي أخطر العيوب التي تصيب التشريع، حيث إن السبب الحقيقي يكمن في الأداة التي يستمد منها الفاسدون سلطاتهم، والتي تمكنهم من ممارسة فسادهم، بالإضافة إلى غياب عنصري الرقابة والمساءلة على هؤلاء الأشخاص. (أبو العينين 1986، 17)

مثال

هنا رابط لتحقيق صحفي بعنوان: نواب يخرقون القانون.. حين تصبح العضوية في المجلس التشريعي مصدراً للدخل الإضافي!، نشرته شبكة أريج، تناول التحقيق عمل عدد من أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة بمهن أخرى، وتلقيهم دخولاً إضافية، واعتبر التحقيق أن هذا يمثل خرقاً واضحاً لقانون وواجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي ولنظامه الداخلي الذي يحظر عليهم العمل في أي مهنةٍ أخرى أثناء عضويتهم بالمجلس.

التحقيق متوفر على الرابط: https://bit.ly/39kIXCH



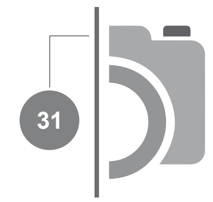
الموضوع الثاني:

أسباب الفساد وعواقبه

أسباب الفساد

عدد أحمد أبو دية (2004، 3) ومضر سعيد (2017، 18–20)، العديد من الأسباب التي تؤدي للفساد، منها:

- مرور الدولة بمرحلة انتقالية، كانتقالها من حالة الاحتلال إلى حالة الاستقلال؛ الأمر الذي يصاحبه عدم اكتمال البناء المؤسسي والقانوني للدولة مع ضعف الجهاز الرقابي، ما يساعد على توفير بيئة مناسبة للفاسدين.
- تجاوز الحكومة حدودها تجاه السلطات الأخرى في الدولة؛ وذلك لعدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة.
- ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وعدم اتخاذها إجراءات صارمة وقائية، أو علاجية وعقابية بحق مرتكبي جرائم الفساد.
- قلة جهات التأثير والرقابة غير الرسمية على الأداء الحكومي المتمثلة بمؤسسات، أو منظمات المجتمع المدني، وغياب حرية الإعلام وضعف العلاقة بين الجمهور والسلطة.
- وجود الأنظمة الدكتاتورية التي تستعيض عن مفهوم النزاهة والإصلاح بالولاء لها، دون مراعاة لمبدأ الكفاءة والتخصص والخبرة والنزاهة.
- ضعف سيادة القانون في معظم المجتمعات التي لم تستكمل حزمة التشريعات الخاصة بتنظيم العمل العام، وعدم كفاية التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- ضعف الجهاز القضائي، وعدم استقلاليته، وعدم قدرته على تنفيذ الأحكام.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها، وبالتالي ضعف أدوات المساءلة في القطاعات المختلفة.
- الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، وغياب الشفافية، والمساءلة، خصوصاً فيما يتعلق بالأعمال العامّة للدولة، ما يشجع المسؤولين الحكوميين على استغلال مناصبهم، لتحقيق مكاسب شخصية.
- قلة الوعي بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره، إضافة إلى ضعف الوعي الديمقراطي، والوعي بحقوق المواطن وعدم المعرفة بالآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة.
- عدم وجود مدونات سلوك وظيفي وإهمال برامج التدريب التي تبين حقوق وواجبات الموظف العام التي تجنبه الانحراف عن السلوك الوظيفي القويم.
- يخضع الفساد الإجرامي لحسابات التكلفة والعائد، فكلما انخفضت تكلفة ارتكاب الجريمة، كان ذلك مؤشراً على ارتفاع معدلات جرائم الفساد. (عبد السلام 2004، 1)



عواقب الفساد

للفساد عواقب وآثار متعددة ومتشعبة ومتداخلة، يؤثر بعضها في بعض (سعيد 2017، 22)، (غوباري 2016، 58)، (عبد الكريم وقاسم، 2014) ومن هذه الآثار:

- ينال الفساد من الشرعية السياسية ويسقطها عن الحكومات الفاسدة معلناً فضائحها، والحاجة إلى التخلص منها، سواء عبر صناديق الانتخابات (الانتخابات المبكرة)، أو عن طريق إجبار الفاسد على الاستقالة.

- استفحال الفساد في السلطة الحاكمة يجعلها لا تأبه للدستور وتعمد إلى التزوير لتحقيق أهدافها في السيطرة على منافذ الديمقراطية، وهنا تشيع الفوضى، وتحدث الاضطرابات السياسية.

- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية، فهو يضعف النمو الاقتصادي، ويؤثر على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار، ويزيد من تكلفة المشاريع، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية.

- الاستيلاء على الممتلكات العامة للدولة عن طريق التزوير والاحتيال واصطناع المستندات الدالة على الملكية بدون وجه حق، كما قد يتم الحصول قروض بدون ضمانات، وكذلك أراضٍ حكومية بأسعار زهيدة.

- نهب أموال المساعدات الاقتصادية الأجنبية، حيث توضع هذه المساعدات في الحسابات السرية للأفراد الحاكمة وذويهم.

- الحد من تقديم الخدمات التي يعتمد عليها ذوو الدخل المحدود مثل: الصحة، والتعليم، والنقل العام، وتوزيعها بشكل غير عادل، أو تردي نوعيتها وصعوبة الحصول عليها دون رشوة.

- تراجع مستويات المعيشة وزيادة نسبة الفقر وتحطيم البناء الاجتماعي وتردي نظم التعليم وهجرة الكفاءات للخارج، والإضرار بالصحة العامة من خلال استيراد أغذية منتهية الصلاحية.

- إفساد السلوك الأخلاقي للموظفين، فعندما يكون الفساد سلوكاً مستقرّاً ومتعارفاً عليه في القطاعين العام والخاص؛ فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة في الجهاز الإداري للدولة.

- إحداث خلل في القيم الاجتماعية بسبب تفشي ثقافة الفساد وتصدرها للقيم السائدة في المجتمع على قيم الأخلاق، وبالتالي يتوارث الناس الإحباط جيلاً بعد جيل. (بوادي 2008، 28).

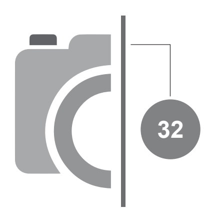
الموضوع الثالث:

النزاهة والشفافية والمساءلة

النزاهة

مصطلح النزاهة في أصله اللغوي يعني: البعد عن السوء وترك الشبهات، ومعنى النزاهة في عرف اللغويين: تَرَفُّع النفس وتباعدها عن كلِ قبح ومعصية، كما تشتمل النزاهة على قيم الكفاءة، والاحترام، والحفاظ على الالتزامات، وتظهر جلية لدى الفرد حين تصطدم قراراته وأفعاله بالمصلحة الشخصية. (الغامدي 2016)

وتعرف النزاهة اصطلاحاً في الدراسات التربوية بأنها: «البعد عن الشر»، فهي تعني منظومة القيم المتعلقة بالصدق، والأمانة، والإخلاص في العمل، ويمكن تعريفها أيضاً بأنها الحفاظ على الذات سليمة وغير محرفة، ومراعاة حدود القيم الأخلاقية. (الحجاز 2011، 10)



وفي الوظيفة العامة تعرف النزاهة بأنها: مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، وحرص الذين يتولون مناصب عامة عليا على الإفصاح عن أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة، (مصلح 2013، 19)، فالتزام الموظف العام بالنزاهة تجاه وظيفته ليس له حدود ويتجسد ذلك في الاستقامة المطلقة.

الشفافية

يقصد بالشفافية ضرورة وضوح إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن شروط ومعايير وآليات الحصول على هذه الخدمات بشكل علني ومتساوٍ للمواطنين جميعهم، وكذلك القرارات الحكومية المتعلقة بإدارة أي جانب من الجوانب العامة، مثل السياسات العامة المتبعة، والسياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام، وبكلمات أخرى، فإن الشفافية عكس السرية، فالسرية تعني اختفاء الأفعال عمداً، بينما تعني الشفافية الإفصاح عن هذه الأفعال. (البرغوثي 2016، 60).

والشفافية تعني أيضاً توافر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقرارات، والقوانين، واللوائح، لكافة المواطنين، وتشمل الشفافية مجالات رئيسية ثلاثة هي: إجراءات العمل، وتخصيص الموارد، وأسلوب اتخاذ القرار.

فعلى سبيل إجراءات العمل، من الأهمية بمكان أن يعرف المواطن إجراءات تعامله مع الأجهزة الحكومية مثل استخراج البطاقة الشخصية، أو رخصة السيارة، أو رخصة بناء عقار، وكذا المدة المتوقع أن يستغرقها هذا العمل أو الخدمة المقدمة له. (جمعة 2006، 249).

وعلى مستوى تخصيص الموارد، فإن الموازنة العامة أهم وثيقة تعكس تخصيص الموارد، وبالرغم من الدور الذي تلعبه الموازنة في تحقيق الشفافية، إلا أنها تعد بطريقة فنية بحتة لا تتيح للمواطن العادي أن يفهمها، والأمر لا يقف عندها، بل تمتد أهميته إلى الإدارة المالية بالبنوك والبورصة والشركات.

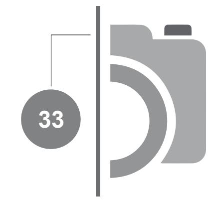
وهناك مؤشرات محددة للشفافية في الإدارة المالية أولها: توفير معلومات عن أدوار المسؤولين ومسؤولياتهم، سواء داخل القطاع الحكومي، أو بين القطاعين الخاص والحكومي، وثانيها: توفير معلومات عن الأنشطة المالية، أي أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الصحة والدقة، ولا يكفي نشر هذه المعلومات، فالشفافية لا ترتبط بالنشر فقط، بل ينبغي أن يكون نشرها بطريقة سهلة وبسيطة يستطيع المواطن أن يفهمها. وثالثها: الوضوح في إعداد الموازنة وتنفيذها، وإعداد التقارير عنها. (جمعة 2006، 253).

والمجال الثالث لمبدأ الشفافية هو عملية اتخاذ القرار، فالقرار أو الاختيار بين البدائل والشفافية هنا مرتبطة بالإفصاح عن هذه البدائل ولماذا تم اختيار أحدها دون الآخر، ومن الذي اختار، ومن الأطراف التي أسهمت في اتخاذ القرار، وكيف يصنع القرار، ولماذا تم اختيار هذا التوقيت وما المنطق من ورائه.

خلاصة الأمر أن الشفافية هي أحد المقومات الأساسية للإدارة العامة التي تعني إشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة والخاصة، وهذا لن يحدث إلا بإتاحة المعلومات حول مجالات الشفافية الثلاثة المذكورة أعلاه لهم، وتمكينهم من الاطلاع عليها، ما يسمح لهم بمساءلة الإدارة بشفافية.

المساءلة

تعرف نظم المساءلة على أنها واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية في تقديم تقارير دورية بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم، والاستعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، والالتزام بتقديم تقارير عن الإيجابيات والسلبيات، ومدى النجاح أو الاخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل.



ويمكن صياغة التعريف الإجرائي للمساءلة بأنه: حق المواطنين في مساءلة الجهات الحكومية عن السياسات والقرارات والإجراءات التي تتخذها، ولا تقتصر على المساءلة القانونية، أو القضائية، أو الإدارية بمعناها الضيق واتخاذ إجراءات قانونية محددة بحق مخالفي النظام. (قرداغي 2011، 7)

وعليه، فإن المساءلة تعد أهم أدوات الرقابة في إطار مكافحة الفساد، فهي تعد معياراً ضابطاً للأداء الحكومي، وأداة تقويمية للأشخاص العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة، عندما تتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسمياً، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام للحد من الخروقات، والانحراف في عمل الحكومة التي قد تحيد عن مسارها الصحيح إذا ما ضعفت أشكال المحاسبة، أو جرى الحد منها عمداً.

الموضوع الرابع:

الإطار القانوني لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في فلسطين:

عند الحديث عن علاقة القانون الفلسطيني بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في فلسطين، نشير إلى الجهد الكبير الذي قام به الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، حيث نفّذ العديد من الدراسات التي تناولت قضايا النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، وجميعها خلصت إلى تنوع التشريعات الفلسطينية في مكافحة الفساد ومعالجة آثاره، حيث يمارس القانون الفلسطيني دوراً وقائياً يتمثل في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام، وكذلك يمارس دوراً علاجيّاً يتمثل في تجريم أفعال الفساد ومعاقبة مقترفيها كما يأتي: بعض التشريعات الفلسطينية جرّمت أفعال الفساد وعاقبت مقترفيها بعقوبات جزائية[1]، كما هو الحال في قوانين العقوبات والكسب غير المشروع وغسيل الأموال.

بعض التشريعات فرضت عقوبات إدارية تأديبية كما هو الحال في قوانين الخدمة العامة (المدنية والعسكرية).

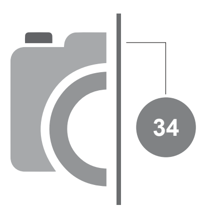
بعض التشريعات وضحت الأصول المتعلقة بإدارة الشأن العام وعملت بذلك على وضع مظلة وقائية ذات علاقة بتعزيز البيئة الممانعة للفساد، ويعد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م، الركيزة الأساسية لمبادئ الشفافية ونظم المساءلة وفق دراسة ائتلاف أمان في طبعتها الخامسة (2109، 74-75) التي خلصت إلى أن أهم القواعد التي تضمنها هذا القانون جاءت على النحو الآتي:

- تحديد اختصاصات السلطات الثلاث واحترام مبدأ الفصل بين السلطات.
- التأكيد على مبدأ المساءلة والمحاسبة من خلال الدور الرقابي للمجلس التشريعي على السلطة التنفيذية في إدارتها للشأن العام.
- الدور الرقابي للسلطة القضائية على القرارات الإدارية للسلطة التنفيذية.
- تأكيد استقلال وفعالية هيئات الرقابة العامة على أعمل السلطة التنفيذية.
- التأكيد على مبدأ سيادة القانون ومساواة المواطنين جميعهم أمامه في الحقوق والواجبات.
- التأكيد على مبدأ الشفافية ومنع استغلال النفوذ الوظيفي.
- وضع الأسس العامة للنظام المالي للسلطة الفلسطينية وكيفية إعداد الموازنة العامة وإقرارها.

إضافة إلى ما سبق، نجد أن منظومة التشريعات الوقائية إلى جانب القانون الأساسي اشتملت على ما يأتي:

---

1 **العقوبات الجزائية:** هي تلك التشريعات التي تجرم طائفة من أفعال الفساد وتوقع عقوبات جزائية (غرامة- وحبس- وسجن) بمقترفيها. ويعتبر قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 من أبرز هذه التشريعات وكذلك تعديلاته التي حملت رقم 2018/37م.



التشريعات ذات العلاقة بإدارة المال العام: وهي التشريعات التي كفلت حسن إدارة المال العام، فوضعت قواعد الرقابة المالية والأصول المحاسبية الضابطة للإيرادات والنفقات العامّة، ومن هذه القوانين (قانون رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية– وقانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014م المتعلق بالعطاءات واللوازم العامة– وقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004م).

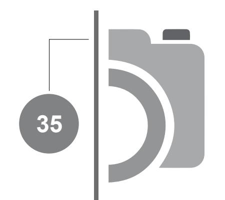
التشريعات ذات العلاقة بإدارة الشأن العام: وهي تلك التشريعات التي توضح أصول العمل الإداري، فوضعت القواعد والأحكام والضوابط التي ضمنت أن تتم إدارة الشأن العامّ بنزاهة وشفافية، وإلى جانب التشريعات الإدارية التي عولجت في جزئية التشريعات، التي تعاقب أفعال الفساد تأديبيّاً، كقوانين الخدمة العامّة (قانون الخدمة المدنية، وقانون الخدمة في قوى الأمن، وقانون السلطة القضائية، ونظام العاملين في البلديات)، هنالك تشريعات تضمّنت النص على بعض القيود والمعايير ذات العلاقة بمنع استغلال النفوذ الوظيفي وتضارب المصالح، وضرورة الإبلاغ عن المخالفات، دون أن تتضمن عقوبات تأديبية على ذلك.

الموضوع الخامس:

الاتفاقيات والمرجعيات الدولية للنزاهة ومكافحة الفساد

هناك العديد من الاتفاقيات التي جاءت تتويجاً للاهتمام الدولي بظاهرة الفساد، وكمحصلة طبيعية لجهود الأمم المتحدة المتواصلة في مجال تنظيم الحقوق والحريات ومنها: (أبو دياك والريس 2018، 14)

- اتفاقية البلدان الأميركية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها منظمة الدول الأميركية في 29 آذار/ مارس 1996م.
- اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المعتمدة من مجلس الاتحاد الأوروبي في 26 أيار/ مايو 1997م.
- اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997م.
- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 27 كانون الثاني/ يناير 1999م.
- اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999م.
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في 13 تموز/ يونيو 2003م.
- الاتفاق الذي تبنته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ADB/ OECD) لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، وفي عام 2004م وافق قادة المنظمة (APEC) على برنامج عمل لمكافحة الفساد.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (25) الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000م.
- اتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الفساد التي اعتمدت في 29 أيلول/ سبتمبر 2003م ووضعت



حيز التنفيذ بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 2005م.

- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي اعتمدت في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2010م.

الموضوع السادس:

مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد في فلسطين

أولاً: هيئة مكافحة الفساد:

أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005م، كهيئة مستقلة إداريّاً وماليّاً، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد. (الدمنهوري 2107، 69)

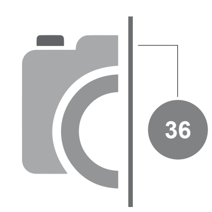
وتتمتع هيئة مكافحة الفساد بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، حيث لها موازنة خاصة بها وذلك بموجب المادة (5) والقرار بقانون رقم (37) لسنة 2018م، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحتى إبرام العقود، ويجوز لها أن تقاضي بهذه الصفة وتنيب عنها في الإجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأي غاية أخرى النائب العام أو من يمثله، وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون وفي أية أنظمة أو تعليمات تصدر بمقتضاه، وذلك انسجاماً مع أحكام المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003م.

ولكي تكون الهيئة مستقلة على النحو السليم، يجب أن تكون مستقلة تماماً، وبشكل واضح، عن أي تأثيرات سياسية، وهذا يتطلب أن يكون التعيين فيها على أساس المؤهلات، وأن تكون قرارات التنفيذ بعيدة عن التدخلات السياسية، ولا تعني الاستقلالية غياب المساءلة، فكلما كانت الهيئة أكثر قوة وأفضل تجهيزاً واستعداداً، كان أكثر أهمية لها أن تكون مسؤولة أمام المواطنين. (براك 2019، ص112)

ثانياً: ديوان الرقابة المالية والإدارية

يعتبر ديوان الرقابة المالية والإدارية مؤسسة دستورية، أنشئ تنفيذاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لممارسة الأعمال التي كلف بها، ويعتبر الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين، حيث يتمتع وفقاً للقانون رقم (15) لسنة 2004م بصلاحيات رقابية تتسم بالشمولية، وتخضع لرقابته كافة المؤسسات العامة في فلسطين، ويقع على عاتقه ضمان سلامة الأداء في المؤسسات العامة وانسجام أنشطتها المالية والإدارية مع القوانين والسياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم، فإن دوره في نظام النزاهة الوطنية يعتبر دوراً أساسيّاً، حيث نصت المادة (96) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م على أن : «1- ينشأ بقانون ديوان للرقابة المالية والإدارية على أجهزة السلطة كافة، بما في ذلك مراقبة تحصيل الإيرادات العامة والإنفاق منها في حدود الموازنة. 2- يقدم الديوان لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي تقريراً سنوياً أو عند الطلب، عن أعماله وملاحظاته. 3- يعين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبمصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني».
(أبو دياك والريس 2018، 79)

كما نصت المادة (2) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004 على أن «ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون ديوان عام يسمى «ديوان الرقابة المالية والإدارية» تكون له موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويتمتع بالأهلية القانونية الكاملة لمباشرة كافة



الأعمال والنشاطات التي تكفل تحقيق المهام التي قام من أجلها». (أبو قرع وخلف 2013، 2)

الموضوع السابع:

تقارير الهيئات الرقابية ومكافحة الفساد

عزيزي الطالب، عزيزي المحاضر: هناك العديد من التقارير والدراسات للهيئات الرقابية سواء التي تمارس دوراً وقائياً يتمثل في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام، ويأتي على رأس هذه الهيئات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) الذي أصدر العديد من التقارير والدراسات التي تعزز مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة عبر موقعه على الشبكة العنكبوتية (www.aman-palestine.org) وأتاحها بشكل مجاني للجميع.

إضافة إلى العديد من الجهات التي تمارس دوراً علاجياً يتمثل في تجريم أفعال الفساد، ومنها:

- التقارير السنوية التي تعدها هيئة مكافحة الفساد، متوافر على الرابط الإلكتروني التالي:

  https://bit.ly/3aW0YcX

- التقارير السنوية لديوان الرقابة الإدارية والمالية الفلسطيني، متوفر على الرابط التالي:

  http://www.saacb.ps

- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، متوافر على الرابط الإلكتروني التالي: https://bit.ly/2LYJJNp

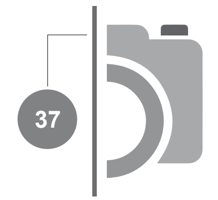
رابعاً: الشق العملي

نقترح على المحاضر مدرس المساق تنفيذ واحد أو أكثر من النشاطات التدريبية التالية:

- تقسيم الطلاب إلى مجموعات، على أن تقوم كل مجموعة بتحضير أسئلة لطرحها على مختص قانوني، وكتابة مقال صحفي حول مفاهيم مكافحة الفساد والمفاهيم القريبة منها.
- استضافة ممثل عن ائتلاف «أمان»، وتنظيم لقاء صحفي له في المحاضرة من أجل توضيح وشرح أبعاد قوانين مكافحة الفساد على العمل الصحفي.
- عمل مجموعات عمل مركزة من الطلاب وتطبيق المفاهيم الخاصة بالأسبوع التعليمي على الواقع الإعلامي وكيفية اختيار أفكار تصلح لتحقيقات تعالج قضايا الفساد.

خامساً: قراءات إضافية

- ننصح بقراءة المواد المتعلقة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد من المواقع التالية:
- هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية https://www.pacc.ps
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان www.aman-palestine.org
- ديوان الرقابة الإدارية والمالية http://www.saacb.ps



- المدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العمومين https://bit.ly/3hjoFwM
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد https://bit.ly/3pmDRvS

قائمة المصادر والمراجع

أبو العينين، محمد. 1986. «الانحراف التشريعي والرقابة على دستوريته». رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة القاهرة، القاهرة.

أبو دياك، علي، وناصر الريس. 2018. السياسات التشريعية الفلسطينية في مكافحة الفساد. رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.

أبو دية، أحمد. 2004. الفساد وأسبابه وطرق مكافحته. رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.

أبو قرع، سامر، وسوزان خلف. 2013. «دور ديوان الرقابة المالية والإدارية». ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان: دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد. فلسطين: رام الله.

الأصفر، أحمد. 2001. «الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة». المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 16، العدد 324.

براك، أحمد. 2009. مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن. فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع.

البرغوثي، بلال، وعزمي الشعيبي. 2016. النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.

---. 2019. النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.

البشري، محمد. 2007. الفساد الجريمة المنظمة. الرياض: جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية.

بوادي، حسنين. 2008. الفساد الإداري لغة المصالح. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

بوريس بيجوفيتش، بوريس. 2020. «آراء في الفساد، الأسباب والنتائج». متوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/3psOTQ6 (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 1، 2020)

جمعة، سلوى. 2006. الشفافية والمساءلة والمشاركة في إطار مصري. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حجازي، أحمد. 1990. «صناعة الفساد في العالم الثالث». مجلة كلية الآداب، مجلد 45.

حنوش، زكي. 2003. «مظاهر الفساد في السلوك اليومي للمواطن العربي: الأسباب والعلاج». المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد

داوود، عماد. 2003. الفساد والإصلاح. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

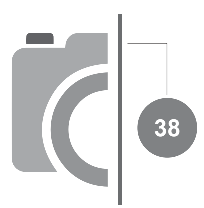
الدمنهوري، سمر. 2017. «جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائي». رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس.

السالوس، طارق. 2005. التحليل الاقتصادي للفساد. القاهرة: دار النهضة العربية.

سعيد، مضر. 2017. «المواجهة الجنائية لجرائم الفساد في الاتفاقيات الدولية والتشريع الجنائي العراقي». رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة القاهرة، القاهرة.

الشطي، إسماعيل. وآخرون. 2004. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد السلام، رضا. 2004. اقتصاديات الجريمة. (د.ن)



عبد الكريم، أحمد، وأفياء قاسم. 2014. «الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية». مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، ع8.

عبد اللطيف، عادل. 2004. «الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته». مجلة المستقبل العربي. 26، العدد 309.

الحجاز، عدي. 2011. «الأسس المنهجية لوظيفة الإعلام التربوي في نشر ثقافة النزاهة». مجلة هيئة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الثالث.

الغامدي، ماجد. 2016. «النزاهة تعريف وتأصيل» مقال منشور عبر الإنترنت بتاريخ 2016/5/16م متوافر على الرابط: https://bit.ly/3ro2k5M (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 5، 2020)

غوباري، عبير. 2012. «التصالح في جرائم الفساد درب للعدالة أم هروب منها». مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. عدد خاص.

---. 2016. «المواجهة الجنائية للفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد». رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة القاهرة. القاهرة.

قرداغي، كاوه. 2011. أثر الشفافية على الإصلاح الإداري. منشورات منظمة كيدو. أربيل. العراق.

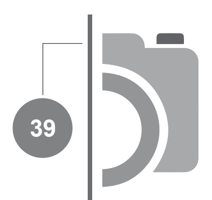
الكبيسي، عامر. 2005. الفساد والعولمة تزامن لا توأمة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

محمد، إياد. 2016. «فاعلية التشريعات الجنائية العربية لمكافحة الفساد». مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 43، ملحق 4.

مصطفى، عماد. 2003. «ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة». رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة العامة. جامعة بغداد. كلية الإدارة والاقتصاد. العراق.

مصلح، عبير. 2013. النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.

كنعان، نواف. 2008. «الفساد الإداري والمالي وأسبابه، آثاره، وسائل مكافحته». مجلة الشريعة والقانون. العدد 33.



الأسبوع الثالث

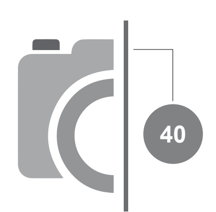
التحقيقات الصحفية وقضايا الفساد في فلسطين



إعداد:

د. حسن محمد أبو حشيش

أستاذ الإعلام في الجامعة الإسلامية بغزة



أولاً: أهداف الأسبوع

يهدف هذا الأسبوع إلى تحقيق حالة فهم وممارسة لأصول الصحافة الاستقصائية والاعتماد عليها في مجابهة الفساد في فلسطين عبر:

- إحاطة بالمفهوم الشامل للتحقيقات الاستقصائية.
- تعلم أنواع التحقيقات الاستقصائية السائدة في فلسطين.
- التعرف على أبرز العقبات والمعوقات التي تواجه ممارسة التحقيقات الاستقصائية في فلسطين خاصة في مواجهة الفساد.
- إدراك أهم المهارات المهنية التي يجب أن يتحلى بها الصحفي الاستقصائي.

ثانياً: الخطة التعليمية

ننصح المحاضرين بتخصيص وقت كبير للشرح والتوضيح عبر الأمثلة من التحقيقات المحلية كي تصبح لدى الطلبة نماذج يمكن البناء عليها ومحاكاتها. وسيكون مفيداً لو تمت استضافة صحفيي تحقيقات أو ممثلي مؤسسات صحفية للإدلاء بشهادات وتجارب أمام الطلاب وإدارة حوار بينهم وبين الطلبة للوقوف على تفاصيل كثيرة حول التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد في فلسطين.

ثالثاً: الشق النظري

الموضوع الأول:

جدل حول التعريفات

تتعدد تعريفات التحقيقات الصحفية وذلك بتعدد زوايا النظر إليها وبتعدد خلفيات من عرفها وشرحها، ونحن بدورنا سنُلقي الضوء على نماذج من هذه التعريفات مع الأخذ بعين الاعتبار استحضار تعريفات قديمة وحديثة. مع توضيح التعريف الخاص بنا وبما يناسب البيئة الفلسطينية ومنها:

هو فن من فنون الوصول إلى الحقائق حول موضوع من الموضوعات وعرض هذه الحقائق على القارئ بالكلمة والصورة. (شرف 2000، 312)

وعرف المركز الدولي للصحفيين الاستقصائيين التحقيق بالآتي: «هو عبارة عن سلوك منهجي ومهني يعتمد على البحث والتدقيق والموضوعية والتأكد من الخبر في ضوء مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد وخدمة المصلحة العامة وتأكيد مبدأ حرية الاطلاع وتداول المعلومات». (عكاشة 2018، 19).

ويعرف معهد الجزيرة للإعلام صحافة الاستقصاء بأنها: «صحافة الكشف عن القضايا والمشكلات الجديدة والمحددة بعد البحث المعمق والتوثيق الدقيق والعمل المنهجي الذي يعتمد على جهد الصحفي نفسه». (معهد الجزيرة 2017، 4-9)

وعرفها مؤلف هذا الأسبوع على أنها: «الصحافة الاستقصائية تقوم على فلسفة البحث والتحري والتنقيب

واستحضار ما يمكن استحضاره من الآراء المتباينة والأرقام والإحصاءات والأدلة والشواهد، وهي أعقد وأصعب وأهم الممارسات الصحفية، لذا تتطلب وقتاً وجهداً وتخطيطاً مضاعفاً، وهي تمثل حالة التطور والاتساع لفن التحقيق الصحفي الذي أوجبته حالة التطور المعرفي والحضاري والتكنولوجي المحيط بالإنسان. ورغم أنها تركز على محاربة الفساد، إلا أن مجال الاعتماد عليها في أمور إيجابية تنموية مقبول بل ومطلوب.

إن هذا التعدد للتعريفات أدى إلى تنوع في المصطلح، حيث أوردت مؤلفات وكُتب ودراسات المصطلح بمفهوم «التحقيق الصحفي»، وأخرى «التحقيق الاستقصائي» وأخرى «الصحافة الاستقصائية» وأخرى بصحافة العمق والبحث والتفسير».

ورغم هذا التنوع في التعريف وفي المصطلح والمسمى، إلا أن التحقيق الاستقصائي يقوم على فلسفة مشتركة وواضحة ومتعددة قائمة على المفردات والمكونات الآتية: (أبو حشيش 2020، 13)

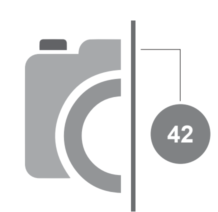
- فكرة قد تكون خبراً أو مشكلة أو قضية أو حدثاً.
- تهم الجمهور وتمس حياتهم وكل ما يتعلق بأمورهم الخاصة والعامة.
- مُستمدة من الواقع الحالي المعيش أو من الماضي وأصبحت هناك ضرورة لمعالجتها.
- البحث والتحري والتنقيب بعمق وشمولية.
- جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والأدلة والشواهد.
- استحضار كل الآراء المتناقضة والمتباينة حول الموضوع.
- متاح أن يكون للمحقق الاستقصائي رأي واضح ومنفصل عن الآراء.
- من المهم في التحقيقات تقديم حلول ومقترحات وتوصيات، والأمر يتحدد وفق طبيعة الموضوع.

هناك جدل قائم في الأوساط الصحفية حول العلاقة بين التحقيق الصحفي والصحافة الاستقصائية، هل هما مختلفان أو متكاملان، ونرى أن العلاقة بين الصحافة الاستقصائية والتحقيق الصحفي تتمثل في عدة آراء احتمالية هي: (أبو حشيش 2020، 8)

الاستقصاء هو كل الفنون الصحفية ما دون الخبر: أي أن جميع الأشكال الصحفية القائمة على البحث والتنقيب هي ما يمكن القول إنه صحافة استقصائية مثل: الحوار– التقرير– الحديث– المقال.. إلخ، التي تبحث ما وراء الخبر.

الصحافة الاستقصائية: هي شكل متطور من التحقيقات الصحفية العميقة التي تحتاج إلى زمن وجهد وبحث وتحرٍّ وعمق وتعتمد على الأسلوب البحثي العلمي وتترتب عليها نتائج أكبر.

وعليه، يكون مصطلح التحقيق الاستقصائي هو دمج بين الفكر القديم «التحقيق» والتطور الحالي «الاستقصاء». كما نرى أن الصحافة الاستقصائية باتت اليوم مدرسة فلسفية شاملة ومنهج تفكير، وتجاوزت التقيد بفن صحفي أو شكل تحريري محدد، وتبقى هذه الجدلية قائمة وتحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة والملاحظة والتسجيل إلى أن نصل لدرجة من التثبت واليقين النسبي.



الموضوع الثاني:

أنواع التحقيقات الاستقصائية في فلسطين

من خلال المتابعة لممارسة التحقيقات الاستقصائية في وسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة، بإمكاننا أن نحدد أهم أنواع التحقيقات، علما أن هذه الأنواع ليست قطعية وفيها تداخل قوي بين الأنواع، ونحن نستحضر نماذج على سبيل الإرشاد،، وهي ليست بعيدة عن الأنواع الواردة في التراث العلمي وبيئات أخرى وإن اختلفت في المسميات على النحو الآتي: (أبو زيد 1996، 97-98)

التحقيق السريع

ويُعتبر باكورة عمل التحقيقات في الصحف الفلسطينية، وشكل بدايات العمل الاستقصائي، وينقصه العمق والشمول والإبداع. ولو تابعنا أرشيف الصحف وخاصة الصحف التي تعاملت مع التحقيقات الصحفية وأهمها الحياة الجديدة والرسالة وفلسطين، نجد أن التحقيقات من هذا النوع السريع الذي ينقصه المزيد من العمق والمعلومات والآراء.

مثال:

هذا رابط مثال لتحقيق لصحيفة فلسطين التي تصدر من غزة والتي نشطت في مثل هذا النوع بين عامي 2012-2014. والمثال بعنوان: «واقع النصابين في غزة» حيث تناول التحقيق نماذج لحوادث نصب حدثت، كما تناول حجم الظاهرة وأسبابها وموقف المجتمع والحكومة منها وسبل معالجتها. وسنرى أنه لم يتناول الفرضيات بالعمق الكافي والشمول المطلوب واكتفى بما ظهر على السطح.

التحقيق متوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/3an6mnr

التحقيق العميق

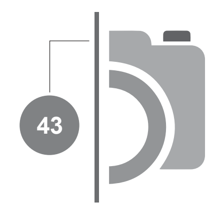
وجاء هذا النوع محسناً ومتطوراً عن النوع الأول، وزادت فيه عمليات الشرح والتحليل والعمق، ودراسة كل أبعاد المشكلة، ووضع اقتراحات لحلولها.

مثال

هذا رابط لتحقيق صحفي أكثر عمقا وتحليلا من النوع السابق صادر عن صحيفة الرسالة الأسبوعية من غزة: «بعنوان الصيد الممنوع في حوض الميناء.. من يتقاسم الغلّة»! ودارت تفاصيله حول الصيد في حوض ميناء غزة الممنوع والمحظور من وزارتي الزراعة والداخلية، وكيف تجاوزت جهات من الشرطة البحرية بإصدار تصاريح سرية لبعض الصيادين كي يصطادوا، والأضرار الناتجة عن نوع السمك الذي يتكاثر وسط عوادم مراكب الصيد.

ولقد أحدث التحقيق حالة جدل كبرى في غزة، واضطرت الحكومة والتشريعي للتحقيق في الأمر بناء على التحقيق الاستقصائي، وصدرت عقوبات بحق رجال من الشرطة، كما حصل التحقيق على جائزة ائتلاف أمان للصحافة الاستقصائية.

التحقيق متوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/3ja0JNf



تحقيق البحث والتدقيق في الواقع

ويبحث في خلفيات الخبر والحدث والمواضيع والقضايا، ويقوم بشرح وتحليل الحدث والكشف عن أبعاده، حيث يقوم على التحري وجمع المعلومات، وغالبا ما يبحث في قضايا مصيرية معيشة ومؤثرة، وهنا بدأ التحقيق يأخذ منحى أكثر في العمق والبحث والاعتماد على فلسفة البحث العلمي والاعتماد على المختبرات والفرضيات.

مثال

هذا مثال تحقيق في قضية أزعجت الموظفين الفلسطينيين، أعده فريق الاستقصاء في تلفزيون موقع وطن في الضفة الغربية، تناول موضوع إحالة بعض الموظفين إلى التقاعد القسري بذرائع مختلفة، وبين التحقيق الحدث وخلفياته وتداعياته باستحضار الآراء والنماذج.

التحقيق متوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/36BJGP0

تحقيق استشراف المستقبل

ويهدف هذا النوع لتعريف الجمهور على تطورات ومصير الأمور في المستقبل، أي ماذا سيجرى في المستقبل؟ وانتشر هذا النوع كون الواقع الفلسطيني في جزء كبير ينظر للمستقبل بشغف وترقب. وقد يكون الموضوع حاليّاً وواقعيّاً وله آثار مستقبلية ولا تتوقف نتائجه على الزمن المعيش بل تتعدى إلى المستقبل.

مثال

نشرت الحياة الجديدة تحقيقاً يتناول حدثاً حاليا له تداعيات مستقبلية، وهو انتشار مرض «الثلاسيميا» وآثاره على الحياة الأسرية في المستقبل.

التحقيق متوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/3pSrsQQ

تحقيق استحضار الماضي

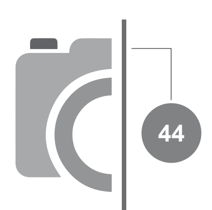
جاء هذا النوع منسجما مع الحالة الفلسطينية التي يزخر تاريخها بأحداث مهمة ومؤسسة تحتاج الأجيال للتعرف عليها والاستفادة منها، ولكون هذه الأحداث ما زالت غامضة ومبهمة وتحتاج لسبر أغوارها وكشف أسرارها وألغازها.

مثال

التحقيق الآتي أعدته مؤسسة الرسالة في غزة حول تدمير تل السكن الأثري، تناول حكاية مكان أثرى قديم مصنف من التراث والآثار تم اكتشاف الاعتداء عليه، لذا كان تحقيقا مهما، نبش الماضي وأعاد الذاكرة للماضي ولكنه حيوي ويشغل بال الرأي العام.

التحقيق متوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/2O1nMyx

ونرى أن هذه الأنواع والتقسيمات ليست قطعية، والفرق بينها ليس جوهريا، وكلها تحتاج إلى نفس إجراءات الاستقصاء، وتتبع نفس الخطوات حسب طبيعة الفكرة والموضوع المطروح. كما لاحظنا أن هناك مؤسسات عديدة داعمة للتحقيقات الاستقصائية التي تحارب الفساد في فلسطين أهمها وأبرزها مؤسسة أريج في الأردن، ومؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ومقرها الرئيسي مدينة رام الله ولها مقر إقليمي في مدينة غزة.



الموضوع الثالث:

الإعلام الفلسطيني ومحاربة الفساد

تنتشر في فلسطين كغيرها من الدول والمجتمعات مظاهر الفساد بأنواعه السياسي والاقتصادي وفي إدارة الحكومة وإدارة المجتمع، وبالتأكيد، فالفساد لا يعني السرقة أو الرشوة، أو المحسوبية فحسب، بل قد يكون عدم تطبيق اللوائح، وعدم مراعاة فلسفة الحكم الرشيد، أو تجاهل معايير الشفافية والعدالة.. وغيرها من المظاهر.

وقد أكدت ذلك العديد من الأدلة، وأهمها تقارير الرقابة الداخلية، وتقارير المؤسسات الدولية، وتقارير المجلس التشريعي الفلسطيني، وتقارير مؤسسات حقوق الإنسان، ومضامين وسائل الإعلام. ولعل الأخطر في النظر لهذا الفساد هو تعليقه على شماعة الاحتلال، ما يشوش دقة التشخيص، وبالتالي ضبابية العلاج. وهنا تكمن الأهمية البالغة في إجراء حوارات داخلية للوصول لتفاهمات لمحاربة الفساد وخاصة المتعلق بالسبب الفلسطيني، والاعتماد على الإعلام في ذلك، لأهمية الإعلام وفنونه في خدمة المجتمع. (عبد الحميد 2005، 47– 49)

ورغم أن الإعلام الفلسطيني متنوع بين المطبوع والمرئي والمسموع والإلكتروني، ورغم أن استطلاعات الرأي العالمية تضع حالة الحرية الإعلامية في فلسطين في مكانة متقدمة مقارنة بالدول العربية، إلا أن أداء الإعلام في محاربة الفساد ليس بالمستوى المطلوب.. لذا، توجد عدة مقترحات لتطوير الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد لتشكل رافعة فيما بعد لدور الصحافة الاستقصائية، يقترح عبد الحميد: (2005، 61–64)

تطوير قانون المطبوعات ليراعي التطور الواقعي الفضائي والإلكتروني، ويهتم بمفاهيم الوصول للمعلومات، والملكية الفكرية، واستخدام الأرشيف الوطني.

- نشر ثقافة قانونية شاملة لتكون مصدر تعلم وتثقيف للإعلاميين، وتساعدهم في أداء رسالتهم في الدفاع عن الحقوق والواجبات والحريات.
- إطلاق مشروع تدريبي شامل للصحفيين في محاربة الفساد والرقابة على الأداء الحكومي.
- تقييم الواقع الإعلامي الرسمي والخاص، ووضع خطط للتطوير والتعاون والتكامل الوطني بعيداً عن محاولات الاحتواء والإخضاع للحكومات وللأحزاب الحاكمة.

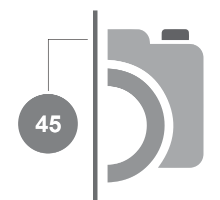
الموضوع الرابع:

معوقات عمل التحقيقات الاستقصائية في محاربة الفساد

تعتبر الصحافة الاستقصائية في فلسطين من أساليب العمل الصحفي الحديثة، وقد جاءت نتيجة التطور الكبير الذي شهده الإعلام الفلسطيني منذ قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة عام 1994 إلى اليوم، رغم أن انتشارها كان محدودا وبطيئا.

والمتابع للمشهد الميداني يجد أن الصحافة الاستقصائية في فلسطين تعاني العديد من العقبات والمعوقات التي تحد من عملها وتقف حائلا أمام نهوضها وتطورها، خاصة وهي تحارب الفساد، الأمر الذي جعلها تسير بوتيرة بطيئة ولا تزال تفتقر للتنظيم والمهنية الكاملة، وتنقسم المعوقات على النحو الآتي:

(أبو حشيش 2020، 80–81)



1. معوقات قانونية:

من أبرز المعوقات القانونية التي يتعرض لها الصحفيون الاستقصائيون:

- عدم وجود قانون للحق في الحصول على المعلومات، رغم أنه بالإمكان تحقيق هذا الحق ضمنيا من نص المادة 19 من القانون الأساسي، وأن هذا الحق معترف به باعتباره من المسلمات التي يبنى عليها الحق في حرية الرأي والتعبير في المجتمع الفلسطيني، ولكن الإشكالية تكمن بخصوص المعلومات الرسمية التي يصعب الحصول عليها لغياب النص الصريح في القانون الأساسي بحق الحصول عليها ووضع قانون ينظم ذلك وفقا للمعايير الدولية.

- مواد قانون المطبوعات والنشر لعام 1995م المعمول به في فلسطين حاليا، والمتعلقة بالحريات الصحفية والعقوبات بحاجة إلى تعديل بما يواكب مستجدات الإعلام القائم والإعلام الرقمي.

- عدم تسلح الصحفيين بالوعي القانوني لممارسة العمل الاستقصائي، وبالتالي وقوعهم في إشكاليات مهنية مثل انتهاك خصوصيات البعض أو نشر معلومات مضللة أو الوقوع في فخ رواية واحدة.

2. معوقات موضوعية:

التحديات الموضوعية تنبع من البيئة المحيطة بالصحفي المتمثلة بالمؤسسة الصحفية والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة وكذلك من الأجواء السياسية والثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني، ومن أهمها:

- سياسة المؤسسات الإعلامية المكبلة لهذا الفن وعدم الاعتماد عليه بشكل رئيسي: حيث تميل الصحف الفلسطينية إلى الصحافة الخبرية، سعياً وراء الابتعاد عن المشكلات التي تتسبب بها الصحافة الاستقصائية.

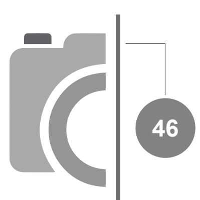
- عدم وجود أقسام متخصصة لفن التحقيق الاستقصائي في المؤسسات الإعلامية تملك الإمكانيات البشرية من صحفيين متمرسين بهدف إنجاز الصحافة الاستقصائية أو الإمكانيات المادية من حيث وجود ميزانية مخصصة لعمل التحقيقات الصحفية.

- غياب الرؤية الإعلامية الواضحة في المؤسسات الإعلامية.

- عدم تزويد الصحفيين بالمعلومات التي يحتاجونها في التحقيقات، حيث يعاني الصحفي الفلسطيني من نقص كبير في مصادر المعلومات التي تسعى بعض المؤسسات لإخفائها للتعتيم على قضايا تتصل بفسادها.

- غياب الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير كمناخ طبيعي وتربة خصبة لنمو وانتشار هذا الفن الصحفي، على الرغم من امتلاك فلسطين قانون مطبوعات يمنح الحق للصحفي في الحصول على المعلومة، إلا أن غياب مناخ الديمقراطية يعيق العمل ويحد من فرص إنجاز تحقيقات استقصائية جيدة.

- سيطرة الطابع الحزبي على المؤسسات الإعلامية ما يجعلها تخشى الخوض في كثير من القضايا التي تتعارض مع مصالح الحزب أو تؤثر في ممارسته للسلطة، ناهيك عن محاولة استخدام الصحافة ومنها الاستقصائية كأداة في المناكفات السياسية وتفريغ الصحافة الاستقصائية من مضمونها.



3. معوقات ذاتية:

يقصد بالمعوقات الذاتية النقص المتصل بمهارات ومعارف الصحفي الاستقصائي، بسبب:

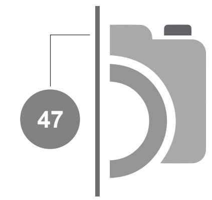
- عدم تأهيل الصحفيين بشكل مستدام، حيث تعاني المؤسسات الإعلامية ومراكز التدريب من نقص واضح في الدورات التدريبية الخاصة بالصحافة الاستقصائية، إضافة إلى النقص في الكوادر الفلسطينية المتخصصة في هذا المجال، وعدم قدرة الصحفي الاستقصائي على مواكبة التطور والالتحاق في الدورات التدريبية الخارجية في مجاله جراء وجود الاحتلال في الضفة وإغلاق المعابر في قطاع غزة.
- الخوف من المساءلة من قبل الجهات الأمنية والقضائية للتحقيق في نتائج ومعلومات التحقيق أو الخوف من عدم التأثير في الرأي العام بعد نشر التحقيقات، ما يدفع الصحفيين لعدم تكرار تجاربهم.
- ميل بعض الصحفيين الفلسطينيين للعمل الفردي بعيدا عن العمل الجماعي، في الوقت الذي تتطلب فيه الصحافة الاستقصائية عملاً جماعياً وجهداً تعاونياً وصحفيين متمرسين بهدف إنجازها بشكل دقيق.
- ضعف أجور العاملين في الصحافة الفلسطينية، وهو أمر يبعد الصحفي تدريجياً عن الاستقصاء ويجنبه الانخراط في تحقيقات تتطلب جهداً ووقتاً كثيراً وتدفعه للعمل بأكثر من مؤسسة إعلامية في وقت واحد، ما يجعل من تفرغه لإنجاز تحقيقات صحفية أمرا صعبا.

ويلخص الصحفي المحقق في قناة الجزيرة تامر المسحال[2] التحديات والصعوبات التي تواجه الصحافة الاستقصائية في الكشف عن الفساد بالآتي:

- قدرات الصحفي وصفاته الصحفية غير المؤهلة لتعقيدات الاستقصاء.
- سياسة المؤسسات الإعلامية التي لا ترغب في اللجوء للاستقصاء وتفضل العمل الخبري البعيد عن التعب والإرهاق والتكاليف والمشاكل.
- عدم توفر الأدلة الكافية للكشف عن الفساد ما يعيق دور الاستقصاء القائم على الدليل من محاربة الفساد.
- إحجام المؤسسات الرسمية والأهلية عن التعامل والتعاون مع فرق الاستقصاء. ومنع المعلومات عنها، خوفا من التداعيات وخشية من تحمل المسؤوليات.
- ضعف القانون الذي يحمي الاستقصائيين أو غيابه، وهذا تهديد كبير يجعل الصحفي يحجم عن العمل الاستقصائي لمحاربة الفساد.
- غياب القوانين التي تضمن الحق في الحصول على المعلومات؛ وبالتالي غياب الحقيقة والأدلة التي تعتبر عماد الاستقصاء.
- سيطرة الحياة الحزبية وتأثيرات البيئة السياسية سلبا، والنظر لكثير من الملفات والأعمال من منظور حزبي ضيق ومن زاوية نظرية مؤامرة حزب على حزب.

---

2 حلقة نقاش لطبلة الماجستير مع الصحفي في قناة الجزيرة تامر المسحال عبر برنامج زووم لطلبة في غزة في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2020.



الموضوع الخامس:

صفات ومهارات واجبة للصحفي الاستقصائي في مواجهة العقبات:

إن التحقيق الاستقصائي من أهم الفنون الصحفية، وذلك لكونه بحثا في قضايا الجمهور بأسلوب سلس، وواضح، وموجه إلى كافة العقول والتخصصات مع وضع الحلول والاقتراحات للمشاكل التي يعانيها الرأي العام، كما أن ممارسته ليست ممهدة ولا سهلة في بيئة فلسطين وخاصة في محاربة أي شكل من أشكال الفساد، ونظرا لحجم المعوقات سالفة الذكر، لذلك، لا بد من الصحفي الاستقصائي الفلسطيني وهو مَنْ سيقوم بهذه المهمة أن يملك القدرة على أداء هذه الرسالة الخطيرة والمهمة والحساسة، حيث إنها تحتاج إلى صحفي ماهر، ومحقق متمرس في سبيل إنجاح الفكرة. وإن عدم وجود هذا الصحفي يكون مدعاة لجلب الضرر، وللسمعة غير الحسنة للوسيلة الإعلامية، ولأنه هو من يتمكن بالدرجة الأولى من تخطي العقبات أو يقلل من تأثيرها.

وبناء على ذلك، فإن جميع الباحثين والعاملين في الحقل الصحفي ركزوا على ضرورة اختيار محققين أكفاء للعمل في التحقيق الاستقصائي يحملون صفات مميزة، هذه الصفات هي أدوات، وعوامل مساعدة له لإنجاح تحقيقه منذ اختيار الفكرة حتى متابعتها بعد النشر والبث وردود الأفعال عليها، وهذه الصفات قادرة على مجابهة العقبات وأهم هذه الصفات والمهارات: (الشرافي 2015، 218-219)

يحتاج الصحفي سمة التحقق والتحري في جميع خطوات التحقيق من أوله إلى آخره، ومن الممكن أن يكون الإنسان على اتصال كبير في أوساط الجمهور، وتمر عليه الأخبار المتعددة الصالحة، ولكن لعدم وجود سمة التحقق والتحري لا يستطيع استغلالها وكأنه لم يسمع بها، وسمة التحقق هي التي تحدد الصحفي البارع من دونه، وعلى الصحفي تنمية هذه الموهبة حتى لا تذهب قيمتها، ويأتي ذلك من خلال القراءة والاطلاع، والاختلاط، والعلاقات.

أن يكون متتبعاً للأحداث والأنباء عبر الصحف والمجلات والإذاعة والفضائيات ومنصات التواصل الاجتماعي، والندوات، والاجتماعات.. وتأتي هذه المهارة بعد سمة التحقق والتحري، بل هي التي تحرك الصحفي نحو اختيار فرضية التحقيق.

القدرة على استكمال مادة التحقيق، حيث إنه لا بد من جهد متواصل وعزيمة قوية، حتى يقدم أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الفكرة، وذلك عبر طرق كل الأبواب والاتصال بأكبر قدر ممكن من الأشخاص والمؤسسات ذات العلاقة بالموضوع، والمنافسة مع الصحفيين الآخرين.

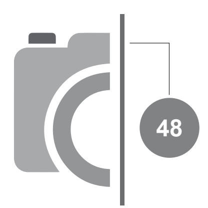
على المحقق الاستقصائي أن يكون مثقفاً ثقافة شاملة، وإن أمكن الزيادة في التخصص في أحد فروع المعرفة حتى يكون هو الأقدر بين الزملاء على العمل في هذا النوع، فلا بد له من معرفة عامة عبر البحث والمطالعة في جميع التخصصات، وتحصيل ما يمكن منها.

إن الهواية والحماسة من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الصحفي الاستقصائي، وذلك لأنها تدفعه للعمل بهذا الفن بكل حب وعطاء، وهي صفة تحميه من اليأس والقنوط عندما لا يجد تحقيقاته الجيدة تنشر أمام نشر تحقيقات لزملاء أقل جودة.

يجب أن يكون المحقق الصحفي على قدر من المعرفة اللغوية، والذوق الأدبي للغته، ولا بد أن يقدم تحقيقه مصوغاً جيداً، وخالياً من الأخطاء النحوية، وبه اللمسات الفنية البلاغية، ومرتباً من حيث الأفكار ترتيباً جيداً.

امتلاك مهارات التحرير الإلكتروني وإجادة التعامل مع الوسائط (ملتميديا) تناغماً مع النشر الإلكتروني الحديث للتحقيقات.

الإلمام الكافي بالقوانين ذات العلاقة بالعمل الإعلامي لتجنب الوقوع في خلاف مع القانون، ولتجنب أية



محاكمات بناء على جرائم النشر.

الحرص الشديد على أن يكون العمل ضمن مؤسسة إعلامية واضحة الأهداف أو مؤسسة داعمة معروفة الإقامة والمنشأ والأهداف، والحذر من أي مشروع غير واضح وغير معلوم خوفاً من التبعات القانونية والمهنية والأخلاقية والوطنية.

الموضوع السادس:

توصيات للنهوض بالصحافة الاستقصائية كي تتمكن من محاربة الفساد

نختتم هذا الأسبوع بتوصيات للنهوض بالتحقيقات الاستقصائية في فلسطين.. وذلك على النحو الآتي: (الشرافي، 2015، 220 –221)

* افتتاح أقسام لفن التحقيق الاستقصائي تشرف على هذا الفن بأسلوب علمي، وتكون معدة إعداداً جيداً، وتزويدها بطواقم تملك الخبرة والمقدرة، وتكون من ذوي الكفاءة العالية، من أجل تأدية المهام على أكمل وجه، وبأعداد كافية لتغطية الحوادث والمشاكل تغطية شاملة.

* تخصيص ميزانية لهذه الأقسام تكون ثابتة، ومستقرة، وكافية لتغطية النفقات التي يحتاجها التحقيق.

* العمل الجاد على رفع كفاءة العاملين في حقل التحقيق الاستقصائي، وتوفير جو الاستقرار المادي والنفسي لهم، ووضعهم في جو مبدع. ونرى أن ذلك يحدث من خلال:

* اعتماد مبدأ الحوافز والتشجيع المادية والمعنوية، وكفاية الأجور والمرتبات للصحفي.

* تنظيم دورات تدريبية متخصصة للصحفيين الممارسين للمهنة؛ وذلك لرفع مستواهم علمياً وأكاديمياً.

* تحديد صفات ومهام الصحفي الفلسطيني، وفق أسس مهنية، وعلمية سليمة.

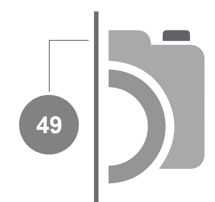
* ضرورة توفير الأجواء السياسية التي تسمح بازدهار التحقيق الاستقصائي، والعمل على نشر حرية الرأي والكلمة، وإطلاق يد الصحفيين في التنقل والبحث والتنقيب عن الحقيقة.

* العمل على سن قوانين تكفل حرية الرأي والتعبير وتطبيقها، وحق الحصول على المعلومات والعمل على استقلالية وتفعيل القضاء.

رابعاً: الشق العملي

نقترح على المحاضرين واحداً أو أكثر من الأشكال التدريبية التالية للطلبة على مادة هذا الأسبوع التعلمي:

- كتابة تقرير صحفي أو إنتاجه بالفيديو حول التحقيقات الصحفية في قضايا الفساد في الصحافة الفلسطينية، عبر مقابلة أربعة خبراء في هذا المجال للتعريف بتقييمهم للتحقيقات وأفكارهم لتطوير هذا المسار الصحفي.
- تقسيم الطلبة إلى مجموعات تقوم كل مجموعة بعمل مقابلة معمقة مع صحفي تحقيقات، وتوثق إجاباته وتسمع شهادته وتحاوره، ويتم تفريغ المقابلة أو مقابلة فيديو.

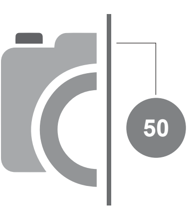


- تكليف الطلبة بكتابة بروفايل صحفي عن شخصية صحفي يعمل في التحقيقات الصحفية في قضايا الفساد، وتقديم هذه الكتابة للمحاضرين للتقييم ووضع علامة عليها في المعدل العام لكل طالب في المساق.
- تكليف الطلبة بعمل فوكس بوب-VOX POP- (مكتوب أو فيديو أو أوديو) مع أناس عاديين وتوجيه سؤال واحد لهم: ما الأفضل لكم، صحافة الأخبار العادية أم صحافة التحقيقات ولماذا؟

خامساً: قراءات إضافية

للاستزادة، يمكن الاطلاع على المراجع الآتية:

- عكاشة، رضا. 2018. التحقيق الاستقصائي: من الفرضية إلى العنوان. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- ألمان، جون. 2000. التحقيق الصحفي: أساليب وتقنيات متطورة. ترجمة زيدان، ليلى. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- أريج. 2017. على درب الحقيقة: دليل للصحافة الاستقصائية العربية. ط 3. عمان: شبكة أريج.
- الحمداني، بشرى. 2012. التغطية الصحفية الاستقصائية: تحقيقات عابرة للحدود. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير. 2016. دليل التحقق للصحافة الاستقصائية. الدوحة: مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير.
- غرابة، هالة. 2019. التغطية الاستقصائية لقضايا الواقع المعاصر. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.



قائمة المصادر والمراجع

أبو حشيش، حسن. 2020. التحقيق الاستقصائي: من الفكرة إلى الصياغة. غزة: مكتبة الطالب.

---. 2020. الصحافة الاستقصائية: فن تحريري مُتجدد وفلسفة إعلامية مُتطورة. محاضرات ماجستير. نسخة إلكترونية، موقع الجامعة الإسلامية.WWW.IUGAZA.EDU

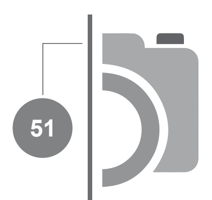
أبو زيد، فاروق. 1996. فن الكتابة الصحفية. القاهرة: عالم الكتب.

الشرافي، محمد. 2015. واقع الصحافة الاستقصائية في الصحف الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية. غزة.

شرف، عبد العزيز. 2000. الأساليب الفنية في التحرير الصحفي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الحميد، مهند. 2005. دور الإعلام في مواجهة الفساد. القدس: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان.

معهد الجزيرة للإعلام. 2020. دليل الصحافة الاستقصائية. الدوحة: معهد الجزيرة للإعلام.



الأسبوع الرابع

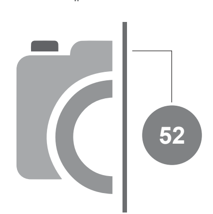
الثغرات والتسريبات والمبلغون وحماية الشهود



إعداد:

محمد رجوب

صحفي تحقيقات



أولاً: أهداف الأسبوع

تعريف الطلبة على التحديات أمام العاملين في هذا الحقل الخطر من الصحافة الاستقصائية وفرص النجاح التي يتيحها أمامهم في الوقت نفسه.

- إطلاع الطلبة على بعض الثغرات القانونية التي تصبح مكانا يعشعش فيه الفساد.
- إكساب الطلبة مهارات التعامل مع المبلغين عن معلومات الفساد.
- تعريف الطلبة على نظام حماية الشهود في قضايا الفساد.
- إطلاع الطلبة على طرق التعامل مع الجهات الرسمية أثناء التحقيق.
- التعرف على المهارات السليمة والأخطاء أثناء ممارسة الصحافة الاستقصائية.

ثانياً: الخطة التعلمية

في الإطار النظري من الخطة التعليمية، يخوض مدرس المساق عصفاً ذهنياً مع طلبته حول مفاهيم: الثغرات القانونية، وحول التعامل مع المبلغين، وأنواع تحقيقات الفساد، والعلاقة مع الجهات الرسمية أثناء التحقيق، والمهارات السليمة والأخطاء، أثناء صناعة التحقيقات الصحفية المتعلقة بمكافحة الفساد. ويتطرق النقاش النظري كذلك لدور المهارات التي على الصحفي أن يكتشفها في إطار تحقيق هذا الهدف.

يتوقع أن يقوم مدرس هذا المساق بتوضيح أهمية التثقيف القانوني للصحفي الاستقصائي لتجنب الوقوع في الأخطاء التي من شأنها تعرض الصحفيين ومؤسساتهم لمخاطر قضائية، ولكي يؤدي العمل الصحفي الهدف المرجو على أكمل وجه.

وفي الجانب التطبيقي من الخطة التعليمية، يمكن أن يقوم مدرسو المساق بعرض عدد من التحقيقات الصحفية التي أجريت في مجال الكشف عن قضايا الفساد، وإجراء نقاش بشأنها مع الطلبة، وأوجه قوة وضعف تلك المواد، وإمكانيات التعلم والاستفادة منها.

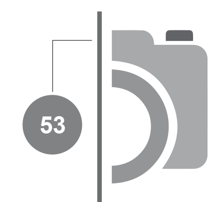
ويفضل أن يستضيف المدرس صحفيا أو أكثر ممن قاموا بإعداد تحقيقات في هذا المجال وإتاحة المجال أمام الطلبة لإجراء نقاش معه، كما أنه يمكن تكليف الطلبة بإجراء حوارات مع صحفيين استقصائيين وعرض التجارب المختلفة وإجراء نقاش بشأنها.

وأنصح مدرسي المساق بتكليف الطلبة بقراءة أو مشاهدة تحقيقات مكتوبة ومرئية كواجب بيتي، ومن ثم مناقشة أوجه القوة والضعف من وجهة نظرهم في «التسريبات، والمبلغين، والثغرات، وطرق التعامل مع الجهات الحكومية» في المحاضرة التالية.

ثالثاً: الشق النظري

يواجه الصحفيون العاملون على إعداد تحقيقات تتعلق بالكشف عن الفساد تحديات كبيرة، منها النقص الشديد في المعلومات، وعدم وجود أنظمة فعالة للحصول على المعلومات في معظم دول العالم الثالث، كما أنهم يتعرضون إلى تضييقات من أجهزة الدولة، خصوصا الأمنية منها، ومعارضة من أصحاب النفوذ السياسي ورأس المال، إضافة إلى عدم وجود ميزانيات وتمويل لعملهم الشاق.

وهذا كله لا يعني أن تتخلى الصحافة عن دورها الأصيل في الرقابة الفعالة على المؤسسات العامة، وأوجه



استخدام المال العام، أو أن تكون رافدا مركزيا للجهات الرسمية العاملة في مجال مكافحة الفساد، خاصة أن أي عمل مهني متقن ينال قبولا واسعا من الجمهور والمهتمين، يساهم بشكل فعال في تشكيل رأي عام يحمي الصحفي من جهة، ويدفع نحو التغيير أو يفضح الفساد والفاسدين، وذلك أضعف الإيمان من جهة أخرى.

وفي هذا الفصل التدريسي، سنتطرق إلى مجموعة من العناوين المتخصصة في كتابة التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد تخص: «الثغرات القانونية التي يعشعش فيها الفساد، وطرق التعامل مع التسريبات الصحفية، وطرق التعامل مع المبلغين، وأفضل الممارسات للخروج بتحقيق خال من الأخطاء».

الموضوع الأول:

ثغرات قانونية

من أهم المهارات المطلوبة من الصحفي الاستقصائي الإلمام بالحد الأدنى من المعرفة القانونية التي تحول دون ارتكابه أخطاء من شأنها أن تؤدي إلى مساءلة قضائية في مرحلة ما بعد النشر، وتعتبر المؤسسات العاملة في حقل الصحافة الاستقصائية تدقيق التحقيقات قانونيا من قبل خبير أو محامٍ مختص قبل نشرها مسألة إجبارية لا يمكن التخلي عنها.

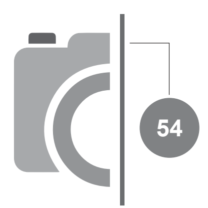
وهنا نعود إلى أهمية التثقيف القانوني للصحفيين، خصوصا الاستقصائيين، وليس مطلوبا من الصحفي أن يكون خبيرا قانونيا ليصبح صحفيا استقصائيا، لكن في المقابل لا يمكن للصحفي أن يصبح استقصائيا دون إلمام بالحد الأدنى من الثقافة القانونية في بلد إقامته وعمله على الأقل.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن اطلاع الصحفي على قوانين بلاده يساعده بشكل كبير على اكتشاف أفكار لتحقيقات صحفية عظيمة، خاصة في حالتنا الفلسطينية، وحقيقة وجود عدد كبير من التشريعات القانونية القديمة المتوارثة من حقب زمنية سابقة.

ومن الأمثلة على الثغرات التشريعية في القوانين النافذة في فلسطين ما أتاحه: «قانون الاستملاك رقم (2) لسنة 1953م» من استملاك أراضٍ خاصة لصالح شركات فلسطينية خاصة، بحجة أن ذلك يحقق المنفعة العامة، وقد تم سن القانون في الأردن قبل قرابة 70 عاما، عندما كانت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، وكانت الضفتان الشرقية والغربية، بحاجة في حينه إلى جلب الاستثمارات والتنمية، ولم تكن هناك قيمة عالية للأراضي كما هي عليه اليوم. ويمكن للصحفيين الاستقصائيين البحث إن تم استخدام هذه الثغرة في قانون الاستملاك الأردني الذي ما زال ساريا في فلسطين لتمليك أراضٍ خاصة لشركات.

وفي الحالة الفلسطينية، صدرت قرارات من الحكومة بموجب القانون المذكور، تم من خلالها استملاك أراضٍ خاصة، وتم تمليكها فيما بعد للقطاع الخاص، وأقيمت مشاريع استثمارية عليها، وكان الملاك الأصليون للأراضي الخاسر الأكبر. وفي هذه الحالة، فإن هذا الإجراء لا يخالف القانون، وإنما تم من خلالها استغلال ثغرة قانونية، في نص تشريعي قديم، لم تكن الأراضي ذات قيمة مرتفعة عند صدوره إبان فترة الحكم الأردني، كما يمكن للصحافة الاستقصائية أن تسأل عن الأسباب التي أدت إلى عدم تعديل هذا القانون حتى اليوم.

ويمكن من خلال تواصل الصحفيين الراغبين بخوض غمار الاستقصاء في مجال الثغرات القانونية التي تسمح بارتكاب جرائم الفساد أو تضارب المصالح.. من خلال التواصل مع خبراء القانون، ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما ورد في «قانون رقم (12) لسنة 1964م قانون الشركات»، وهو قانون أردني تم تعديله في بلاده وبقي ساريا في فلسطين، وتتيح نصوص هذا القانون حصول مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني على أموال من الشركات مقابل حضوره الاجتماعات السنوية للهيئة العامة، علما أن المراقب يقوم بهذا الدور بحكم



وظيفته العامة، ومن شأن حصوله على أموال أن يوقعه في «تضارب المصالح» من جهة مراقبته على شركة يحصل على أموال منها.

وهنا نعود مرة أخرى إلى نصوص تشريعية مرّ على سريانها أكثر من نصف قرن، وأصبحت نصوصها تتناقض مع الواقع الذي فرضه التطور الهائل في عالم الاتصالات والتواصل، ورغم أن الحكومة الفلسطينية بدأت مشاورات تعديل قانون الشركات منذ سنوات طويلة، إلا أن هذا القانون لم ير النور بعد، وهو ما يضع بين أيدي الصحفيين الاستقصائيين مادة دسمة من البحث حول الأسباب الكامنة وراء ذلك، خصوصاً أن كل الأطراف تتفق أن القانون الساري حاليا مليء بالثغرات والنصوص غير المنسجمة مع الواقع. وهنا نشير إلى أن الصحافة المحلية لم يسبق لها سبر غور هذا الموضوع المتخصص.

وليس المقصود هنا الوقوف على هذين النموذجين حصرا، ولكون الحكم على الممارسات الصحيحة وتلك الخاطئة لكل من يشغل منصبا عاما هو مدى الالتزام بالقانون، فلا يمكن لصحفي أن يعمل في مجال تحقيقات كشف الفساد إلا من خلال المعرفة الجيدة بالقوانين، وهذا يحقق هدفاً مزدوجاً: اكتشاف المخالفات القانونية لدى ممارسة أي مسؤول للسلطة، وكذلك الوقوف على الثغرات القانونية ومدى تأثيرها السلبي على الصالح العام، وإعداد مواد صحفية محكمة تكشف استغلال تلك الثغرات وخلق ضغوط لمعالجتها.

ومن المهم التوقف عند ما يمكن تسميته «الفساد المقونن»، أي أن هناك أشكالا من الفساد أو الممارسات التي قد ترتقي للفساد، ولكنها تتفق مع القانون الساري في هذا البلد أو ذاك، بسبب ثغرات تشريعية عادة ما تكون مقصودة لقوننة الفساد.

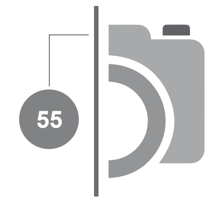
أكثر أنواع تحقيقات الفساد هي تلك التي تكشف عن حالات تضارب المصالح بين كبار المسؤولين، أو رؤساء الهيئات المحلية (البلديات)، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو سوء استخدام المال العام من قبل الموظفين الحكوميين، وفي عدد من هذه التحقيقات ستجد من ارتكبوا هذه الأفعال معتمدين على ثغرات في قوانين، أو أنهم استغلوا تفسيراً لإحدى المواد القانونية أو أن قانوناً ما منحهم صلاحية التقدير وهو ما يفتح الباب على حدوث الفساد.

وبرزت في السنوات الأخيرة تحقيقات كثيرة كان السبب فيها عدم وجود قوانين أو وجود ثغرات أدت إلى جرائم غسل الأموال وتجارة الأعضاء العابرة للحدود، خاصة أن هذا النوع من الجرائم أصبح عابرا للحدود بحيث يتولى فريق من الصحفيين، كل من دولته، متابعة الجزئية التي حصلت في دولته.

ونجح الصحفيون العرب بإعداد تحقيقات محترفة في مجال غسل الأموال وتتبع النقل المشبوه للمال عبر الحدود، ومن الأمثلة على ذلك ما نشرته شبكة أريج «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية» بتاريخ 20-9-2020 حول «وثائق تشتبه بتمويل مصرف دويتشه بنك لداعش في العراق»، ويكشف هذا التحقيق أن عددا من البنوك الأميركية استمرت بإرسال حوالات مالية مشبوهة إلى العراق على الرغم من سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من أراضي الدولة واستيلائه على 121 فرعا لمصارف عراقية.

(أريج 2020، 78)

ثمة اعتقاد خاطئ أن الفساد لا يحدث إلا في المؤسسات الحكومية أو العامة، والحقيقة أن الممارسات التي تنطوي على شبهات فساد تقع في المنظمات الأهلية، وفي البلديات وفي شركات القطاع الخاص أيضاً. ومن



الصعب على موظف حكومي أن يكون فاسداً من تلقاء نفسه إن لم يجد شريكا له من القطاع الخاص أو من مؤسسات المجتمع المدني وحتى من المواطنين العاديين.

الموضوع الثاني:

التعامل مع المبلغين

من حيث المبدأ، يتعامل الصحفي الاستقصائي مع الأشخاص الذين يقومون بإبلاغه عن شبهات الفساد التي يمكن أن تقوده فيما بعد إلى تحقيق صحفي بحذر شديد، فقد يقوم موظفون سابقون غاضبون أو مطرودون أو لهم مصلحة ما، ويمتلكون معلومات محددة، بإعطائها لصحفيين مقابل نشرها لغايات انتقامية، وهنا ينبغي التدقيق جيدا في المعلومات، وفي حال كانت المعلومات صحيحة، فإن المطلوب من الصحفي إذا ما قرر نشرها اختيار توقيت لا يستفيد منه المبلغون لغايات الشخصنة، فالهدف من الصحافة الاستقصائية هو الكشف عن مواطن الخلل أو الفساد أو الإهمال لتحقيق المصلحة العامة وليس الخاصة.

إن التحقيقات المؤثرة هي التي يقوم بها صحفيون بالتعاون مع موظفين أو أشخاص مطلعين تحركهم ضمائرهم، لأن هناك خللاً ينبغي تصويبه للمنفعة العامة وليست الخاصة.

وينبغي على الصحفي الاستقصائي أن يرفض من حيث المبدأ الحصول على معلومات من مبلغين مقابل المال، حيث إن ذلك يتناقض مع أخلاقيات مهنة الصحافة، كما أنه قد يتسبب بحصوله على معلومات مضللة من أشخاص يسعون للحصول على المال.

وبشكل عام، يمكن تقسيم المبلغين إلى ثلاثة أصناف:

1- المتحمس:

هو الشخص المندفع لتقديم ما لديه من معلومات للصحفيين دون تردد، وهذا الصنف ينبغي الحذر الشديد منمعلوماته حتى إن كانت صحيحة، ويتوجب إخضاع كل ما يقدمه للتدقيق لتجنب وجود تضليل أو مبالغة أو مصلحة ما للمصدر في تقديم معطيات مجتزأة، وقد يظن المواطن العادي أن الكثير من الممارسات تنطوي على فساد لأنها لا تتفق مع مصالحه، ولذلك ينبغي الحذر مما يقدمه أي شخص يبدي حماسا مفرطا للتعاون مع الصحفيين.

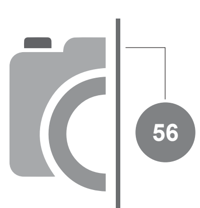
2- المحايد:

هذا الصنف من المصادر لديه معلومات ولكنه لا يمتلك الدافع لتزويدها لصحفيين، ويمكن بقليل من الجهد إقناع هذا الصنف من الناس بالحديث مع الصحفيين باعتبار أن حديثهم والمعلومات التي لديهم تساهم بتحقق المصلحة العامة.

3- السلبي:

وهو المصدر الذي يمتلك معلومات عن قضايا فساد، ويرفض التعاون مع أي صحفي إما خوفاً أو بسبب عدم وجود ثقة، وهذا الصنف من المصادر يتطلب جهوداً مضاعفة من الصحفي لبناء الثقة أولاً ومحاولة الحصول على معلومات ثانياً.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن مصدر الصحفي يشترط أحياناً عدم ذكر اسمه، ومع هذا النوع من المصادر



ينبغي الحذر الشديد خشية أن يتعرض الصحفي للتضليل في وقت تلزمه أخلاقيات مهنة الصحافة بعدم الكشف عن مصدره.

ويضع «دليل الصحافة الاستقصائية» الصادر عن «معهد الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير» جملة من الاشتراطات لقبول عدم ذكر اسم المصدر، وهي:

- حصول الصحفي على موافقة من المحرر المسؤول.
- استخدام المصدر المُجهّل يجب أن يكون لسبب واضح ومبرر.
- استخدام المصدر المُجهّل يكون فقط في حال كان هو الخيار الوحيد المتاح.
- يجب الإفصاح عن سبب تجهيل المصدر في سياق المادة الصحفية.
- يجب أن يوازن المحرر بين فوائد وأضرار استخدام المصدر المجهول في المادة الصحفية.
- المصادر المجهولة يمكن استخدامها فقط بموافقة جميع الأطراف: المصدر والصحفي المؤسسة الإعلامية.

(معهد الجزيرة للإعلام 2020، 44)

ولتعزيز الثقة بالتحقيقات الإستقصائية، لا بد من إقامة علاقة متينة مع المصادر، ومن المهارات التي تفتح خطوط الاتصال مع المصادر:

- عندما تحاول حث الناس على التحدث، ابدأ بأولئك الذين يحتمل أن يتحدثوا إليك، خاصة أولئك الذين ليس لديهم أي شيء يخسرونه.
- أخبر مصادرك أنك تتحدث مع الآخرين، هذا يدعو إلى الشفافية، وعندها يدركون أنك شخص يمكن الوثوق به.
- أحياناً تقودك المصادر إلى مصادر أخرى. قد يقدم بعض الأشخاص معلومات أساسية مهمة يمكن أن تقودك إلى اكتشاف جديد أو تعرّفك على مصدرك التالي.

(شبكة الصحفيين الدوليين 2019)

الموضوع الثالث:

حماية الشهود والمبلغين

وفي معرض الحديث عن المبلغين في تحقيقات الفساد، يفضل إطلاع دارسي هذا المنهاج على «نظام حماية الشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم». (ديوان الفتوى والتشريع 2019)، فهو نظام أقرته الحكومة الفلسطينية وحمل القرار رقم (7) لسنة 2019، وهدفه تشجيع كل من لديه معلومات عن الفساد إبلاغ الجهات المختصة مقابل حصوله على الحماية.

ويتيح النظام لرئيس الهيئة صرف المساعدات المالية للمبلغين والشهود، بناء على الظروف والمقتضيات لكل طلب، والتأمين على حياة الأشخاص المشمولين بالحماية، من خلال التعاقد مع شركات التأمين. ويحق للشخص المشمول بالحماية طلب تعويض من الهيئة حال تعرضه لاعتداء جسدي أو مادي، ونتج عنه عجز وظيفي، ويحق لورثة المشمول بالحماية طلب التعويض والمساعدات والنفقات، وذلك في حال نتجت عن الاعتداء وفاة المشمول بالحماية. (هيئة مكافحة الفساد 2020، 58)

وبموجب «نظام حماية الشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم»، يتمتع بالحماية كل من:

1 – طالب الحماية واقربائه حتى الدرجة الرابعة.

2 – الأشخاص وثيقو الصلة بطالب الحماية.

وتنشئ هيئة مكافحة الفساد وحدة تسمى «وحدة الحماية» تتبع الرئيس ويرأسها مدير، ولها موازنة خاصة ضمن موازنة الهيئة، وتتولى المهام الآتية:

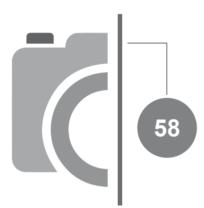
- استلام طلبات توفير الحماية المحالة من الرئيس (رئيس هيئة مكافحة الفساد) لدراستها، وتقييم المخاطر والتهديدات ذات الصلة.
- تحديد آليات وإجراءات الحماية التي سيتم توفيرها لطالب الحماية الذي تم قبول طلبه وفق تقييم المخاطر لكل حالة.
- تلقي الطلبات من الأشخاص الراغبين في عدم الكشف عن هوياتهم من المبلغين والمخبرين، ودراستها.

3 – الأشخاص الذين صدر قرار بمنحها لهم.

ويمنح هذا النظام السرية لطلبات الحماية بحيث يحظر على وسائل الإعلام نشر أي بيانات أو معلومات تؤدي إلى كشف هوية الخاضع للحماية، ويتوجب على طالب الحماية حفظ سجلات طالبي الحماية بسرية تامة. وتحتفظ الهيئة بسجلات البيانات الأصلية لكل من تقرر إخفاء هويته أو توفير الحماية له في خزنة حديدية خاصة لهذا الغرض، يتم تثبيتها في مكان آمن داخل وحدة الحماية.

ويفرض هذا النظام على هيئة مكافحة الفساد الهيئة توفير الحماية الوظيفية للأشخاص المشمولين بقرار الحماية في أي من الحالات الآتية:

- صدور قرار إداري يغير من المركز القانوني أو الإداري أو ينتقص من الحقوق.
- اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى إساءة المعاملة أو المكانة أو السمعة أو التمييز.
- وتوفر هيئة مكافحة الفساد الحماية الشخصية للأشخاص المشمولين بقرار الحماية بالتعاون مع الشرطة والجهات المختصة بقوى الأمن، وتكون الحماية على النحو الآتي:
- حماية أماكن الإقامة أو توفير أماكن الإيواء عند الضرورة.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة لسلامة التنقل، لا سيما عند حضور جلسات المحاكمة والتحقيق.
- حماية المسكن والممتلكات وأماكن العمل.
- تغيير محل الإقامة أو مقر العمل أو كليهما بشكل مؤقت أو دائم، وتوفير البدائل المناسبة حسب الأحوال والظروف المحيطة.
- تغيير أرقام الهواتف أو مراقبتها بناء على طلب صاحبها وفقا للتشريعات النافذة، وتوفير رقم هاتف للطوارئ، يعمل على مدار الساعة لتلقي طلبات الإغاثة.



- استخدام تقنيات الاتصال الحديثة بما يكفل السلامة للإدلاء بالأقوال والشهادات.
- إخفاء كافة المعلومات المتعلقة بالهوية والبيانات الشخصية واستخدام رموز أو كنية غير دالة.
- اتخاذ أي إجراءات أو تدابير والقيام بأي عمل ضروري يضمن السلامة.

ويطلب النظام من هيئة مكافحة الفساد توفير الحماية القانونية لطالب الحماية من الملاحقة الجزائية نتيجة إبلاغه أو شهادته عن جريمة فساد.

هل يمكن أن يستفيد الصحفي الاستقصائي من هذا النظام بحيث يحظى بحماية من الدولة؟

تعتبر هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية كل تحقيق صحفي يتعلق بنطاق اختصاصها بمثابة بلاغ مباشر لها ينبغي فحص ما ورد فيه من معلومات وإمكانية متابعتها وملاحقة المشتبه بهم. ولكي يستفيد الصحفي الاستقصائي من هذا النظام عند نشر تحقيقه، ترى هيئة مكافحة الفساد أن ذلك يكون ممكنا عندما يكون الفساد الذي ورد في التحقيق الصحفي من ضمن اختصاصات الهيئة وفقا للقانون، وأن يقوم الصحفي لحظة نشر التحقيق بتقديم كتاب إلى الهيئة باعتبار مادته الصحفية بلاغا عن جرم فساد، وفقا لنصوص النظام المشار إليه أعلاه.

ويبقى هذا الأمر الجدلي بحاجة إلى نقاش من حيث أخلاقيات مهنة الصحافة، إن كانت تتيح للصحفي تقديم تقريره إلى الجهات الرسمية المختصة باعتباره بلاغا عن فساد.

الموضوع الرابع:

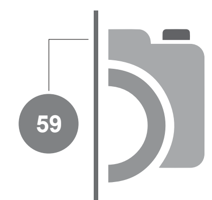
العلاقة مع الجهات الرسمية في لحظة التحقيق

عندما يحاول الصحفي كشف مخالفات يرتكبها أصحاب النفوذ، بالتأكيد أنهم لن يرحبوا بذلك، وهنا لا بد الصحفي الذي يقرر المغامرة في هذا الحقل أن يتمتع بصفات خاصة تجعله قادرا على الدفاع عن نفسه كفرد، أو بناء شبكة علاقات توفر له دعما وحماية. وتعتبر المهنية العالية والتسلح بالوثائق المدعمة للتحقيق الصحفي خط الدفاع الأولى عن الصحفي.

ومن البديهي أن المسؤول المتنفذ الذي يرتكب جرم الفساد ليس ساذجا، أو جاهلا بالقوانين، وهو ما يجعل من الصحافة الاستقصائية الهادفة لمكافحة الفساد، كمن يقوم بتفكيك حقل من الألغام. ولأن أصحاب النفوذ يمتلكون شبكات واسعة من العلاقات، فإنهم يمارسون ضغوطا على أكثر من صعيد، بعضها تجاه المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الصحفي، وقد تكون الخاصرة الرخوة بالنسبة له خصوصا في ظل غياب التمويل المستقل للإعلام.

وغالبا ما يتم الإفساد في حلقات مغلقة على سبيل المثال، (راشٍ ومرتشٍ)، كلاهما سيذهب إلى السجن في حال كشف أحدهما عن الآخر، وبالتالي ستبقى للطرفين حتى وإن اختلفا فيما بعد، مصلحة في إبقاء الأمر طي الكتمان.

ولأن الفساد لا يكون إلا متواريا، فإن كشفه ليس بالأمر السهل، وإثباته يحتاج إلى صبر وثقة ومعرفة بالقوانين وأخلاقيات المهنة، وتبصر لأساليب الفاسدين، إذ حصل أن قامت أطراف بتسريب وثائق إلى صحفيين ثبت فيما بعد أنها محاولات من فاسدين لضرب فاسدين آخرين بحيث يكون الصحفي في هذه الحالة أداة عند أحد الأطراف، دون أن يدري.



ويمكن القول إن البلدان الأكثر فسادا هي تلك التي يصعب فيها الحصول على المعلومات، ما يضاعف من التحديات أمام الصحفي الراغب بالتضحية من أجل كشف الفساد من جهة، والحريص على ألا يكون أداة عند فاسدين يسربون له المعلومات لأسباب تتعلق بأجنداتهم وليس بأولويات الصحفي الاستقصائي من جهة أخرى.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك موظفين أو مواطنين عاديين لديهم ضمير، وقد تقع بين أيديهم معلومات ووثائق ثمينة وقد يدفعهم ضميرهم وحسهم الوطني إلى تزويدها لصحفيين يثقون بمهنيتهم، وبالتالي، فإن الصحفي يحتاج إلى مهارات خاصة في التحقق من مصلحة الطرف الذي يساعده في الوصول إلى الوثائق.

وفي الدول ذات النصيب المنخفض من الديمقراطية وحرية الرأي، فإن الصحفي يتمتع بهامش ضيق من العمل وفرص أعلى من المخاطر، ويتوجب عليه في الوقت نفسه حماية المصادر لنيل ثقتها:

ويرسم «دليل أريج للصحافة الاستقصائية العربية» خارطة لحماية المصادر الحكومية، ومنها:

- لا تتصل بالمصدر في مكان عمله، إذ يمكن تتبع هذه المكالمات، وكي تكونا آمنين، عليكما استخدام هواتف نقالة ببطاقات الدفع المسبق، ومن خلال تطبيقات الاتصال الحديثة.
- تجنب الاتصال على البريد الإلكتروني التابع للعمل.
- قابل المصدر في أماكن آمنة.
- احتفظ بكل المواد المتعلقة بالمصدر في مكان آمن.

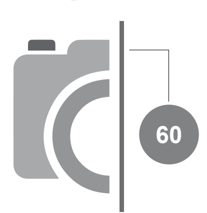
(أريج 2017)

في المقابل، فإن الصحافة الاستقصائية في مجال مكافحة الفساد تتيح لمن يمتطيها فرصا لن يحصل عليها أبداً حتى لو مارس الصحافة التقليدية طوال عمره المهني، فالصحفي الذي يكشف عن الفساد يحظى باحترام عميق وتقدير عال في مجتمعه، ويتيح له عمله المحكم فرصا مهنية كبيرة.

ولكي تبقى المادة الاستقصائية متقنة ومحصنة من الملاحقة القانونية، لا بد أن تخضع لتدقيق معلوماتي بحيث تستند كافة المعلومات الواردة فيها إلى مصادر موثوقة أو وثائق رسمية، وكذلك إلى تدقيق قانوني للتأكد من عدم وجود مخالفات للقانون قد تعرض الصحفي لمساءلة قضائية.

ولا يمكن للصحفي الاستقصائي أن ينجح في مهامه دون شبكة علاقات، بما في ذلك مع الأطراف الرسمية، ولكن عطفاً على ما سبق، يتوجب على الصحفي أن يكون حذرا، بحيث لا يكون أداة عند بعض الجهات المتنفذة الساعية لضرب جهات أخرى، وإذا كانت هناك جهات متنفذة تستفيد من نشر التحقيق الصحفي، فعلى وسيلة الإعلام أن تختار التوقيت الذي يحقق المصلحة العامة وليس الذي يخدم الجهات المتصارعة. كما أن طريقة معالجة المعلومات تشكل عاملا حاسما في مصداقية الصحفي ووسيلته الإعلامية، إذ إن الهدف ليس الانتقام وإنما التصحيح.

هناك أوقات ومواسم يثير فيها نشر التحقيقات الصحفية علامات استفهام حول الغايات والأهداف، خصوصاً أثناء الحملات الانتخابية أو الأزمات، وهو ما يساهم في إضعاف المادة الصحفية، وقد تتسبب بتأثيرات عكسية غير تلك التي أرادها الصحفي.



الموضوع الخامس:

أخطاء يقع فيها صحفيو الاستقصاء

من الأمثال العربية الشائعة باللهجة العامية: «القانون لا يحمي المغفلين»، ومن الخطأ أن يقوم أي صحفي بإعداد مادة استقصائية دون أن يكون لديه إلمام بالحد الأدنى من الثقافة القانونية، أو أن يستعين بخبير قانوني إن لم يكن يتبع بشكل مباشر إلى رئيس تحرير مؤسسة إعلامية، ولا تفوت الإشارة إلى أن المؤسسات الراعية للصحافة الاستقصائية تعرض التحقيقات الصحفية على خبراء في القانون قبل نشرها، لأن وجود مخالفات قانونية يضعف المادة ويؤدي بصاحبها إلى المحاكمة.

من الخطأ أن ينجر صحفيون إلى فقاعات على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الصحفي ألا يتبنى رأيا مسبقا في أي قضية قبل التمحيص، وفي بلد من بلدان العالم الثالث الأخرى، هناك صراعات بين قوى نفوذ مختلفة، تحاول كل جهة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أن ترمي الجهة الأخرى بالفساد، هذه المعارك التي تتجلى غالبا على وسائط التواصل هي ليست معركة الصحفي الاستقصائي الباحث عن الحقيقة، ولكنه يمكن أن يستفيد مما يتم نشره لكي يبدأ رحلته الاستقصائية القائمة على الوقوف على الحقيقة من كل جوانبها، لا أن يتبنى رأيا واحدا بناء على منشور هنا أو هناك.

ولتجنب الوقوع في الأخطاء، ينبغي على الصحفي الاستقصائي طلب المساعدة من رئيس التحرير في مؤسسته أو من وزملائه الذين لديهم خبرة واسعة في هذا المجال للاستفادة من تجاربهم وتمتين المادة الصحفية ومعالجة أية ثغرات قبل نشرها، ولا تغني الاستفادة من الخبرات الصحفية عن التدقيق القانوني للتحقيقات الصحفية.

وفي الوضع الطبيعي، يجب أن تكون المادة الاستقصائية مُحكمَة ومُحكَّمة، ولكن الحماس الزائد لدى بعض الصحفيين، خصوصا المبتدئين منهم، يوقعهم في أخطاء نذكر بعضها من باب الاستفادة والتعليم:

أولاً: التسرع بنشر وثائق أو معلومات بحسن نية سرعان ما يتبين أنها مزورة أو غير حقيقية، وفي هذه الحالة، يصبح دور الصحافة عكسيا في مجال مكافحة الفساد.

ثانياً: الإيمان الزائد بالذات يؤدي إلى نشر مادة منقوصة قد تتسبب بملاحقة قانونية لمن قام بإعدادها، وعليه، فإن المادة الاستقصائية ليست نتائج جهد فردي إنما جماعي، ومن المهم استشراف وقياس ردود الأفعال والتأكد من الجدوى في مرحلة ما قبل النشر.

ثالثاً: الحماس الزائد عند بعض الصحفيين الاستقصائيين، خصوصا المبتدئين منهم، قد يؤدي بهم إلى استسهال اللجوء إلى التصوير السري، الذي يحظره القانون وأخلاقيات المهنة على حد سواء، لما ينطوي عليه من انتهاك فظ للخصوصية الفردية. واللجوء إلى هذه التقنية لا يكون إلا في حال وجود جريمة ترتكب لا يمكن إثبات وقوعها إلا بالتصوير السري، الذي ينبغي أن يكون محدودا بقدر ما يثبت ارتكاب جريمة الفساد أو أي جريمة أخرى، كما ينغي أن يتم اللجوء إلى التصوير السري باعتباره خياراً أخيراً.

رابعاً: التسبب بإلحاق أذى بالمصادر بسبب الإخفاق في تقديم المعلومات، وعليه، يتوجب على الصحفي أن يبذل أقصى طاقته لكي يحافظ على الأمان الشخصي والوظيفي والقانوني لمصادره.

خامساً: نشر المادة قبل تدقيقها قانونيا من قبل محام محايد ومختص، ومن شأن أية ثغرات أن تقود إلى محاسبة الصحفي أمام القضاء أو أمام نقابته.

سادساً: الوقوع في مصيدة المصدر الراغب بالانتقام من جهات أخرى من خلال نشر معلومات غير مكتملة، أو نشر مادة صحفية استقصائية في توقيت يخدم المصدر أكثر مما يحقق المصلحة العامة.

سابعاً: التعاطف الزائد من جانب الصحفي مع الضحايا قد يدفع به إلى تبني معلومات غير صحيحة أو غير مكتملة ونشرها للرأي العام.

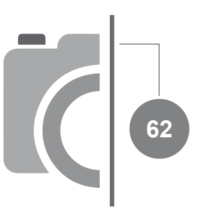
رابعاً: الشق العملي

نقترح على المحاضرين والطلبة شكلاً أو أكثر من التطبيقات الآتية لفهم مفردات هذا الأسبوع:

- تكليف الطلاب (فرادى أو مجموعات) بتجميع تحقيقات بنيت على ثغرات قانونية، والتوسع في نقاش هذه الثغرات وإمكانية استغلالها لمشاريع فساد.
- تنمية الحس النقدي للطلاب عبر الطلب منهم مراجعة تحقيقات ونقد مواطن الضعف فيها، سواء تلك المتعلقة بالمبلغين، أو بالتسريبات، أو الشهود، أو العلاقة مع الجهات الرسمية.
- تكليف الطلبة بكتابة ورقة عمل حول تحقيق اعتمد على مبلغين، كيف تعامل معهم الصحفي، وكيف دقق وتحقق من معلوماتهم، وما هي مصلحتهم الذاتية، وهل لهم أية دوافع انتقامية، أم أن دافعهم خدمة المصلحة العامة؟
- تكليف الطلاب بمراجعة بيتية لمواد «نظام حماية الشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم»، كي يهضموا كل مواده ويكونوا مؤهلين لتثقيف الشهود حوله والتصرف بناء عليه في إقناع الشهود في الإدلاء بشهاداتهم، ومساعدتهم في الحصول على الحماية القانونية.
- تكليف الطلاب بالحصول على شهادة تدريبية من مسرب أو مبلغ، تكون سرية ولأغراض التدريب فقط، لتحريك دوافع الطلاب وتدريبهم على هذه المقابلات الحساسة، وأهمية فحص الروايات والتسريبات والوثائق التي يحصلون عليها.

خامساً: قراءات إضافية

- تحتوي منصة «إدراك» على الإنترنت الكثير من المواد التعليمية المكتوبة والمصورة حول مهارات تتعلق بالصحافة الاستقصائية، ويعرض عدد من الصحفيين مهاراتهم في هذا المجال.
- سيجد الطلبة دارسو المساق الكثير من النصائح، عند زيارتهم موقع «شبكة الصحفيين الدوليين»: https://ijnet.org/ar، وفي هذا الموقع منصات تتضمن عرضاً لتجارب من الواقع عن الصحافة الاستقصائية.
- تحتوي منصات «الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين» ICIJ على شبكات التواصل الاجتماعي على الكثير من المعلومات التي من شأنها أن ترشد الصحفيين الاستقصائيين.
- تحتوي منصة «إدراك للتعليم الإلكتروني» على عشرات مقاطع الفيديو حول الصحافة الاستقصائية، ويمكن من خلال مشاهدتها الاطلاع على نصائح في غاية الأهمية للصحفيين الاستقصائيين. https://www.youtube.com/watch?v=23wvsMK3NLc



قائمة المصادر والمراجع

أريج «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية». 2017. «دليل أريج للصحافة الاستقصائية العربية» عمان: أريج.

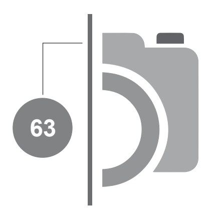
---.2020. «وثائق تشتبه بتمويل مصرف دويتشه بنك لداعش في العراق». أيلول/ سبتمبر 20، 2020. https://cutt.us/tRNzh (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 2020)

شبكة الصحفيين الدوليين. 2019. «دروس من المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية»، كانون الأول/ ديسمبر 15، 2019. https://cutt.us/UJCM8 (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 20، 2020)

معهد الجزيرة للإعلام. 2020. «دليل الصحافة الاستقصائية». د.ن. https://bit.ly/3dQMxlp (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 27، 2021)

هيئة مكافحة الفساد. 2020. «مكافحة الفساد: تحديات وحلول». آب/ أغسطس 27، 2020. https://bit.ly/3dONO2z (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 27، 2021)

ديوان الفتوى والتشريع. 2019. نظام حماية الشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم. مجلة الوقائع. العدد 161 (تشرين الثاني/ نوفمبر). https://bit.ly/3swalzZ (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 27، 2021)



الأسبوع الخامس

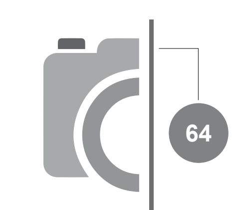
بناء فرضية التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد



إعداد:

صالح مشارقة

صحفي وأستاذ إعلام في جامعة بيرزيت



أولاً: أهداف الأسبوع

- تعليم الطلبة مفهوم فرضية التحقيق الصحفي.
- توضيح الفرق بين «معلومة الخبر، وقضية التقرير، وحس القصة، وكشف التحقيق».
- تمكين الطلبة من بناء فرضية التحقيق وفحص صحتها قبل النزول للميدان.
- وضع خارطة سير العمل الميداني والمقابلات.

ثانياً: الخطة التعليمية

ننصح المحاضرين باعتماد أربع محاضرات لعنوان هذا الأسبوع التعلمي، محاضرة واحدة مفاهيمية، وثلاث محاضرات عملية تكون عبارة عن غرفة أخبار يقوم فيها المحاضر بدور رئيس التحرير لمناقشة فرضيات تحقيق يقدمها الطلاب ويتم فحص قوتها وفرادتها وصحة مسارها ومعلوماتها الأولية وخط سير جمع المعلومات فيها، وخط سير عمل المقابلات الميدانية اللازمة لها.

نلفت عناية المحاضرين هنا إلى أهمية الفرضية كبنية أساسية للتحقيق الاستقصائي، ونفترض أن يمضي الطلبة وقتاً كافياً لاختيارها كي يكتبوا عنها تحقيقاتهم، سواء لامتحان نصف الفصل أو نهاية الفصل الدراسي، وهو ما يتطلب إعطاء الوقت الكافي للطلبة كي يختاروا الفرضية ويسلموها عبر البريد الإلكتروني، أو أن يعرضوها أمام باقي الطلبة في المحاضرة إذا توفر الوقت، ويسمعوا تعليقات من المحاضر وزملائهم حول قوتها وقابليتها للتطبيق ونسبة صدقها وثباتها والاستعداد لإمكانية حدوث تحولات عليها في الميدان.

ننصح بأن يطلب المحاضرون من كل طالب أن يقدم: (1) فرضية تحقيقه مكتوبة، (2) نقاط القوة في الفرضية، (3) نقاط الضعف في الفرضية، (4) خط سير جمع المعلومات، (5) خط سير المقابلات، (6) أسماء المطلوب مقابلتهم في التحقيق وأرقام هواتفهم ومعلوماتهم ومناصبهم.

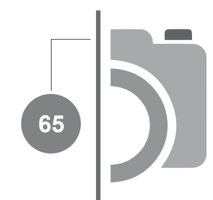
وعبر تقييم وفحص قدرات الطالب على القيام بالخطوات الست السابقة، بالإمكان وضع علامة امتحان له على هذا المجهود، وتكون هذه العلامة جزءا من معدله العام في المساق.

ثالثاً: الشق النظري

الموضوع الأول:

ما هي فرضية التحقيق الصحفي؟

قبل البدء في مناقشة ماهية الفرضية في التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد، ينبغي أن نتذكر أن لكل فن من الفنون الصحفية ثيمته الرئيسية، فالخبر ثيمته المعلومة، والتقرير ثيمته القضية، والمقال ثيمته الرأي، والمقابلة ثيمتها الموقف والرأي، والقصة ثيمتها الحس، والتحقيق ثيمته الكشف.



الخبر	التقرير الصحفي	القصة الصحفية	التحقيق
معلومة	قضية	حس	كشف

ونحن نفصل هذه الفنون وثيماتها، نشدد على ضرورة أن تُمارس الصحافة بمهنية عالية وبحدود واضحة بين فنونها في المكتوب والمرئي والمسموع، بحيث لا تختلط الثيمات فتشوش وصول المادة للقراء والمستمعين والمشاهدين، وبحيث تضع الممارسات الفضلى حدوداً للصحفيين للتفريق بين الفنون الإخبارية، فلا يخلطون مشاعرهم بمعلوماتهم، ولا مواقفهم وآراءهم مع معلومات يسعون لكشفها للجمهور خدمة للحقيقة.

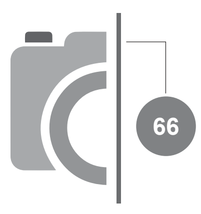
ولتأصيل هذا الفهم، ندعو الطلبة إلى مراجعة تراث العمل المهني في غرف تحرير الأخبار في الوكالات الكبرى أو في المؤسسات الصحفية ذات التجربة المهنية العميقة، وفحص قوة هذا الطرح الذي يسعى إلى الفصل بين الفنون الإخبارية، الذي يحمي الصحفيين وإنتاجاتهم من أية مساءلات حول مهنيتها.

قد يجد الصحفيون وطلاب الصحافة أن وسائل إعلام كثيرة تخلط بين الثيمات والفنون الإخبارية، فيعتبرون ذلك تعارضاً مع ما تلقوه في هذا الأسبوع من معايير أو فيما يتلقونه في الجامعات، وهنا، عليهم أن يتذكروا أن هذا الخلط قادم ربما جهلا بفنون الكتابة الإخبارية المدروسة والمقصودة، أو من عدم مهنية وعدم استقلالية الوسيلة الإعلامية وعدم وجود سياسة تحريرية واضحة لها أو مسرد مصطلحات مهني، ربما نظراً لارتباطها بممول أو بحزب أو جهة إشراف تعتني بمصالحها أكثر مما تعتني بمهنية واستقلالية الصحافة والصحفيين.

وحتى نصل إلى ما يشبه التعريف لفرضية التحقيقات الصحفية في قضايا الفساد، وبدون تعبير لغوي يلم بمحددات هذا المفهوم الصحفي، يمكن تعريف الفرضية من الآتي:

- هي معلومات يتوقع الصحفيون أن جهة ما تعتم عليها وترفض نشرها.
- هي أحداث تتستر جهات عليها أو أفراد ما خوفا من انكشاف أمرها.
- هي تصرفات لمسؤولين متنفذين ارتكبوا مخالفات.
- هي مخالفات يقوم بها أشخاص بناء على ثغرات في قوانين.
- هي ترهل إداري ومالي في جهة حكومية أو عامة، أو أهلية.
- هي هدر لموارد إدارية أو مالية أو للوقت في جهة عامة.
- هي تضارب مصالح يقوم به أشخاص أو جهات مسؤولة.
- هي تكسُب أو تربُح من عمليات ممنوعة قانونا.
- هي مساءلة واتهامات لجهات منوطة بها مهمات عامة لا تقوم بها أو تفسد تنفيذها.
- هي مراقبة ومساءلة لمجتمع مفتوح أو مغلق يتستر على مواقف أو سلوكيات ممنوعة.
- هي عدم قيام جهة عامة أو أهلية بأدوارها التنفيذية أو الرقابية بشكل مسؤول وشفاف.

ونحن نعدد هذه النقاط السابقة، نسعى إلى إبعاد التعريف اللغوي أو الاصطلاحي لفرضية التحقيقات الصحفية من عقل الطلاب، وإنما التأسيس لعقل صحفي متسائل وباحث ومتحرّ ومتشكك دائماً ومتسائل حول الشفافية والنزاهة ويقوم بدور الرقابة، يلاحق المؤسسات العامة، أين تخفق وأين تقصر وأين تضيف، ويشعر بمسؤولية عن بناء الرأي العام الشفاف والنزيه، ويلاحق المتنفذين أو جهات المسؤولية الذين قد تسول لهم أنفسهم ارتكاب المخالفات لأنه يسهل التعتيم عليها، ويستخدمون التعتيم على المعلومات في عدم افتضاح أمرهم أمام الجمهور.



وينبغي التذكير هنا أن الصحفيين الاستقصائيين دائمو التفكير بهذه الفرضيات، ويهجسون بها، ويلاحقون خيوطها بمهنية وحرفية، وينشغلون بها أياماً وليال، حتى تتكون لديهم خيوط فرضية كاملة، تكون نسبة الصدق والثبات فيها عالية ويسهل تنفيذها.

وتأتي فرضيات التحقيق الصحفي في قضايا الفساد من القراءة العميقة للأخبار، وقراءة وتحليل ما وراء الأخبار، ومن معلومات يتم جمعها من مصادر ترفض الإفصاح عن هويتها، ومن مسربين للمعلومات، ومن متضررين من عمليات فساد، وعلى الصحفيين فحص نوايا المسربين والمصادر المجهولة والمتضررين والمبلغين حتى لا يقعوا في انحياز مسبق، وحتى لا تتم قيادتهم إلى عملية تضليل قد تخرب كل التحقيق الصحفي الذي يعملون عليه.

وكُلما ألم الصحفيون بفرضيات أكثر، ارتفع حسهم الاستقصائي، وهذا الحس هو ما يؤهلهم للبقاء ضمن شريحة من الصحفيين الذين يحصدون الجوائز ويسجلون بصمات عميقة في مسيرتهم الصحفية وحياتهم المهنية.

الموضوع الثاني:

ما هي التوقعات التي يمكن بناء فرضيات التحقيقات الصحفية فيها؟

في هذا الموضوع، سنتطرق إلى كل ما يتصل بجرائم الفساد عبر فرضيات نتعلمها ونتوقعها ونجمع المعلومات حولها حتى نشكل منها النسخة الأولى من فرضيات تحقيقاتنا الصحفية.

فرضيات حول جرائم الفساد

هذه الجرائم سنأخذها مباشرة من قانون مكافحة الفساد رقم (1) للعام 2005، ومن مقابلة متخصصة مع مدير دائرة التحقيقات في هيئة مكافحة الفساد مازن اللحام[3]، ومن إصدارات وأدبيات أخرى، ونريد أن نتعرف عليها حتى نستنبطها وتظل عيوننا مفتوحة عليها، على أسمائها وأشكالها ومعانيها، لأنها تشكل محطتنا الأقوى للوصول إلى فرضيات التحقيقات الصحفية في قضايا الفساد:

ومن هذه الجرائم التي نص عليها قانون مكافحة الفساد الفلسطيني وعدد كبير من قوانين مكافحة الفساد في العالم، يمكن أن نعدد التالي:

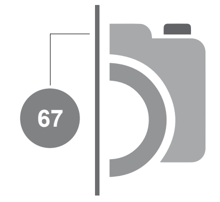
الرشوة:

وهي أن يتلقى موظف عام أو خاص أموالاً أو غيرها مقابل قيامه أو عدم قيامه بعمل ما لصالح شخص أو جهة خارج القانون والأنظمة المعمول بها. ويتم تكييف هذا الجريمة من ثلاثة جوانب تتعلق بـ «طلب أو عرض أو قبول» الموظف للرشوة.

والرشوة يمكن أن تحدث في أي مؤسسة عامة أو خاصة، وعلى الصحفيين أن يظلوا مفتوحي الأعين على هكذا مخالفات قد تكون نقطتهم لكتابة فرضية تحقيق في قضايا الفساد. ومن الأمثلة عليها:

- رشاوى تقدم لفاحصي المتقدمين لامتحانات قيادة السيارات للحصول على رخصة قيادة.
- رشاوى مادية أو معنوية لموظفي معابر أو حدود (ملابس، عطور، ساعات...).

3- تمت المقابلة في كانون الأول/ ديسمبر 2020، في مكتب مازن اللحام في مبنى هيئة مكافحة الفساد بمدينة البيرة. وتركزت المقابلة على أخذ أمثلة من اللحام حول كل الجرائم المذكورة في هذا الأسبوع على خلفية معرفته بقضايا الفساد التي تعالجها الهيئة.



- رشاوى تعرض على رجل شرطة من أجل عدم كتابة مخالفة أو إتلاف أخرى.
- رشاوى لموظفين عموميين في جهات ترخيص لتسريع إصدار تصاريح أو استصدار تراخيص لشركات أو منشآت استثمارية أو عقارات.

الاختلاس:

وهي جريمة لا تقع إلا على الموظف العام وتقابلها جريمة إساءة الائتمان التي سنفسرها لاحقا، وهي أن يقوم الموظف العام بأخذ أموال عامة إلى حسابه الخاص، وهذا حدث كثيرا بأن قام موظفون بتحويل الأموال العامة الحكومية إلى حسابات لهم، بسبب ضعف الرقابة الداخلية على الموظفين المكلفين بالأعمال المالية، وبسبب عدم وجود آليات صرف وإنفاق وتحصيل مدروسة جيداً، كي تكون محصنة من أي تلاعب أو تفرد في خط سير نقل الأموال العامة مهما كان حجمها.

هنا، يجب على الصحفيين أن تظل عيونهم مفتوحة على محطات تحصيل أموال ورسوم من المواطنين في مديريات بعيدة، أو على أموال تجمع من قبل الموظفين وليس بحوالات بنكية، أو على أموال يقبضها موظفون عامون كرسوم ويتم إيداعها لاحقا في صناديق، مثلما هو الحال في الرسوم التي تجمع من قبل هيئات الحكم المحلي، أو الرسوم التي يجمعها مثلا مأذونو الزواج، أو تلك الرسوم التي يجمعها موظف أو محاسب في محكمة ولا يوردها للخزينة، أو مثل أن يقوم موظف صندوق في إحدى الوزارات بالاستيلاء على المال الذي جمعه ضمن واجبه الوظيفي.. وهكذا.

التزوير:

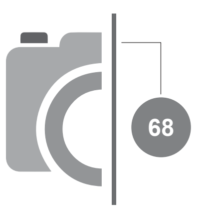
بأن يقوم موظف بتزوير توقيع أو ختم أو شهادة أو وثيقة، أو بشطب بيانات أو إضافتها لوثائق مرجعية سعيا لمقابل مالي أو معنوي، صحيح أنها جريمة قديمة وغير عصرية، ولكنها قد تحدث في أي لحظة، وعلى الصحفيين أن ينتبهوا لأي قضية من هذا النوع عبر التحقق من الأختام والتواقيع والوثائق والبيانات والتنصت لما يقوله الجمهور أو الاستماع إلى مصادر معلومات قد تعطي معلومات عن هذا النوع من قضايا الفساد.

والتزوير يحدث دائماً في ملفات الأراضي والشركات والوكالات وحصص الإرث وتصاريح العمل، وقد يزوّر أشخاص منتفعون فواتير منفردة أو دفاتر فواتير للتهرب من الضريبة، وقد يزور شخص ما توقيعاً على شيكات مالية، ليحصّل منها مبالغ مالية. ومن الأمثلة الشائعة:

- موظف قدم لديوان الموظفين العام شهادة ماجستير مزوّرة من أجل الحصول على علاوة مالية شهرية.
- موظف تلاعب في سجل حكومي بشكل يدوي من خلال إضافة بيانات أو شطبها لتغيير حقائق.
- موظفو أرشيف في محاكم أو وزارات غيروا في أرقام أو بيانات أو صور سعياً لتغيير الحقيقة.

استثمار الوظيفة:

وهي جريمة تتعلق بأن «يقترف الشخص غشاً بعد توكيله أو ائتمانه على إجراء معاملات بحكم وظيفته»، فمثلا، موظف يكلف بأن يكون عضواً في لجنة مناقصات أو لجنة عطاء، فيقوم بالاتصال مع جهة خارجية أو مع قريب أو شريك من الباطن لوضع السعر المناسب فيفوز في العطاء، مقابل حصول الموظف المتصل على أرباح مادية أو عينية.



وهي جريمة تقع عندما يقوم بها الموكل أو المخول حسب قانون العقوبات عندما ينتفع موظف مالياً أو مادياً من أية عمليات بيع أو شراء أو استئجار أو تأجير ممتلكات عامة أو استدراج عروض أسعار لخدمات أو أدوات أو مرافق تحتاجها المؤسسة، وهذا النوع من قضايا الفساد قد يحدث في عمليات شراء العقارات أو المركبات أو الآلات والمكاتب والتجهيزات لمكاتب الدولة أو المؤسسات بشكل عام، بحيث ينتفع موظف من مكافأة مالية أو عينية يحصل عليها من البائع، وقد يحصل استثمار الوظيفة إذا تم تحويل الربح من أي عمليات بيع أو شراء إلى شركات أو مصالح تخص الموظف القائم على العملية، كأن يكون توريد المشتريات من شركة أو سوبر ماركت يمتلكها الموظف العام أو مملوكة لأحد أقاربه أو أصدقائه، وتحدث أيضا هذه الجريمة عندما يقوم موظف ما بتنظيم معاملات تخدم قريباً له فيؤدي إلى انتفاعه.

إساءة الائتمان:

وهي جريمة تتعلق بأن يسيء الموظف إلى الأمانة التي يقوم بها ضمن عمله الوظيفي، مثل:

- موظف في بلدية مختص بجمع رسوم الكهرباء، فجمع هذه الرسوم وتصرف فيها شخصياً ولم يحولها للحساب الرسمي.
- موظف في جمعية خيرية يجمع تبرعات وأخذ جزءاً من هذه التبرعات أو كلها لحسابه ولم يوردها للجمعية الخيرية.
- موظفون في أحزاب أو نقابات أو اتحادات مكلفون بجمع رسوم أو أقساط أو مدفوعات مالية من الجمهور وقاموا بالتصرف بالأموال التي تجمع أصلا للمؤسسات.

التهاون في القيام بواجبات الوظيفة:

وهي جريمة فساد إداري تتعلق بأن يكون الكسل أو التلهي واللعب والترهل على حساب قيام الموظف بعمله، وهو ما يلحق ضرراً بالجمهور أو الدولة بسبب تقاعس الموظف.

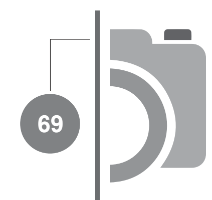
ومن الأمثلة على التهاون:

- موظف ما يتهاون في متابعة أعمال المقاول في بنود عقد المشروع، ما يلحق ضررا بأموال الدولة.
- يحدث التهاون عندما يقول الموظف للجمهور إن «السيستم ضارب»، وبالتالي يؤجل حصول المراجعين على الخدمات.

والتهاون عنوان مهم للصحفيين للقيام بتحقيقات استقصائية في قضايا الفساد، عن الوزارات والهيئات والجمعيات وكافة المؤسسات التي قد تعشعش فيها هكذا جرائم. وينبغي بناء فرضية التحقيق هنا ليس على كسل وظيفي فقط، وإنما على إمكانية أن يكون التهاون عملاً مقصوداً من موظف أو أكثر، أو أنه شكل منظم من السلوك للتغطية على جريمة أو لمنع إفادة مراجعين، أو تنفيع لجهات تكون مصلحتها في تعطيل مطالب جهات منافسة.

غسل الأموال الناتجة عن جرائم فساد:

أو ما يعرف بـ «تبيض الأموال» وهو أن يقوم شخص أو أكثر بإضفاء صفة الشرعية على أموال ناتجة عن جرائم، وذلك عبر إعادتها بأشكال شرعية، مثل إيداعها في بنوك، أو إرسالها في تحويلات مالية أو دفعها



في مرابحة بأسهم شركات وبورصات، أو المتاجرة بها في شركات أو عقارات أو أية أشكال استثمارية تهدف للتغطية على شرعية الأموال المستثمرة.

وينبغي أن تكون جريمة التبييض ناتجة عن جريمة فساد سابقة كي تخوض فيها هيئة مكافحة الفساد، وإلا ردت إلى محاكم مختصة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك:

- موظف اختلس 30 ألف دينار مثلا واشترى منها سيارة نقل عام تحمل رقماً عمومياً للاستثمار.
- موظف ارتكب جريمة فساد، وفتح بمتحصلات جريمته شركة بيع وتأجير سيارات أو بنى مزارع أو منشآت.
- موظف تكسب بشكل غير مشروع من وظيفته وقام بإجراء تحويلات مالية أو شراء أسهم بما جمعه من جريمته في الفساد.

الكسب غير المشروع:

وهي جريمة تقوم عندما تطرأ زيادة مالية أو عقارية لأحد المتنفذين أو الموظفين الخاضعين للقانون عبر دخول مال له أو لزوجته أو لأولاده القصر بما لا يتناسب مع دخله الحكومي، فتنطبق عليه مقولة: من أين لك هذا؟

وحسب القانون، فإن عبء إثبات براءة المتهم يقع في جريمة الكسب غير المشروع على المشتبه بهم، بعكس باقي قضايا الفساد التي تقوم بإثباتها هيئة مكافحة الفساد. ومن الأمثلة على ذلك: وزير قبل أن يصبح وزيراً لم يملك أرضاً أو أكثر من بيت أو أكثر من سيارة، وبعد الوظيفة، صارت له بيوت ومزارع أو عقارات ومركبات وعجز عن إثبات مصادرها، فيكون ارتكب جريمة الكسب غير المشروع.

من الجدير بالذكر هنا أن هناك وحدة متابعة مالية متخصصة في سلطة النقد تراقب الحركات المالية لحماية الاقتصاد الوطني، بالتعاون مع البنوك والصرافين، من أية حركات مالية مشبوهة وتبعث بالمعلومات لهيئة مكافحة الفساد للتحري والتحقيق في أي جريمة كسب غير مشروع للموظفين الذين ينطبق عليهم قانون مكافحة الفساد.

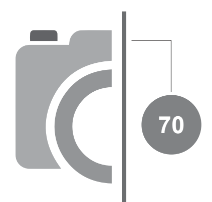
المتاجرة بالنفوذ:

وهي جريمة يقوم بها موظفون برتب سامية، تتعلق بأن يستخدم هؤلاء المتنفذون علاقاتهم وصلاحاتهم لتحصيل خدمة أو طلب من جهة حكومية ما، فيحصلون مزية لأنفسهم أو لأقارب أو معارف أو شركاء من الباطن.

والتعريفات لهذه الجريمة تتصل بقبول موظف عام أو أي شخص لهدايا أو مزايا من أجل أن يستغل موقعه الوظيفي لتحصيل مزايا لأشخاص آخرين، وهي تختلف عن الرشوة التي تقوم على المال، ولكنها توازي جريمة الرشوة، لأنها تربح غير شرعي من السلطة أو الوظيفة أو المنصب.

ومن الأمثلة على ذلك:

- وزير تدخل في ترخيص شركة غير قانونية.
- وزير طلب استصدار ترخيص أو تصريح رغم وجود تعميم بوقف التراخيص في تلك الفترة.
- وزير أو موظف كبير أو مسؤول أعطى إعفاء جمركياً لأحد أقاربه أو لشريك من الباطن لا يستحقانها، وبما يخالف القانون.



- وزير أعطى جوازاً دبلوماسياً بشكل مخالف للنظام الخاص بالفئات التي تحمل الجواز الدبلوماسي عبر الطلب من وزير خارجية أو سفراء القيام بذلك.

إساءة استعمال السلطة:

ويعرفها قانون مكافحة الفساد رقم (1) للعام 5002 بأنها «قيام الموظف أو عدم قيامه بفعل ما، لدى الاضطلاع بوظائفه، بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، ما يشكل انتهاكاً للقانون».

وتتعلق هذه الجريمة أيضاً بقيام الموظف صاحب الاختصاص باستخدام ما منحه إياه القانون للحصول على مزايا أو من أجل الاضرار بغيره تعسفاً. ومن الأمثلة على ذلك:

- مسؤول أمني أو مدني يقوم باحتجاز مواطن بناء على عداوة شخصية.
- وزير يتعسف في نقل موظف لأن الموظف رفض إجراء معاملة غير قانونية.
- موظف على المعابر قام بإدخال بضائع أو لم يمررها على أجهزة الضبط الجمركي.

الواسطة والمحسوبية والمحاباة:

تضرب هذه الجريمة القيم والمعايير المجتمعية السليمة لصالح اعتبارات شخصية أو حزبية أو عائلية، حيث تقوم بإفادة أشخاص مقربين من الحزب السياسي أو من العائلة أو المنطقة على حساب آخرين ممن هم خارج هذه النطاقات، وهي جريمة من أكثر الجرائم انتشاراً في العمل الحكومي والعمل الأهلي.

ويعرفها قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم (1) للعام 2005 على أنها: «قيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عن القيام بعمل من أعمال وظيفته، أو إخلاله بواجباته، نتيجة لرجاء أو توصية أو لاعتبارات غير مهنية، كالانتماء الحزبي أو العائلي أو الديني أو الجهوي».

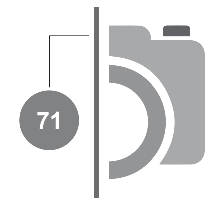
ومن الأمثلة على ذلك التوظيف في الوظائف العامة الذي يحدث خارج امتحانات المنافسة، أو التوظيف على أساس سياسي حزبي، أو أن يوجه مسؤول متنفذ الوظائف باتجاه المنطقة السكنية التي ينحدر منها سعياً لشعبية سياسية ما، أو توظيف أقارب بالمحسوبية مع مسؤولين آخرين لتبادل منافع وظيفية.

كما تحدث الواسطة والمحسوبية والمحاباة في الترقيات، محاباة لشخص أو لجهة على حساب المعايير المهنية، وتفضي الواسطة لحصول مواطن أو جهة على خدمة عامة بينما يحرم منها مواطن آخر أو يتم تأخير الحصول عليها، مثلما يحدث في المساعدات الحكومية المالية والخدمية.

تضارب المصالح:

وهي جريمة كما يوضحها قانون مكافحة الفساد رقم (1) للعام 2005 على أنها «الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الموظف بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة العامة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار».

وباختصار أكثر: هي الموقف الذي يتأثر به الموظف عند اتخاذه لقرار يتصل بأقارب، مثل حضور قريب



للتنافس على وظيفة، وهو ما يتطلب من الموظف الإفصاح لرئيسه وزملائه فوراً عن هذا التضارب لحل الإشكال دون أن يتورط هو.

إعاقة سير العدالة:

ويعرفها قانون مكافحة الفساد رقم (1) للعام 2005 على أنها «استخدام القوة البدنية أو الترهيب أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقها أو عرضها أو منحها للإدلاء بشهادة زور، والتدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفق أحكام هذا القرار بقانون، أو استخدام القوة البدنية أو الترهيب أو التهديد أو الترهيب لعرقلة سير التحريات الجارية بشأن الأفعال المجرمة وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون».

فرضيات لتحقيقات صحفية في الخدمات الصحية

ينبغي على صحفي التحقيقات أن يظل مشغولاً بتقصي احتياجات المرضى من التحويلات الطبية من القطاع الحكومي للقطاع الخاص أو تحويلات العلاج في الخارج على نفقة الدولة، أو مراقبة علاقة التحويلات الطبية بتضارب مصالح بين متنفذين في الدولة وأصحاب مستشفيات أو عيادات خاصة.

كما ينبغي على الصحفيين جمع المعلومات، والإنصات لأية مصادر تدلي بتصريحات حول الأخطاء الطبية والتكتم عليها، والتقصي الصحفي الدائم عن الرقابة الحكومية على الأدوية في الصيدليات ومرورها جميعاً بعمليات الترخيص، والبحث والتحري عن وجود أدوية أو مستحضرات تضر بالصحة العامة مثل المكملات الغذائية ومستحضرات التجميل غير المرخصة أو تلك التي تسبب ضرراً صحياً للبشرة أو الجسم بشكل عام.

على الصحفيين التقصي الدائم عن ترخيص أجهزة علاجية قد تؤدي إلى مضاعفات مرضية مثل الليزر، أو التقصي حول ترخيص مراكز تجميل تقدم الخدمات العلاجية، ولكن علاجها يؤدي إلى تضرر المراجعين، أو كتابة تحقيق حول صحة المواد التي تدخل في الأغذية المصنعة أو المطاعم والمخابز والملاحم، أو كتابة تحقيق صحفي عن نظافة مستشفى أو سلامة أغذية أو علاجات تقدم للمرضى.. إلخ.

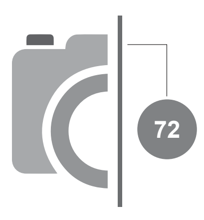
فرضيات لتحقيقات صحفية حول المساعدات الحكومية

على الصحفي المتقصي أن يظل مفتوح العينين على تلاعب مسؤولين في توزيع مساعدات مالية من الحكومة على متضررين وإعطاء أقارب أو معارف أو محازبين مساعدات أكثر، أو التقصي حول منح تعليمية حكومية تعطى بالمحاباة لطلاب دون غيرهم، أو حول عدالة توزيع تعويضات حكومية على مزارعين تضرروا من كارثة ما، أو التقصي عن أوضاع الحالات الاجتماعية: هل يتم توثيقها بعدالة أم أنها خاضعة لمزاجيات وتلاعب من الطاقم الوظيفي الذي يقوم بدراسة الحالات الاجتماعية، أو كتابة تحقيق حول إعفاءات ضريبية تقدمها الدولة لمتضررين أو فئات أو شرائح معينة: هل يتم الإعفاء بناء على قانون وسياسة عامة معلنة أم أنه يتم سرا وحسب قرار فرد واحد متنفذ في الدولة؟

فرضيات لتحقيقات صحفية في قضايا اجتماعية

على صحفي التحقيقات التفكير بفرضية تحقيقات عن سوء معاملة أطفال في رياض الأطفال أو مدارس، أو بفرضية حول سوء معاملة أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل العائلة أو في مؤسسات رعايتهم التي تدار من الحكومة أو العمل الأهلي.

ثمة شكوك كبيرة ومعلومات معتم عليها في جرائم قتل النساء فيما تسمى زوراً جرائم شرف، أو في أية حالات



وفاة مشكوك فيها لفتيات أو شبان بادعاء الانتحار أو السقوط من علو أو اللعب بسلاح، وهنا يجب على الصحفيين أن يظلوا متحرين ومتشككين في كل هذه المعلومات، والبحث عما وراء أخبار الانتحار أو الموت والوفاة كما يظهر في بيانات الشرطة.

كما يمكن لصحفيي التحقيقات في قضايا اجتماعية أن يكتبوا تحقيقاتهم عن جرائم تزوير حجج الأراضي لمنع النساء من الحصول على الإرث، أو التقصي عن معاملة المسنين في دور الرعاية، أو العنف المبني على النوع الاجتماعي أو الابتزاز الجنسي في أماكن العمل أو الرشوة الجنسية أو التحرش الجنسي في الشوارع والأماكن العامة، أو المتاجرة بالأعضاء أو بالأطفال، أو التسول ضمن مجموعات منظمة، لحساب أشخاص مجرمين ينظمون أطفالاً ونساء لعلميات التسول.

فرضيات لتحقيقات صحفية في جرائم اقتصادية

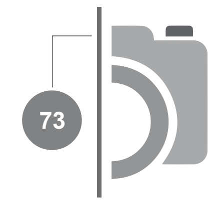
على الصحفيين الاستقصائيين أن يظلوا مفتوحي الأعين على مكونات الأغذية في الأسواق ومدى ملاءمتها للصحة العامة، ومراقبتها وترخيصها من الحكومة، وعليهم أيضاً الانتباه الدائم إلى تلاعب التجار في المواصفات والمقاييس لكل أنواع البضائع طمعاً في الربح، فثمة ملابس تسبب أمراضاً جلدية وثمة أغذية منتهية الصلاحية يتم تزوير تاريخ الصلاحية عليها، وثمة تجار يهربون البضائع تهرباً من دفع الضرائب عنها، وثمة أصحاب مصالح اقتصادية قد يتسببون بضرر للمستهلكين مثل المطاعم والبقالات التي لا تلتزم بالنظافة والتعقيم فتصبح ملاذاً للبكتيريا والأمراض والقوارض، وثمة شركات نصب واحتيال تجمع أموالاً بزعم تقديم سلع وفجأة تختفي الشركة مثلما حدث في ملفات حج وعمرة أو شركات سياحة وسفر أو شركات تعليم وعلاج في الخارج، وثمة شركات لا تراعي نسباً معينة من مكونات ومعادن في منتجاتها فتسبب السرطان أو الموت أو الضرر للمستهلكين.

وثمة قصص ومداخل كثيرة لكتابة تحقيقات صحفية في جرائم اقتصادية عن التهرب الضريبي، أو التهريب عبر المعابر أو الحدود، أو التلاعب بالفواتير أو العقود التجارية، أو عن الشيكات الراجعة ومدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي، أو عن السياسات الحكومية في الاستيراد التي تضر المنتج المحلي أو تغرق السوق المحلية، أو عن كوتات الاستيراد في قطاعات مثل السيارات أو المواشي أو الأعلاف؛ كيف تتم ولمن تمنح وبناء على ماذا.. إلخ.

وثمة أفكار إضافية لفرضيات في تحقيقات صحفية في المجال الاقتصادي مثل: ديون شركات الكهرباء والماء على المواطنين، وسرقة التيار الكهربائي أو المياه، وعمليات نصب في التجارة الإلكترونية، والإعلانات التجارية المضللة، وتهريب النفط والمحروقات، وأغذية منتهية الصلاحية، وتزوير الملكية الفكرية لمنتجات محلية وعالمية، والتلاعب في شروط ترخيص المباني الكبيرة وعدم وجود شروط السلامة والأمان فيها.. وكم كبير من الجرائم الاقتصادية التي زادت في الأعوام الأخيرة، ما اضطر السلطة الفلسطينية إلى إنشاء نيابة عامة في القضاء اسمها نيابة الجرائم الاقتصادية.

فرضيات لتحقيقات صحفية في قضايا الديمقراطية

ثمة تعطل ديمقراطي في انتخابات هيئات محلية وفي انتخابات جمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية ونوادٍ رياضية ومراكز ثقافية كبيرة وفي اتحادات ونقابات ولجان مخيمات، فترى أن مجالس الإدارة أو الهيئات الإدارية تبقى عشرات السنوات في مقاعدها دون احترام للنظام الداخلي الذي ينص على إجراء الانتخابات بشكل دوري. هنا، على الصحفيين الاستقصائيين أن يظلوا مفتوحي الأعين على انتخابات منسية أو ممنوعة أو مسكوت عن عدم إجرائها.



وداخل تحقيق عن الديمقراطية في الانتخابات، تدخل مواضيع مهمة للتقصي حولها مثل تمثيل الشباب وتمثيل النساء، وشفافية عمليات الترشح والانتخاب ونزاهة المتنفذين في صناعة قرار المؤسسات، وأن يظلوا أيضاً متيقظين لمدى تفشي الشللية والمحسوبيات بينهم، ومصداقية التقارير المالية التي يقدمونها للهيئات العامة ومدى وجود شركات تدقيق مالي ذات مصداقية تقوم بالتدقيق في السجل المالي للمؤسسة.

فرضيات لتحقيقات صحفية في قضايا البيئة

فرضت الأسئلة البيئية في السنوات الأخيرة نفسها بقوة على الصحافة الاستقصائية، مثل:

- كيف تتخلص المستشفيات من النفايات الطبية التي يجب أن تتم بعملية علمية تضمن عدم انتقال الأمراض إلى الناس؟
- كيف تتخلص المدن الصناعية في أطراف المدن من فضلاتها ومجاريها وعلى حساب أي أراضٍ زراعية وتلوث بيئي يحدث هذا التخلص؟
- ما أثر تصريف مجاري التجمعات السكانية في الطبيعة، كيف يؤثر هذا على المياه الجوفية وعلى الصحة العامة، ودور البلديات التي تترك شبكات المجاري فيها مفتوحة وتتسبب بأذى بيئي كبير لتجمعاتها أو للتجمعات المحيطة بها؟
- أين يتم دفن النفايات الصناعية السامة التي تصدر عن المصانع، وما هي التجارة السوداء التي يقوم بها متعهدون غير قانونيين يقومون بدفن النفايات السامة في الأراضي دون علم أحد؟
- إلى أي درجة يتم هدم التنوع البيئي الفلسطيني عبر الصيد الجائر للوحوش والحيوانات البرية وقطع النباتات الموسمية من الجذور ما يؤدي إلى انقراضها؟ ما الآثار الصحية التي تتسبب بها المبيدات الزراعية على الخضار والفواكه والهرمونات التي تعطى للثروة الحيوانية، على صحة المستهلكين؟

واضح أن الأسئلة السابقة كلها تحمل تساؤلات عن فساد سياسات عامة، أو تسبب بالضرر، وأن عدداً كبيراً يجري في السر وأن معلومات عن هكذا قضايا يتم إخفاؤها، ومن هنا، ندعو إلى أهمية فحص إمكانية أن يكون كل سؤال سابق فرضية تحقيق صحفي.

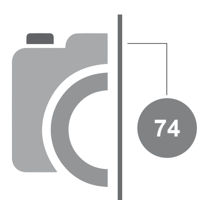
وقد يكون أن مواضيع التحقيقات هذه تمت تغطيتها سابقاً، لكن هذا ليس سبباً لعدم العودة إليها وكتابتها طالما أن الأضرار والمشاكل البيئية ما زالت موجودة.

الموضوع الثالث:

كيف نصل إلى الفرضية؟

هذا موضوع عميق ولا يمكن تعليمه أو التدريب عليه دون وجود دافع من قبل المقبلين على دراسة هذا الموضوع أو العمل فيه، ومهما كانت التوصيات الأكاديمية عالية، فدون دور أساسي للصحفي المتقصي، لن ينجح التحقيق الصحفي، ولكن يمكن التوصية للصحفيين الاستقصائيين بالآتي:

- فتح العين والعقل دائماً على مراكز النفوذ والمسؤولية في المؤسسات العامة والخاصة وجمع المعلومات عنهم، وفحص مدى وجود علاقات فساد فيها.



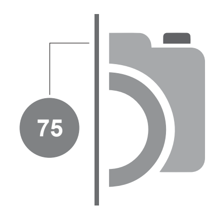
- التشبيك مع مصادر متضررة وجريئة في مؤسسات أو قطاعات يتكرر حدوث الفساد فيها.
- التواصل مع مسربي المعلومات والوثائق بسرية شديدة وعدم إفشاء هوياتهم مطلقاً إلا بحكم قضائي.
- قراءة ما يصدر عن القطاعات والمؤسسات المحتمل حدوث الفساد فيها، بعين الشك والتحليل والمقارنة والتدقيق فيها.
- الإنصات الجيد لأصوات المتضررين وطرح الأسئلة عن أسباب الضرر ومدى انطباق هذه الأسباب كمخالفات للقانون.
- التشاور مع محامين أصدقاء أو الدائرة القانونية في المؤسسة الإعلامية عن ثغرات في القوانين تستغل هنا أو هناك.
- فحص ادعاءات مصادر خسرت مصالح مادية أو معنوية في قطاعات تحوم حولها شبهات الفساد، مثل هيئات إدارية سابقة في بلديات أو مجالس قروية أو منظمات أهلية.. أو فحص ادعاءات الهيئات الفائزة عن عمل الهيئات السابقة.
- الاستعانة بالمختبرات لفحص عينات من سلع غذائية أو كمالية أو بضائع لمعرفة مكوناتها ومدى ملاءمتها للمواصفات والمقاييس والقوانين.
- مجالسة خبراء في حقول مرشحة للفساد مثل الضرائب والتهريب والأخطاء الطبية وإدارة المساعدات وغش المكونات وعدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس من قبل المصنعين، وخبراء في نزاهة المناقصات والمزادات العلنية واستدراج عروض الأسعار.. إلخ.
- متابعة التحقيقات الإقليمية أو العالمية والعثور على أشكال رديفة لها محلياً.

الموضوع الرابع:

كيف يتم التحقق المسبق من فرضية التحقيق الاستقصائي:

لأن التحقيق الاستقصائي من العمليات الإخبارية الممتدة زمنياً والمكلفة مادياً للمؤسسة الصحفية وتحتاج وقت وجهد أكبر من باقي التغطيات الصحفية، ينبغي على الصحفي الاستقصائي أن يقوم بعملية فحص مسبق لفرضية التحقيق لمعرفة نسبة مصداقيتها وثبات التحليلات فيها وإمكانية عمل مقابلات مع كافة الأطراف المتوقعة في التحقيق، لذا، ينبغي على الصحفي أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية قبل أخذ القرار بتنفيذ التحقيق:

- هل لديك بيانات موثقة مثل «وثائق، معلومات، صور، فيديو، تسجيلات صوتية»؟
- هل تحققت من أهداف المسربين الذين أمدوك بالوثائق أو بالمعلومات الأولية. ما هي مصلحتهم الذاتية وماذا سيحققون بعد نشرك التحقيق، وإلى أي درجة تلتقي مصالحهم بالمصالح العامة؟
- هل البيانات التي بين يديك معلومات أم شائعات، كلام علمي أم كلام شعبي، أحداث حقيقية أم تخيلات؟
- هل فحصت إمكانية قبول الشخصيات المستهدفة في التحقيق إجراء مقابلات معك لغرض التحقيق؟
- هل يقبل المتضررون أو الأطراف إجراء مقابلات معهم وأن يمنحوك حق التسجيل والتصوير؟ هل منحوك هذا بناء على توقيع على ورقة أم وافقوا في فيديو مصور؟



- هل سبق أن كتب صحفي غيرك عن الموضوع، هل ستضيف مادتك شيئاً جديداً أم أنها ستكرر ما نشر سابقاً؟
- هل أطلعت الزملاء في غرفة التحرير على فرضيتك ومشروع تحقيقك وأخذت منهم نصائح وإضافات؟
- هل استشرت الدائرة القانونية في المؤسسة الصحفية التي تعمل فيها، أم حصلت على إرشادات من محامٍ خاص أو جهات أهلية ترشد الصحفيين؟
- ما هي الثغرات التي ستكون في التحقيق، وهل أنت قادر على التخفيف منها أو الرد عليها في حال وصل الأمر للقضاء؟
- هل أنت مستعد لتخزين المقابلات بالفيديو أو بالأوديو لدى مؤسستك أو في مكان آمن؟

راجع الأسئلة السابقة بهدوء، وإذا تحصلت على نسبة مُرضية من الإجابات، فالميدان بانتظارك.

الموضوع الخامس:

كيف يمكن كتابة خطة عمل وخارطة مقابلات ومتحدثين للتحقيق؟

إن الاستعداد لعرض فكرة تحقيق على المؤسسة الصحفية أو المؤسسة التي تنفذ مشروعا سنويا للتحقيقات الصحفية أو للتحقيقات الصحفية في قضايا الفساد يتطلب كتابة الفكرة وصياغة مراحل تنفيذها، وكي تقنع غرفة الأخبار التي تعمل فيها، أو تقنع المؤسسة صاحبة المشروع السنوي للتحقيقات، نقترح العمليات الآتية:

صياغة الفرضية

اكتب معلومات جديدة غير منشورة مسبقاً، معلومات جديدة وأخرى تفصيلية متوقعة، تضمن لتحقيقك ولمؤسستك الصحفية السبق والتفرد في نشر التحقيق، وأيضا عبر كتابة أسئلة قوية تطرح لأول مرة على جهات مسؤولة، وبالتالي رفع نسبة التوقع من أن تحدث الأسئلة والإجابات رأيا عاما قويا حول مادة تحقيقك الصحفي.

خذ أسئلة واحتياجات ومطالب ذات أهمية من جمهور متضرر أو مطالب، وهو ما يقنع مسؤولك وزملاءك في غرفة التحرير أو في إدارة مؤسسة التحقيقات بجدوى الخوض في التحقيق الاستقصائي.

إعداد خطة جمع المعلومات والصور

- اكتب العمليات التي ستقوم بها لجمع معلوماتك: عبر زيارات ميدانية أو مقابلات أو استشارات مع خبراء.
- اكتب ما هي الوثائق الأصلية أو المصورة التي حصلت عليها، أو تلك التي تبحث عنها أو ستطلبها من دائرة ما وستستخدمها في تحقيقك.
- اكتب كيف ستقوم بصياغة هذه المعلومات: في إنفوجراف، في جدول إحصائي عادي، أو في فيديو تعريفي.
- خطط لعدد الصور المتوقع أن تلتقطها أثناء التحقيق. فكر في المواقع والأشخاص وكيف يمكن أن تكون الصورة جزءاً قويا من التحقيق.
- خطط لأن تكون لديك قصة مصورة إن أمكن عن أحد تجليات قضية التحقيق. تذكر أن التحقيقات الرقمية تحتاج أكثر من شكل لإنتاجها بالفيديو والأوديو والصور.

خارطة المقابلات والمتحدثين:

هنا يجب على الصحفي المتقصي، توقع عدد من المقابلات والمتحدثين مثل:

- متضررين ومطالبين ومحتجين: اختر أقواهم رواية وأصدقهم حديثاً وأعمقهم ضرراً.
- مقابلات مع مصادر متهمة في التحقيق، اكتب الأسماء واعرضها في ورقة الفرضية.
- مقابلات مع مصادر خبيرة.
- مقابلات مع جهات أهلية: نقابات، هيئات، جمعيات أهلية، مجتمع مدني.
- مقابلات مع جهات مسؤولة رسمية.

رابعاً: الشق العملي

نقترح على المحاضرين المتوقعين لهذا المساق واحداً من أشكال التطبيق العملي التالية:

- تكليف الطلبة بكتابة (20–30) عنواناً لتحقيقات صحفية منشورة على مواقع مختلفة، بهدف إيقاظ أحاسيسهم ومعارفهم وتوقعاتهم من فرضيات التحقيقات الصحفية في قضايا الفساد.
- كتابة عناوين التحقيقات، وتفريغ فرضية كل عنوان بشكل مكثف حتى يتعلموا أساليب صياغة الفرضية ويستنبطوها في مهاراتهم المستقبلية.
- الطلب من الطلاب البدء في كتابة فرضية تحقيقهم الصحفي للفصل الدراسي، يكتبون الفرضية، وأسماء المتحدثين المتوقعين، والمعلومات والإحصاءات المتوفرة، ويتحققون من صحة الفرضية ويعرضونها في المحاضرة جماعيا ويتلقون النصائح والتعديلات والملاحظات من المحاضر ومن الطلاب. وبإمكان المحاضرين وضع علامة على هكذا جهد مفصلي في مساق التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد.

خامساً: قراءات إضافية

ما سنطرحه من مواقع للقراءات الإضافية، هو تدريب عملي على بناء فرضيات التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد، عبر الاطلاع على فرضيات، والتأثر بها، ومحاولة محاكاتها في حقول أخرى، ومعرفة ما الذي يشغل الصحفيين الاستقصائيين المهنيين، وما الذي تفضله المؤسسات الصحفية في التحقيقات، وأي التحقيقات يحبها الجمهور ويعلق عليها ويتفاعل معها. ومن هذه المواقع:

- موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)– زاوية الصحافة الاستقصائية: في هذه الأيقونة، توجد عشرات التحقيقات الصحفية المهنية التي تم تنفيذها في السنوات السابقة وفازت بجوائز أفضل تحقيقات وأحدثت صدى واسعا.

  https://bit.ly/37lZjK9

- موقع صحيفة العربي الجديد– زاوية تحقيقات: في هذه الأيقونة عشرات التحقيقات التي كتبها مراسلو الجريدة من كل الدول العربية، وتحمل بعضها خاصية الملتميديا، حيث تم إنتاجها بالوسائط المتعددة من فيديو إلى نص إلى تسجيلات صوتية وفيها يظهر التحرير الرقمي الحديث.

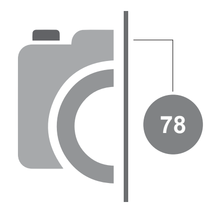
  https://bit.ly/37lZjK9

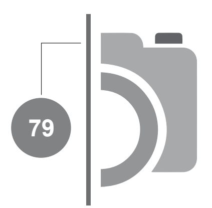


- موقع الجزيرة نت– برنامج تحقيقات الجزيرة المتلفز، وبرنامج (ما خفي كان أعظم)، وبرنامج (تحقيق خاص)، كلها تفتح مواضيع في منتهى الحساسية عن ملفات فساد إقليمية وعالمية.
https://bit.ly/2KWRZgw

- موقع شبكة أريج– إعلاميون من أجل صحافة استقصائية– زاوية التحقيقات: في هذا الموقع، يمكن الاطلاع على مئات التحقيقات الفذة التي نفذتها أريج منذ سنوات بمهنية عالية وإشراف علمي على كل الفرضيات والتحقيقات.
https://bit.ly/2Jsj2Qe

- موقع وطن– زاوية تحقيقات وطن: يمكن قراءة ومشاهدة عشرات التحقيقات الصحفية المتنوعة في الفرضيات والوسائط، وتضم تحقيقات نفذتها وكالة وطن منذ العام 2011 إلى الآن إما بشكل مستقل أو بالشراكة مع مؤسسات إعلامية أخرى.
https://bit.ly/33vch72



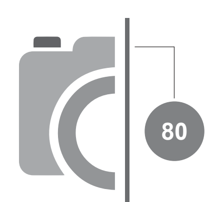


الأسبوع السادس

صياغة وتحرير التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد



إعداد:
خالد سليم
صحفي تحقيقات



أولاً: أهداف الأسبوع

- تعليم الطلبة صياغة وتحرير وكتابة التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد بلغة سليمة.
- تدريب الطلبة على صياغة عناوين ومقدمات التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد.
- تعريف الطلبة على طرق وآليات تفريغ مقابلات المتحدثين في جمل إخبارية للتحقيق الاستقصائي.
- إطلاع الطلبة على طرق بناء فقرات ومحاور التحقيقات.
- تحرير وتعشيب المادة المكتوبة بعد إنجازها، لتخليصها من الحشو.
- تعليم الطلبة الأخطاء الطباعية واللغوية والإملائية الشائعة في الكتابة الإخبارية.

ثانياً: الخطة التعليمية

يتناول هذا الأسبوع المادة الخام للتحقيق الاستقصائي، وهي اللغة، بمستوياتها النحوية والصياغية والجمالية، لتكون قادرة على حمل المعنى، دون أخطاء أولاً، ومع تخفّف كامل من الإنشاء الذي تضيع الفكرة فيه ثانياً، بالاستناد إلى أمثلة توضيحية، وتمارين يقدمها المحاضرون، تستهدف تقويم اللغة، وجعلها عاملاً مساعداً للمعنى، الحسّاس حكماً، لتناوله قضايا إشكالية، كقضايا الفساد.

ولئن بدت اللغة، لدى بعض الكتاب، والطلبة طبعاً، هامشاً يمكن الاستغناء عنه، اعتماداً على المعنى، فإن من المهم التنويه إلى أنها في السياق الإخباري، الوسيط الذي ينقل الأفكار بسهولة، وجمال أيضاً، كي لا تنشغل عين القارئ بركاكة اللغة عن جدارة المعنى.

وبالتالي، ننصح المحاضرين بأن يحضّروا الطلبة لتكون أقلامهم مبريّة جيداً، بمراجعة أساسيات اللغة وتركيب الجملة العربية، وهذا أمر يحتاج إلى العودة إلى كل ما تعلموه في المدارس والجامعات، في حصص النحو، المملة غالباً، المهمة حتماً.

ونقترح على المحاضرين اعتماد التدريبات اللغوية، إما عبر اكتشاف أخطاء «ذكية» في نصوص معدّة سلفاً، أو عبر الطلب منهم الكتابة في مواضيع مخصصة، ولتكن في قضايا الفساد، للتأكد من قدرتهم على ترجمة الأفكار إلى لغة سليمة في متناول القارئ.

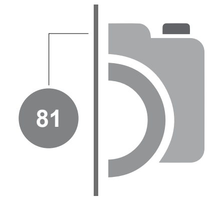
ثالثاً: الشق النظري

الموضوع الأول:

صياغة عناوين التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد

يقول الروائي والقاص الأميركي آرنست همنغواي: «على العنوان أن يتحلّى ببعض السحر»، أي أن يكون جميلاً لافتاً للنظر، على أنه يجب ألا يكون مخادعاً. العنوان واجهة التحقيق الزجاجية، وعليه أن يشفّ عما تحته. إنه أول ما يواجهه القارئ. إنه الرسالة الأولى بينه وبين الصحفي. إنه تكثيف الفكرة قبل ذكر تفاصيلها.

وعناوين المواد الإخبارية، ومنها التحقيقات الاستقصائية، يجب أن تكون واضحة، فهي ليست عناوين نصوص أدبية، تحتمل الكثير من المجاز أو الاستعارة. إن العنوان هو أول «نِزال» بين الصحفي والقارئ، فإما أن



يأسره، أو يهرب منه. وإما أن يفتح القارئ التحقيق ويقرأ أو يشاهد، وإما أن يستخسر أن يضيع وقته. ويمكن استخدام عنوان من سطرين، يحتمل الأول «البلاغة» الجميلة، على أن يظهر الثاني مضمون التحقيق. أحد التحقيقات التي أنتجتها شبكة أريج «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية»، جاء العنوان من سطرين، حمل الأول فكرة عامة، فصّلها الثاني وأخبر القارئ بما هو مقبل عليه: «جمهوريّة الخوف من (بوست).. كيف تخنق السلطة اللبنانيّة حرية التعبير على السوشال ميديا؟». (مرتضى ومخدر 2020)

وقد يكون العنوان مكتفياً بذاته، يخبرنا بمضمونه، دون استخدام أي محسنات بديعية. نشر موقع جريدة «العربي الجديد» تحقيقاً كان عنوانه: «إهدار الميزانية الفلسطينية.. ترضيات وظيفية عبر مؤسسات متضاربة المهام». (علي 2020) ولا يحتاج القارئ هنا للتفكير كثيراً بمحتوى التحقيق. المطلوب منه متابعة المعلومات، ليصل في النهاية إلى النتيجة التي وضعها المحرر. وهذا عنوان آخر لتحقيق نشرته صحيفة الحياة الجديدة. العنوان مباشر وواضح وينبيك عن المضمون: «التهرب من (الذمة المالية) طريق معبد للفساد». (شمالي 2019) كما نشر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) تحقيقاً جاء عنوانه كافياً وبلغة إخبارية مباشرة: «إهدار أموال الخزينة الفلسطينية لمصلحة متنفذين». (الطويل 2019)

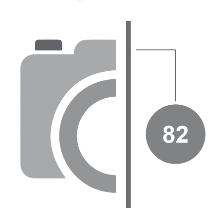
وتلجأ بعض المواقع الإخبارية، الباحثة عن «الترند»، إلى استخدام عناوين مضللة، سعياً وراء «الكليك»، فقد تقرأ مثلاً العنوان التالي: «انقلاب عسكري في رام الله». ولئن بدا العنوان صادماً سياسيّاً وأمنيّاً، وسيكون له ما بعده، فإنك حين تقرأ المادة، تكتشف أن الحديث هنا عن سقوط «رجل عسكري» من سيارة الأمن! وهذا مثال آخر: «مفاجأة هزت غزة»، وقبل أن تذهب بك الظنون بعيداً، فإن المتن يخبرك عن متجر أطلق حملة تنزيلات على أحذية بلاستيكية!

صحيح أن الإثارة مطلوبة، والعنوان هو ما يمكن أن «يجرّ» القارئ إلى مادتك، إلا أنها لا تعني الخداع والتضليل، وهو ما قد يسبب للقراء عزوفاً عن المادة كلها.

المطلوب من كل طالب، إضافة إلى التقاط الفكرة والقدرة على تنفيذها، بما في ذلك اقتراح العنوان، أن يتأكد من سلامة اللغة في العنوان ابتداءً، وفي كل التحقيق تالياً، فالأخطاء قد تسبب العزوف عن القراءة، ولعل هذا ما سنتحدث عنه في هذا الأسبوع التعليمي، وكيفية تجنب الأخطاء اللغوية بكل مستوياتها.

وكسراً لطول التحقيق الصحفي عادة، فمن المهم الاستعانة بعناوين فرعية عند الانتقال من فكرة إلى أخرى، على أن تكون هذه العناوين مكثفة ودالة.

وقديماً، قبل ظهور وسيادة الإعلام الرقمي، فإن كلمات العناوين كانت تعد على الأصابع، حتى لا تزيد عن عرض ورقة صفحة الجريدة (8 أعمدة) وعرض شاشة التلفزيون التي لا تحتمل الكثير، وكلما قل العدد زادت قوة العنوان، وفي مرحلة الإعلام الرقمي، فإن العد صار أكثر تشدداً، وصارت كلمات قليلة من ثلاث إلى ست تكفي. ومن الأمثلة على ذلك، تقرير نشره موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وكان عنوانه (التحويلات الطبية «للنجاح»... انحياز لصالح «الوالي») (الهمص 2016)، وتقرير نشرته جريدة الحياة الجديدة، وكان عنوانه: «النظارات الشمسية المقلدة.. خطر رخيص!». (المزين 2015)



الموضوع الثاني:
كتابة مقدمات التحقيقات الاستقصائية

تعد المقدمة «الجَزَرة» الثانية التي يقدمها كاتب التحقيق للقراء، فبعد العنوان اللافت والواضح، يجب أن تكون المقدمة كاشفة لتفاصيل التحقيق، أو بعض نتائجه، مع إبقاء جزء من التفاصيل أو النتائج لثنايا التحقيق أو خاتمته، كي تحافظ على القارئ. ويمكن الاستهلال بنمط قصصي بطله أحد مكونات التحقيق الرئيسية، أو اقتباس على لسانه.

في تحقيق «العربي الجديد»، إهدار الميزانية الفلسطينية، (علي 2020) كانت المقدمة خلاصة العمل، قدمه الموقع «فاتح شهية» قبل التوغل في التفاصيل: «بينما تعاني ميزانية السلطة الفلسطينية من عجز يقدر بـ1.4 مليار دولار خلال العام الجاري، إلا إن إهداراً واسعاً للمال العام يجري عبر مؤسساتها التي تتضارب مهامها الوظيفية وتعاني تضخماً في الكادر الوظيفي والمناصب العليا».

أما في تحقيق «أريج»، جمهوريّة الخوف من «بوست»، (مرتضى ومخدر 2020) فبدأت المقدمة باقتباس لأحد من يسلط التحقيق الضوء على قضيتهم: «لا أملك المال ولست تابعة لجهة سياسيّة، لكننا مهمون لدرجة أنّ رأينا يؤثر بأصحاب السلطة والعسكر. كل منّا قضيّة بحدّ ذاته».

هكذا تختصر الناشطة اللبنانيّة هنادي جرجس رحلة توقيفها بسبب منشور لها على السوشيل ميديا، انتقدت فيه رئيس الجمهوريّة ميشال عون عام 2017».

في تحقيق نشرته جريدة الحياة الجديدة (موسى 2011) لقي صدى واسعاً، كشف الصحفي نائل موسى عن مادة مسرطنة تستخدمها المخابز لتبدو أرغفة الخبز منتفخة وشهية. وقد التقى موسى عدداً من أصحاب المخابز والهيئات الرسمية المعنية بالرقابة ومخبريين قدموا نتائج فحوصاتهم.

عمد موسى في تحقيقه إلى استخدام مقدمة قصصية، ابتعد فيها عن البداية بالنتائج المخبرية، بل حاول دفع القارئ المهتم بغذائه الرئيسي إلى تذكيره بما يحدث، ولماذا يحدث، ثم بدأ يصبّ الأقوال والمعلومات التي وصل إليها.

هكذا بدأ التحقيق:

«على مائدة إفطارك، أرغفة الخبز شهية الطعم والرائحة، لكنها لم تكن كذلك قبل ساعات قليلة. الخبازون كانوا قد صحوا قبل ساعات الفجر. والعجانات كانت بدأت للتو في العمل. وفي الظلام، حين تغيب عين الرقابة، ويغيب الضمير، يضيف بعض الخبازين بودرة بلورية للعجين اللزج. مفعول تلك البودرة يشبه مفعول الكلور على الملابس: إنها تجعل رغيف الخبز أبيض ناصعاً، وطرياً.

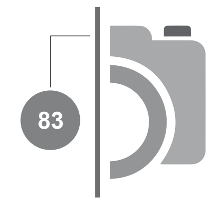
وعلى مائدتك، بعد ساعات قليلة، تثير فيك الأرغفة دافئة الملمس، ذكية الرائحة، الشهية لإفطار دسم.

لا نتساءل في العادة، على مائدة الإفطار، عن سر الانتفاخ اللذيذ لرغيف الخبز.

«حياة وسوق» يدعوك لأن تفعل.. حتى لا يكون «رغيف العيش» طريقا للموت، بالتسمم البطيء!

أنت تأكل، دون أن تعرف، جزءاً يسيراً من تلك البودرة، التي ألقاها خباز ما في حوض العجين، ونحن نكشف، للمرة الأولى، أن هذه البودرة المستعملة في الأراضي الفلسطينية هي في الحقيقة مادة مسرطنة محظورة».

ثم بدأ التحقيق يعرض لنا المعلومات العلمية التي توصل إليها وتدعم قضيته.



وقد أثار التحقيق اهتماماً رسمياً وشعبياً، حتى أن بعض المخابز أُغلقت لمخالفتها للمعايير. لكن الأمر لم يطل كثيراً، فقد بدا أن التعاطي مع القصة كان رد فعل أكثر منه عملاً مؤسساً لما بعده، فعادت المخابز إلى استخدام المادة المسرطنة. ألا ترى رغيف الخبز الشهي أمامك الآن؟!

وللمقدمات أنواع مختلفة، يختار كل كاتب ما يناسب تحقيقه منها. إضافة المقدمة الموجزة والمقدمة القصصية أو الاقتباسية، يمكن الاستعانة بخيال الكاتب وإبداعه لاجتراح مقدمات تناسب فكرته. (الهيتي 2020)

وقد سرد محمد جمال الفار، (2010، 325–326) عدة أنواع لمقدمات التحقيقات الاستقصائية، التي تفرضها بالضرورة نوعية التقرير، كالمقدمة التساؤلية التي تعتمد على طرح سؤال أو أكثر تشكل مدخلاً لما سيكشف عنه التحقيق. وقد تقوم المقدمة على المفارقة، بما هي عرض لرأيين متناقضين تماماً، يعمل التحقيق على المقارنة بينهما للوصول إلى الحقيقة. وقد تكون المقدمة وصفية، يعمِل فيها كاتب التحقيق مهارته في وصف المكان– البطل، أو الشخصية– البطل. ولعلها تكون مقدمة تاريخية، إذا كان موضوع التحقيق يتعرض لحدث يكون التاريخ بطله، فيظهر ما أخفاه، أو يوضح ما طواه.

كمثال على المفارقة، تأخذنا مقدمة تحقيق للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، وعنوانه «نسبة التلوث تهدد حياة المواطنين: الصيد الممنوع في حوض الميناء.. من يتقاسم «الغلة»؟» (هنية 2019) في جولة مع معد التحقيق لمفارقة انطلق منها في مهمته الاستقصائية، يقول:

«عند وصولك إلى مرفأ الصيادين داخل الفناء الشمالي بميناء غزة البحري، تستقبلك لافتة كتب عليها «خطر السباحة والصيد وكل من يخالف يعرض نفسه للخطر والمساءلة القانونية»، في ذات الوقت الذي تباع فيه أسماك الحوض في منطقة الحسبة بالفناء الجنوبي للميناء؛ الأمر الذي يثير الاستغراب حول كيفية بيع الأسماك المصطادة من مكان يحظر فيه الصيد!

قبل أن يبدأ النهار، ترتص صناديق معبأة بأسماك «البوري والقريص» –وهي أنواع من السمك تعيش في حوض الميناء–استعداداً لعرضها وبيعها للمواطنين، الذين تزكم أنوفهم رائحة المحروقات دون أن يدركوا أن مصدرها الأسماك نفسها.

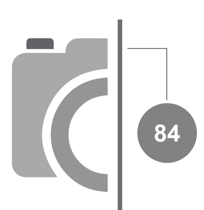
عندما تتجه لشراء بعض من هذه الكميات يهمس لك أحد الصيادين ناصحاً بعدم الشراء منها كونها تنمو على عوادم محروقات السفن والقاذورات بداخل الحوض، في وقت يأمن فيه الصياد الملاحقة من الجهات المختصة، «طعمي التم تستحي العين»!، ماذا تقصد؟!، السؤال الذي قادنا للبحث في تفاصيل عملية الصيد داخل الميناء».

في التحقيق الصحفي، لا توجد «وصفة» سحرية يمكن قراءتها قبل كتابة المقدمة، فالأمر كله منوط بمهارة الكاتب وسعة اطلاعه أولاً، ومضمون التحقيق، الذي يفرض مقدمته، لا بل وكل بنائه تالياً.

الموضوع الثالث:

تفريغ وتحرير أقوال المتحدثين

في كتابه «إجراء المقابلات وإدارة الحوار للبرامج والأخبار»، عدّد عماد الأصفر (2007، 19–27) أنواع الضيوف الذين يمكن أن يلتقيهم الصحفي خلال إعداد مادته، وبدأهم بـ«صاحب المعلومة»، مروراً بالمحلل أو الخبير، فالمعقب، فالنقيضين، فالمرشحين للانتخابات، فالشخصيات العامة، فعامة الناس. ولعل ما يهمنا هنا هو «صاحب المعلومة»، الذي قد يضم كل المحاوَرين الآخرين، فهذا هو «كنز» التحقيق الاستقصائي الذي



نحتاج إلى معلوماته لنصل إلى الحقيقة التي ما كان لها أن تظهر لولا تنبّه الصحفي، وإدراكه لحق الجمهور بمعرفتها.

في الكتاب نفسه، قدم سبعة صحفيين تجاربهم الخاصة حول إجراء المقابلات، ولئن اختلفت مسيراتهم المهنية ووسائل الإعلام التي عملوا فيها، إلا أنهم أجمعوا على فكرة واحدة: أيها الصحفي، استعدّ جيداً قبل إجراء المقابلة، وحضر أسئلتك.

تبدو هذه النصيحة لطيفة، إلا أنها في التحقيق الاستقصائي المتعلق بقضايا الفساد، تنطوي على أهمية خاصة، فهدف المقابلة هنا كشف ما يريد آخرون إخفاءه، وهنا، لا تقل قيمة الأسئلة عن قيمة الأجوبة، فهي حصان طروادة الذي سيركب فيه الصحفي ليدخل إلى أرض معركة المعلومات المخبأة بعناية، والمضللة بمهارة.

في التحقيق الاستقصائي، تكون الأسئلة مركزة، وعين الصحفي على إجابات محددة، وهي حساسة غالباً، وهذا يستلزم ألا يكتفي الصحفي بذاكرته كي يستظهرها لاحقاً، لما يحتمله الأمر من نسيان أو إعادة صياغة تغير المعنى الذي أراده قائله، بل عليه تسجيلها، أو تصويرها، حسب نوع المادة الصحفية، هذا أولاً، وكي تكون وثيقة يستند إليها في حال قرر الضيف التنصل من إجاباته أو تغييرها تالياً.

وقبل أن نتوسع في هذا النوع من المقابلات، والطرق المثلى في تفريغها، فإن هناك نوعاً آخر من المقابلات يتخذ التعامل معه منحى مختلفاً تماماً.

هب أنك تعد تحقيقاً حول الخدمات الصحية التي تقدمها المرافق الحكومية في بلدك. ستلتقي عدداً كبيراً من المرضى، وتسألهم جميعاً الأسئلة ذاتها، فيما يشبه استبانة صوتية، لتكثف الإجابات كلها بالقول مثلاً إن «معظم المرضى الذين التقيناهم تذمروا من رداءة خدمة تلقي العلاج»، أو إن «معظم المرضى الذين التقيناهم أشادوا بخدمة تلقي العلاج»، علماً أنك في الحالة الثانية، ستلملم معداتك وتعود إلى مقر عملك لتبحث عن فكرة أخرى تكتب عنها.

ليس دور الصحفي أن يشيد بأداء من يؤدون واجبهم.، هذه قاعدة مركزية، على الصحفي الذي يدرك قيمة مهنته أن تكون نبراسه في كل ما يكتب. أنت لا تكتب لتمدح من يؤدي عمله المأجور. وظيفتك أن تكشف مكامن القصور، وأملك أن يصار إلى حلها.

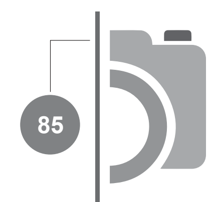
وعودة إلى تفريغ المقابلات التي تصب في صلب فكرتك.

لك في هذا الأمر مساران: إما أن تنقل حرفيّاً، أو أن تعيد صياغة ما قاله ضيفك بلغتك. والمسار الثاني أجمل، لكنه أصعب.

على أن للمسار الأول خصوصيته. فكثير من السياسيين والخبراء يزنون كلامهم بالثانية، وهؤلاء حقهم ألا «تلعب» بأقوالهم إن كانت تجيب عن أسئلتك. ولعلك ستميل إلى المسار الثاني إن وجدت أن لغة الضيف لا تتناسب والرتم اللغوي الذي يسير عليه تحقيقك.

ويعمد الإخباريون إلى استخدام أفعال القول قبل إيراد الاقتباسات التي يريدونها، ليحمل صاحب الاقتباس مسؤولية كل حرف تنقله. ولك في هذا الباب استخدام الأفعال: قال، وذكر، وأضاف، وتابع، وختم، وما يشبهها، على أن تفتح قوسين، وتفرغ بعدهما ما قاله الضيف حرفيّاً. ولا تنس إغلاق القوسين بعد كل اقتباس.

ومن محاسن هذا المسار أنه يجنبك الاختلاف مع المتحدثين بعد النشر، فالنص الذي سجلته أثناء المقابلة وفرغته على الورق، هو الحكم بينكما، فلا يستطيع اتهامك بالتحريف أو إخراج تصريحاته عن سياقها أو الاجتزاء المخل بالمعنى أو التحرير غير العادل لما قاله.



وهذا ما تفعله الوكالات الصحفية الكبيرة، أو المؤسسات الصحفية المجربة والخبيرة، استعداداً لأية محاكمات أو عمليات تقاضٍ.

أما المسار الثاني، إعادة الصياغة، فلغة الصحفي هنا هي التي ستمرر للقارئ أهم ما قاله الضيوف، إما لإطنابهم الممل، أو لطبيعة لغتهم التي لا يتحملها التحقيق، كأن تكون موغلة في العلمية التي لا يستوعبها عامة الناس، وترى أن دورك تبسيطها، أو أن تكون موغلة في السطحية، وترى أن دورك الارتقاء بها، لتصلح لقرائك. وهنا، يعمد الصحفي الحذق إلى استخدام أفعال مراوغة، يستند إلى معلومات الضيف، لكنها مصوغة بلغة الصحفي، مثل: أكد، ونفى، وأوضح، وكشف، وبين، وبرر، وما يشبهها. ولست هنا ملزماً بالأقواس، فالأقواس للاقتباس الحرفي.

ويجمع التحقيق الاستقصائي بين المسارين دون حرج، فلكل ضيف وقوله ما يناسبه. وعلى الصحفي الماهر أن يناور بين المسارين دون أن يصطدم، فيشوه اقتباساً أو يقوّل ضيوفه ما لم يقولوه.

أما الوصف، فهذه مهارة يجب أن يتقنها الصحفي. قد يكون تحقيقك حول التعذيب في السجون، ولئن كانت شهادات المعتقلين مهمة، فإن قدرتك على وصف الندوب والجروح والكدمات التي تدمي أجسادهم، ستكون إضافة نوعية، فأنت لست ناقلاً لما يقوله الآخرون وحسب، بل إنك أنت أيضاً «ضيف» على التحقيق، بما رأته عيناك أو سمعته أذناك، وتحتاج إلى تفريغ شهادتك، بموضوعية وأمانة.

بقي أن نقول لكم شيئاً عن توريد مناصب وأسماء المتحدثين في العبارات المتتالية، وهذا له طريقة أيضاً، حتى لا نكثر من تكرار الأسماء، فيصير التكرار ركاكة أو ضعفاً تحريريّاً، والطريقة الأفضل أن نكتب مناصبهم أو مهماتهم كاملة وأسماءهم كاملة في أول مرة نأتي على ذكرهم، وفي العبارة اللاحقة نذكر العائلة فقط، وفي العبارة التي تليها نعود لذكر المنصب، ونظل ننوع بين اسم العائلة والمنصب إلى أن ننتهي من الاقتباسات.

مثال:

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس..

وأضاف غوتيرس...

وتابع الأمين العام...

واعتبر غوتيرس..

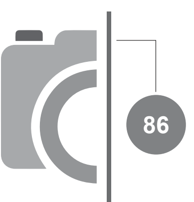
.....وهكذا دواليك.

وقبل ذلك وبعده، لا تنسَ أن تسجل كل ما قاله ضيوفك. هذه التسجيلات هي وثائق الدفاع الأقوى أمام أي محاكمة: أخلاقية أو نقابية أو قضائية، في حال تعرضت للملاحقة أو المساءلة. أما أخلاقيات التسجيل، فستمر بالتفصيل في أسبوع تدريسي آخر.

الموضوع الرابع:

بناء التحقيق الاستقصائي

ها قد التقطت الفكرة، وبحثت في كل جوانبها، وأجريت الأبحاث المطلوبة منك، والتقيت الأطراف ذات العلاقة بتحقيقك، وأمامك الآن كمّ هائل من المعلومات والتسجيلات. ثم ماذا؟



الوصفة السهلة هي: العنوان فالمقدمة فالمتن فالخاتمة. لكن تنفيذها ليس بهذه البساطة.

إن القارئ اليوم ملول، فأمامه تدفق لا يتوقف من الأخبار والمعلومات التي تبثها، بلا توقف، مواقع الأخبار ومنصات السوشال ميديا، وما لم يكن ما سيقرأه لافتاً له بموضوعه، جاذباً بأسلوبه؛ فإن يده خفيفة على عجل «الماوس». سيمضي ويترك تحقيقك وحيداً، بلا قراءات أو مشاهدات، تتناسب مع جهدك وتعبك، وحتى تعريض حياتك للخطر.

أنت الآن جالس إلى كمبيوترك، أمامك مقابلات فرّغتَها، وإحصائيات وبيانات جمعتها، ومعلومات وصلت إليها، ومهمتك الآن أن تصوغها لتصل رسالتك إلى المتلقين، لا سيما أن تحقيقك في إحدى قضايا الفساد، وهو ما يعني دخول «عش دبابير»، ما يدفعك لتكون كلماتك موزونة وعباراتك دقيقة، أخلاقيّاً وقانونيّاً.

النصيحة الأولى التي يقدمها أستاذ الإعلام والصحافة الاستقصائية في جامعتي باريس–2 وانسياد، مارك

(2017، 108–131) عند كتابة التحقيق الاستقصائي، هي «القصة». على الصحفي أن يتقمص دور القاصّ، لكنه ليس قاصّاً يعتمد الخيال، بل قاص يربط بين أشتات معلوماته وفق بناء سردي يشدّ القارئ، لينظر إلى الفقرة التالية وهو يقرأ الفقرة الحالية. ويتحدث هنتر عن نوعين من السرد القصصي: الأول الزماني، والثاني المكاني. ويعتمد الأول على سرد القصة بناء على خط الزمن، كتتبع سير اتفاقيات التطبيع العربية مع إسرائيل مثلاً. فيما يعمد الثاني إلى الانتقال من مكان إلى آخر، ليسرد قصته، كالحديث عن تناقص المساحات الزراعية لصالح البناء، السكني والتجاري، وهنا، يتنقل الصحفي بين طوباس والخليل وجنين وسلفيت.

على أن هذين النوعين لا يمكن أن يكونا «مسطرة» لمجمل التحقيقات الاستقصائية، فعند البحث في حجم الواردات والصادرات بين فلسطين والصين مثلاً، ستكون الأرقام لعبتك، وسيكون الزمان والمكان شاهدين على تطور قصتك.

إن التحقيق الاستقصائي هو درّة تاج العمل الصحفي، ومن يقرر أن يخوض غماره، عليه أن يمتلك أدوات أخرى، إضافة إلى التقاط الفكرة والتقصي حولها، وصولاً إلى الحقيقة. ومن أهم هذه الأدوات اللغة، لا بما هي نحو وإملاء فقط، بل أيضاً بما هي امتلاك القدرة على صبّ المعلومات في قوالب قادرة على الوصول إلى المتلقي دون عناء. وهذا أمر يحتاج إلى الكثير من قراءة التحقيقات المنشورة التي تراكم خبرات سردية وأساليب يمكن للصحفي توظيفها بما يلائم قصته.

يبدأ التحقيق الاستقصائي بمقدمة تحدثنا عنها قبلاً، تعتمد ذكر فكرة التحقيق، وجزء مما توصل إليه الصحفي من نتائج، لتكون قادرة على دفع المتلقي لمتابعتها. وللمقدمة غيرُ طريقة، كالإجمال والاقتباس والتساؤل وغيرها.

بعد المقدمة، على الصحفي أن «يفرد» معلوماته التي توصل إليه بتسلسل تقتضيه طبيعة المادة، إما زمانيّاً أو مكانيّاً، أو باعتماد أقوال من قابلهم الصحفي، والمعلومات «الخاصة» التي وصل إليها، متوخياً الأمانة والموضوعية، فلا يفرد لرأي مساحة أكثر من رأي آخر، انتصاراً لفكرته، ولا يغفل حقيقة لأنها قد تنسف الأساسات التي بنى عليها تحقيقه.

الخداع الذي قد يمارسه بعض الصحفيين لا يتوقف عند اجتزاء أقوال، أو تقويل ضيوف ما لم يقولوه، أو حتى «اختراع» ضيوف لا وجود لهم، يدعمون فكرته، بل إن «لعبة الإخفاء والإظهار» قد تبدو أشد حساسية.

أمامك كمّ وافر من الإحصائيات، وقراءة الأرقام تحتاج إلى موضوعية لا تقل أهمية عم موضوعية نقل الآراء. قد لا تكذب إذا نقلت رقماً معيناً، لكنك قد تخدع إذا أخفيت آخر يناقض بناءك. المهنية تقتضي أن تلتهم الأرقام كلها وتهضمها وتعيد إنتاجها، لتعرض كل وجهات النظر التي تقف خلفها.

إن طبيعة التحقيق ستفرض عليك قائمة المتحدثين، وستفرض عليك ترتيب استعراض أقوالهم. وغالباً، تعمد التحقيقات المتعلقة بالفساد إلى ذكر أمثلة أو قصص لشهود عيان أو ضحايا أولاً، لإثبات وجود فرضية التحقيق من البداية، ثم يعرض الصحفي مزيداً من المشاهدات التي جمعها خلال الإعداد، وربما يقدم معلومات وأرقاماً وإحصاءات، كأدلة إضافية على فرضية التحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد، وسيكون الرأي الرسمي هنا في موقع «الاتهام» الذي عليه أن يقدم دفوعه أمام هذا السيل من الشهادات. وسيكون لرأي مؤسسات المجتمع المحلي حضور وازن في التحقيق، فلديها غالباً توثيق لمجمل الاختراقات التي حدثت في موضوع التحقيق.

مرةً أخرى، التحقيقات الاستقصائية هي درّة تاج العمل الإعلامي، ودرة الدرة هي التحقيقات الاستقصائية المتعلقة بقضايا الفساد، ولن يمتلك صحفي القدرة على كتابتها ما لم يكن ذا ذهن متّقد وقلم جريء وأسلوب سلس وموضوعي، قادر على أن يعرض تفاصيل حكايته، كما تُعرض مسرحية على الخشبة، يترك للأبطال أن يتحركوا وفق أدوارهم، دون أن يكون كمسرح الدمى، يحركهم كما يحب أن تكون مجريات العرض.

سيكتب الصحفي تحقيقه، وسيجهد ليكون موضوعيّاً، وفق الأسلوب الذي يرى أنه يلائم موضوعه ومهارته. لكن الكتابة الحقيقية هي إعادة الكتابة. فليترك الصحفي تحقيقه، وليعد إليه وهو يحمل مبضع جراح وقلماً أحمر لأستاذ، وليخلص مادته من الزوائد الناتئة، وليصحح ما اعتراها من خلل. وهذا ما سيركّز عليه الجانب العملي من هذا الأسبوع التعليمي، عبر الأساليب التي سيتّبعها المحاضر.

الموضوع الخامس:

«تعشيب» التحقيق الاستقصائي وتجنب الأخطاء اللغوية الشائعة

«تعشيب» النصوص مصطلح يعني تخليص المادة المكتوبة من الزوائد اللغوية المضرة، لا باعتبارها أخطاء نحوية أو إملائية، بل بما هي زوائد واستطرادات تحجب الفكرة الأساسية.

ويلجأ بعض الصحفيين المُلزمين بعدد محدد من الكلمات من وسيلة النشر، إلى الحشو بمعلومات غير مفيدة وأساليب إنشائية لا ضرورة لها، وسط المعلومات التي حصلوا عليها، لتبدو كالحشائش الضارة التي تشوّه متعة النظر إلى جمال الحديقة.

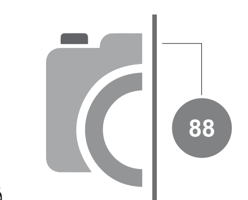
ولعل الوسيلة المثلى لتجنب الحشو هي الذهاب مباشرة إلى الفكرة، وعدم «الانجرار» وراء المتحدث في تحقيقنا.

إن صحفيّاً يعد تحقيقاً استقصائيّاً حول قضية فساد كبيرة، ليس معنيّاً بالإنجازات التي قد يسردها المتحدث ليحرف النظر عن المشكلة الرئيسية. ليس مهمّاً ذكر عدد المشاريع التي أنجزت، وتسويق «الرقم» باعتباره إنجازاً كبيراً، بينما النتيجة أنها كلها مشاريع فاشلة لم تحقق الهدف المرجوّ منها، وليست كافيةً الإشادة بالجهود المبذولة في مكافحة الفساد في إحدى المؤسسات، فيما تكشف الوقائع عن فساد هائل وفشل كبير على الأرض.

قل فكرتك وامضِ، دون تزيّد أو حشو.

وفي اللغة، فإن الطريقة المثلى لتجنب الوقوع في أخطائها هي تعلمها، فلن يصحو أحد يوماً ليرى نفسه بارعاً في القواعد أو قادراً على كتابة الهمزة دون أخطاء. هذا علم، نحتاج منه بقدر حاجتنا إليه في حياتنا اليومية والعملية.

وسأذكر تالياً، في القراءات الإضافية، بعض الكتب التي تساعد من يتلمس أولى خطوات الكتابة السليمة، فهو زاد جيد، وإن استزاد، فدونه المكتبة العربية التي ما زالت حتى يوم الناس هذا تعيد تحقيق «ألفية ابن مالك».



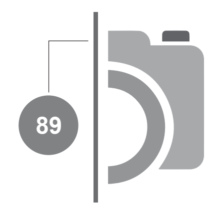
رابعاً: الجانب العملي

ننصح المحاضرين بتنفيذ الأنشطة الآتية:

- اختيار نموذج لتحقيق استقصائي في قضايا الفساد أعدّ ببراعة، وآخر مليء بالسقطات والعثرات، والمقارنة بينهما لتلمس نقاط القوة والضعف.
- استخدام مقالات رأي تعج بها المواقع الإخبارية، المليئة بالحشو، وتعشيبها مع الطلبة، لتخليصها من الزوائد، وتعلم الكتابة المباشرة دون إطالة مملة.
- اقتراح أفكار لتحقيقات استقصائية في قضايا الفساد، ومحاولة إعدادها بشكل تشاركي في النصف الثاني من الفصل الدراسي، بإشراف مدرس المساق، الذي سيُعمل في هذه التحقيقات كل المعارف النظرية والعملية، لا في هذا الأسبوع وحسب، بل وفي مجمل الأسابيع التعليمية.
- استضافة صحفي متخصص في كتابة تحقيقات استقصائية في قضايا الفساد ليسرد للطلبة طريقة تنفيذ تحقيقه خطوة خطوة.
- زيارة إحدى المؤسسات المعنية بقضايا الفساد، كالائتلاف من أجل النزاهة والمساواة «أمان»، والاطلاع على سير عملها، واستنباط أفكار تحقيقات قابلة للتنفيذ.

خامساً: قراءات إضافية

- الحجاوي، عارف. 2014. موجز النحو. مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير.
- عبد الله، هشام، والرجوب، إياد. 2009. المادة الصحفية كتابة وتحريراً وتصحيحاً. مركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت.
- عمر، أحمد مختار. 1991. أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين. القاهرة. عالم الكتب.
- العدناني، محمد. 1985. معجم الأخطاء الشائعة. بيروت. مكتبة لبنان.



قائمة المصادر والمراجع

الأصفر، عماد. 2007. إجراء المقابلات وإدارة الحوار للبرامج والأخبار. فلسطين: مركز تطوير الإعلام.

شمالي، ولاء. 2019. التهرب من «الذمة المالية» طريق معبد للفساد. 29 آب/ أغسطس 2019. موقع جريدة الحياة الجديدة، https://bit.ly/3gzDX05 (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 24، 2021)

الطويل، فراس. 2019. إهدار أموال الخزينة الفلسطينية لمصلحة متنفذين. 5 كانون الأول/ يناير 2019. موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان"، https://bit.ly/3sjq0bk (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 24، 2021)

علي، مجد. 2020. إهدار الميزانية الفلسطينية.. ترضيات وظيفية عبر مؤسسات متضاربة المهام. 6 كانون الأول/ ديسمبر 2020. موقع جريدة العربي الجديد، https://bit.ly/2W0DkTI (تاريخ الدخول كانون الأول/ يناير 11، 2020)

الغار، محمد جمال. 2010. المعجم الإعلامي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مرتضى، سجى، ونور مخدر. 2020. جمهوريّة الخوف من «بوست». 12 كانون الثاني/ يناير 2020. موقع أريج: إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية، https://bit.ly/3bxbBBq (تاريخ الدخول كانون الأول 11، 2020)

المزين، زويا. 2015. النظارات الشمسية المقلدة.. خطر رخيص. 16 حزيران/ يونيو 2015. موقع جريدة الحياة الجديدة، https://bit.ly/3aLN9Nz (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 24، 2021)

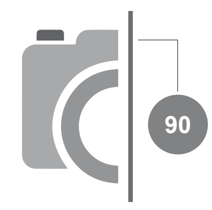
موسى، نائل. 2011. «الخبز.. انتحار جماعي بطيء». 15 أيار/مايو 2011. جريدة الحياة الجديدة. ملحق حياة وسوق https://bit.ly/2KqZvQg (تاريخ الدخول كانون الأول/ يناير 14، 2020)

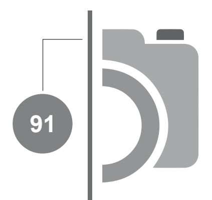
الهمص، لميس. 2016. التحويلات الطبية «للنجاح»... انحياز لصالح «الوالي». 3 كانون الأول/ ديسمبر 2016. موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان"، https://bit.ly/2Mkuwaa (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 24، 2021)

هنتر، مارك. 2017. «كتابة الاستقصاءات» في «على درب الحقيقة.. دليل «أريج» للصحافة الاستقصائية» عمان: مؤسسة أريج للصحافة الاستقصائية.

هنية، محمود. 2019. نسبة التلوث تهدد حياة المواطنين: الصيد الممنوع في حوض الميناء.. من يتقاسم «الغلة»؟ 5 كانون الأول/ يناير 2019. موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان"، https://bit.ly/37WB46z (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 2021)

الهيتي، حافظ ياسين. 2020. مادة التحقيق الصحفي. بغداد. جامعة الأنبار.


90



الأسبوع السابع

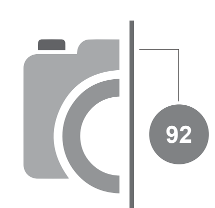
مصادر المعلومات في التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد



إعداد:

عماد الأصفر

صحفي وكاتب



أولاً: أهداف الأسبوع

- إطلاع الطلبة على مصادر المعلومات وعمليات البحث عنها وعن المسؤولين أو الشهود أو الخبراء أو المتضررين.
- التدرب على البحث الميداني وكيفية تدقيق المعلومات لتجنب أي خطأ أو نقص أو تضليل أو مبالغات أو تهويل أو تحامل.
- معرفة كيف ينظر القانون إلى حق الصحفي في حماية مصادره، وكيف نتعامل مع هذه المصادر، وندقق معلوماتها ونحافظ على أمنها.
- التعرف على أهمية إقرار قانون حق الحصول على المعلومات ومدى الجاهزية الحكومية لتنفيذه، من أجل وطن خالٍ من الإشاعة والفساد ويسهل فيه على الصحفي ممارسة دوره الرقابي لكشف أي خلل في ممارسة المسؤولين لصلاحياتهم.

ثانياً: الخطة التعليمية

ننصح المحاضرين باعتماد أكثر من شكل تعلمي لتحقيق أكبر قدر ممكن من المعارف والمهارات حول آليات البحث في المصادر الحية والمصادر الإلكترونية عبر وضع آلية بحث يشارك الطلاب في اقتراحها، وتكون مرجعا. هذا مهم لهم كي يكون التعلم ذاتيا وبأفضل ما اقترحوه هم أنفسهم.

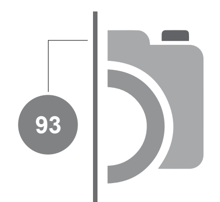
وفي موضوع السعي للوصول لقانون الحق في الحصول على المعلومات، ننصح المحاضرين بإدارة جلسات نقاش حر وعصف فكري حول غياب هذا القانون وميزاته، وحسناته في حال إقراره لحماية النزاهة والشفافية والحد من الفساد.

ثالثاً: الشق النظري

الفضول صفة يجب أن يمتلكها الصحفي، ولكنها لن تتحول إلى صفة حميدة ومفيدة إلا بالبحث عن المعلومات، لتحويل ذلك الحدس والتخمين الذي يرافق شرارة الفضول الأولى وما تنبني عليها من شكوك وتوقعات إلى حقائق مثبتة.

المعلومات هي ما يميز الصحفي، وهي ما يحميه أيضا. أما الفضول المجرد، فهو صفة سيئة قد يمتلكها كثير من غير الصحفيين، ونحن الآن في أمس الحاجة إلى التركيز على الفرق الواضح بين الصحفي الحقيقي الذي يتعامل بالمعلومات، والآخر الذي يستخدم الحديث السائد دون تدقيق، ويكتفي بالانطباعات والآراء، دون مراعاة للموضوعية أو الشمول والعمق.

وإذا أردنا إعادة الهيبة والاعتبار لمهنة الصحافة التي تضعضعت كثيرا في الآونة الأخيرة، فإن علينا اتخاذ دقة المعلومة معيارا حقيقيا أساسيا للتمييز بين الصحافة والأشكال الأخرى من صحافة المواطنين والمغردين والنشطاء.



الموضوع الأول:

الصحفي شخص معلوماتي أولاً

سواء كنت في بلد يتيح تدفق المعلومات أو يحجبها، أنت صحفي ولا غنى لك عن امتلاك أفضل وأسرع وأنجع آليات البحث عما تحتاجه من معلومات بشأن القضايا التي يتناولها تحقيقك الاستقصائي، قد يتعلق بحثك بقضية رشوة، أو اختلاس، أو تزوير، أو استثمار الوظيفة، أو غسل الأموال الناجمة عن جريمة فساد، أو بكسب غير مشروع، أو متاجرة بالنفوذ، أو إساءة استعمال السلطة خلافا للقانون، أو استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لإلغاء حق، أو عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تضارب في المصالح، أو إعاقة سير العدالة. هذه جميعا أفعال يجرمها قانون مكافحة الفساد، انظر المادة الأولى من قانون مكافحة الفساد التي تعطي تعريفا لكل جريمة من هذه الجرائم.

عليك أن تدرس هذا القانون جيدا وأن تعرف أن هيئة مكافحة الفساد تعتبر التحقيقات الاستقصائية عن قضايا الفساد تبليغاً عن جريمة تقوم بالتحقيق فيها وأن قائمة الخاضعين لأحكام هذا القانون واسعة وتطال كل ذوي الصلة بالقرار والمال العام.

هذه الأشكال من الفساد الذي يقع في الجهاز الحكومي لا تتم في الفراغ، بل على الأرض وخلال مراحل إجرائية، مثلاً عند إغلاق باب التقدم لوظيفة أو إغلاق فترة استلام العطاءات أو عند إجراء مقابلات التوظيف أو عند فتح العطاءات المغلقة أو عند البيع أو الشراء أو التعاقد. إن معرفة الإجراءات ومن هو المسؤول عن كل محطة من محطاتها، سيسهل عليك معرفة الخلل ويمكنك من تحديد الأشخاص المتهمين أو المتورطين أو المنتفعين أو الضحايا.

وكل ما سبق هو ملامح عناوين لفرضيات تحقيقات صحفية في قضايا فساد وفي قضايا أخرى، تتطلب من الصحفيين التحري الدائم، والشك، والتواصل مع مصادر، وجمع المعلومات غير المعلنة، وتدوينها في أوراقهم الخاصة ومحاولة التفكير بتركيب عملية بحث أوسع قد تقود إلى تحقيق استقصائي.

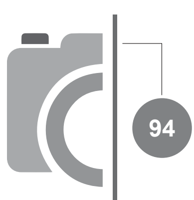
وقد تطال التحقيقات أيضا جودة الخدمات من ماء وكهرباء ومواصلات واتصالات وشبكات إنترنت ومعايير تسعيرها وشروط الحصول عليها، واحتمالات بيع الصيدليات لأدوية ومستحضرات غير مسموح بها من الجهات ذات العلاقة، أو قيام جامعات ومعاهد بإعطاء الشهادات العلمية دون وجه حق، أو قيام مكاتب ببيع أبحاث علمية لطلبة الجامعات، أو قيام شركات ببيع منتجات غير مطابقة للمواصفات، أو خداع البنوك لعملائها، أو الغش في عمليات البيع الإلكتروني، وغيرها من المجالات.

ومرة أخرى نذكر الطلبة الذين سيصيرون صحفيين يوما ما، أن هذه المعلومات عن الأسعار وعن أنواع الخدمات، هي ليست شأن الآباء والأمهات فقط، فذات يوم سيجد الصحفيون أنفسهم في معمعان النقاشات الحادة عن هذه المعلومات والأسعار والخدمات، والأفضل التدرب عليها منذ الآن، طالما أن حلم الصحافة يراودكم.

الموضوع الثاني:

صحفي في المكتب ومواطن في الميدان

ما إن يصل الصحفي إلى بوادر أولية لفرضيته الصحفية عن تحقيق استقصائي، عليه أن يتشاور مع غرفة الأخبار التي يشتغل فيها، يسأل زملاء ويتحرى من الدائرة القانونية، ويبلغ رئيسه في العمل بنيته، ويأخذ



الموافقة للبدء في العمل، وهنا يكون قد حان وقت النزول إلى الميدان، حيث العمل الحقيقي لاختبار الفرضية ولتحصيل إثباتات دامغة تبرهن عليها، وإجراء مقابلات أولية تؤكدها.

يمكنكم باستمرار مشاورة الزملاء وخاصة من تثقون بقدراتهم وخبرتهم ولا تخشون أن يسرقوا أفكاركم النيرة، غرف التحرير في وسائل الإعلام هي مجمع خبرات مهنية، ولن تعدموا بين الزملاء المتقدمين في السن من يمكنه أن يقدم لكم يد المساعدة وأن يدلكم على أبواب ونوافذ وزوايا لمعالجة قضية معينة أو يدلكم على ضيف أو خبير يمكن استشارته أو استضافته.

أفضل اختبار يمكن أن تقوم به للفرضية التي تتحدث عنها هي أن تقوم أولاً بدور الصحفي في المكتب، وثانياً تقوم بدور مواطن في الميدان، فتذهب وكأنك مواطن عادي ذاهب لإجراء معاملة: تفقد الإجراءات، أين يمكن أن يكون الخلل، أين تقع الحلقة الضعيفة التي قد ينفذ منها فاسد للاختلاس أو التزوير أو تقديم رشوة.

لا بد من زيارة موقع الحدث، لالتقاط القصص المثيرة، والاستقصاء والتنقيب بإلحاح عن المعلومات وإجراء المكالمات لمتابعة الحدث والعثور على أطراف يمكن استجوابهم، والذهاب إليهم وطرح كل الأسئلة المهمة عليهم.

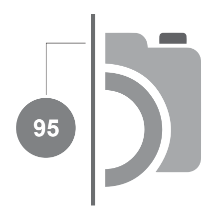
عليكم أن تبذلوا قصارى جهدكم، في النظر إلى الموضوع من وجهات النظر المختلفة والموازنة بينها، والتدقيق في معلومات شخص ما من خلال التأكد من صحتها من مصدر آخر، فإذا كانت معلومات الطرفين متناقضة، يمكنكم الرجوع مرة أخرى إلى مصدركم الأول ومواجهته بهذا التناقض، عندئذ فقط يمكنكم تكوين صورة مكتملة عن الموقف.

غالبا ما يكون أهم خبير في موضوع معين هو الوزير السابق أو الوكيل السابق للوزارة المختصة بالشأن المبحوث، ذلك أنه قد عايش الموضوع المطروق من منطلق المسؤولية وأنه عرف عنه الكثير، والأهم من ذلك أنه قد ترك المنصب وأصبح قادرا على التحدث بصراحة وشفافية وتجرد أكثر من السابق.

المتضررون أو الضحايا هم المصدر الأهم للمعلومات فضلا عن أنهم نموذج بشري يجسد كل ما نريد قوله في التحقيق، ما يجب الالتفات إليه هو أن هؤلاء عادة ما يبالغون أو يتحدثون بتحامل عمن تسبب لهم بالضرر، وهو ما يستدعي التحقق من أقوالهم، وإعادة طرح بعض الأسئلة عليهم بشكل خفي لملاحظة مدى صدق رواياتهم.

لن تعدم وجود مبلغين متحمسين لتزويدك بمعلومات وموافقين على إعلان أسمائهم، ولكن آخرين قد يطلبون منك عدم كشف أسمائهم، ويتوجب عليك في هذه الحالة أن تفحص السبب، وأن تقدر إن كان بسبب عدم تأكدهم من المعلومات أم نتيجة خوف، وأن تقدر بمسؤولية إن كان هناك خطر فعلي عليهم.

الصعب في هذه التحقيقات هو خوف الشهود من إعطائنا معلومات، ولكن التجارب التي خاضها الصحفيون الاستقصائيون بنجاح، أثبتت أن هذه المهمة قد تكون سهلة إذا ما أحسن الصحفي البحث عن المتضررين، واستطاع توفير جو من الثقة بينه وبينهم، وإذا ما أرشدهم إلى حقيقة أنه ليس مجبراً على الإدلاء بأسمائهم وقادر على حفظ سرية مصادر معلوماته طبقا للقانون الذي يسمح له بعدم إعلانها إلا بموجب قرار قضائي في المحكمة. فقد نص البند (د) من المادة الرابعة من قانون المطبوعات والنشر على: «حق المطبوعة الصحفية ووكالة الأنباء والمحرر والصحفي في إبقاء مصادر المعلومات أو الأخبار التي يتم الحصول عليها سرية، إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر بالدعاوى الجزائية حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقاً للعدالة».



الموضوع الثالث:

البحث عبر المحركات

لا شك أن هناك كمّاً كبيراً من المعلومات متوفراً على شبكة الإنترنت عن الأشياء التي نبحث عنها في سياق تحقيقنا الاستقصائي، ولكن هذه المعلومات قد لا تكون موجودة على سطح الإنترنت بل في أعماقه، وقد لا تكون دقيقة، وقد تكون قديمة، وقد تكون بلغة أخرى غير العربية.

اجتهد في الإحاطة بكافة الكلمات المفتاحية التي تعبر عن الموضوع الذي تبحث عنه.

ابحث باللغة الإنجليزية أيضاً أو أية لغة تعتقد أنها ذات علاقة بالموضوع مدار البحث.

اذهب عميقاً في بحثك بعد حذف النتائج المتشابهة وترتيب ما يتبقى من الأحدث إلى الأقدم.

ابحث عن نتائج بصيغ مختلفة من خلال إضافة الصيغة إلى مفردات البحث مثل PDF, PPT, EXCEL.

لا تكتف بالبحث في قسم «الكل»، اذهب إلى الصور والفيديوهات والكتب والأخبار.

لا تنظر فقط بهذه المواد، بل ابحث أيضاً في الأشخاص الذين نشروها، لا بد أن هناك ما يدفعهم للاهتمام بهذا الموضوع، قد يكونون خبراء فيه أو شهود عيان على أحداث تتعلق به، وربما يكونون ضحايا بسببه.

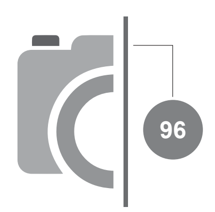
إذا أنهيت استطلاع كل ما هو منشور على الإنترنت عبر محرك البحث جوجل، فلا بأس بتجربة محرك بحث آخر مثل DuckDuckGo، هذا المحرك لا يخزن عمليات بحثك ويحافظ على خصوصية المستخدم، ولذلك يعطيك نتائج غير متوقعة ولا تواكب توجهاتك التي يعرفها جوجل جيدا ويعرف اهتماماتك من خلال تخزينه لعمليات البحث التي تجريها.

الموضوع الرابع:

البحث في مواقع التواصل الاجتماعي

خلافاً لتوقعات الكثيرين، فإن البحث عبر الفيسبوك وتويتر ولينكد إن قد يعطينا نتائج أحدث وأكثر فرادة وأهمية وإفادة، كونها في الغالب شخصية ستؤدي إلى معرفة أشخاص ذوي ارتباط قوي بالموضوع، ويمكن هناك أيضا البحث في المنشورات والصور والفيديوهات وكذلك الحسابات والصفحات والمجموعات التي قد تكون متخصصة بالشأن المبحوث والتي يشكلها المهتمون به، ولن تعدم أيضاً وجود خبراء حول هذا الموضوع في هذه المجموعات أو على رأس هذه الصفحات وكذلك على شبكة لينكد إن.

وطبعا يتوجب عليك الحذر من الحسابات الوهمية أو الزائفة التي قد تنتحل شخصيات الآخرين ولا سيما المشاهير، وعلامة التوثيق (الصح الأزرق) مهمة لتمييز الحسابات والصفحات الأصلية، ولكن هناك مشاهير وخبراء لم يحصلوا عليها بعد، سيكون عليك اتباع آليات تحقق أخرى تعتمد المنطق لتمييز الصفحات الزائفة عن غيرها.



الموضوع الخامس:

البحث في المواقع والصفحات الرسمية للمؤسسات

يجب أن يشمل بحثنا أيضاً المواقع الإلكترونية للوزارات أو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بالموضوع الذي نبحث عنه، احذروا، فقد تجدون أن بعض المواقع مزورة أو غير رسمية، وقد تجدون موقعين لذات الوزارة، واحدا قديما وآخر جديدا، احرصوا على قراءة المعلومات الجديدة والمحدثة عن كل وزارة وعن كل جهة تتحققون من موضوع ما يتصل بعملها.

سيتكرر الأمر أيضا مع صفحات وحسابات الوزارة أو المؤسسة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ستجدون الكثير مما قد ينفع بحثكم من قرارات وأخبار وشكاوى واستفسارات وردت إلى صفحات الفيسبوك ولم يُرد عليها. وستجدون وثائق بنص عادي ومرات محملة على شكل صور أو pdf، وبالإمكان أن تكون حججاً دامغة لتحقيقاتكم كمعلومات وكتبريرات ومحاججات حول القضية التي تتقصون حولها.

الموضوع السادس:

البحث في الإحصائيات المحلية والمحيطة

يغامر الصحفيون في وصف أي تكرار للحوادث على أنه ظاهرة، والأسلم طبعا هو إيراد أوثق وأحدث الإحصائيات كما هي ودون أوصاف. الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لديها عدد هائل من الإحصائيات والمسوح والتقديرات التي تشمل مختلف جوانب الحياة والنشاط وليس فقط تعداد السكان وتوزعهم، جولة بسيطة في الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء ستدهشكم الأرقام، وستحصلون على عدد الانتهاكات الإسرائيلية في كل الحقول ضمن باب حرف الألف، وكل ما يتعلق بالبيئة بما في ذلك عدد ساعات سطوع الشمس في فلسطين ضمن حرف الباء، وكل ما يتصل بإحصائيات الجريمة ضمن حرف الجيم، وعدد ليالي مبيت الزوار في الفنادق ضمن باب السياحة تحت الحرف سين، ونسب الولادات وعدد حالات الطلاق والزواج المبكر والبطالة وغيرها كثير. (الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني 2020)

الموضوع السابع:

البحث في البيانات الصغيرة والبيانات الكبيرة

كثير من الصحفيين لا يحب الجداول والأرقام، أو لا يفهمها، ويسعى لتجنبها، وآن الأوان لمحاولة فهم الأرقام وتحليل ما تحتويه قواعد البيانات، جائحة كورونا أثبتت ذلك، عدد الفحوصات وعدد المصابين وعدد المتعافين، ففي خضم أزمة الفحوصات، لاحظ أحد الصحفيين أن عدد فحوصات فيروس كورونا التي تحدث عنها رئيس الوزراء أكبر من عدد الفحوصات التي تعلنها وزارة الصحة، ولاحظ آخر أن أسماء المصابين في منطقة معينة لا يجري توريدها إلى الوزارة. هذه الملاحظة قد تقود إلى مادة صحفية استقصائية كاملة.

وقبل ذلك، لاحظ أحدهم أن عدد الاقتطاعات التي ينفذها أحد البنوك على العمليات والخدمات المصرفية لزبائنه يتجاوز العدد الذي تسمح به سلطة النقد، ولاحظ صحفي بعد دخوله إلى التقرير السنوي لشركة خدمات كبرى تضخماً هائلاً في فاتورة الرواتب مقبل ضآلة كبيرة في المال المخصص للصيانة، ولاحظ آخر بعد اطلاعه على التقرير السنوي لحوادث السير ارتفاعاً كبيراً في الوفيات في إحدى المحافظات نتيجة حوادث سير ذاتية للجرارات الزراعية، وقد حقق في الموضوع فوجدها جميعا لا مرخصة ولا مؤمناً عليها، لأنها غير مراعية

للمواصفات ولأن رسوم تأمينها مرتفعة، ولاحظ أحدهم بعد قراءة التقرير السنوي للشرطة عن الجرائم ارتفاع عدد حالات السقوط من علو، واعتقد أنه أمام تحقيق عن متطلبات السلامة للعاملين في قطاع المباني، ليجد أن بعض الوفيات كانت لفتيات سواء قتلن بالرمي من علو أو انتحارا.

بالنسبة لعموم الناس في عالم اليوم، فإن الحياة صارت تتأثر بشكل متزايد بالبيانات عبر شاشات الهواتف والحواسيب. ومن أجل تعزيز ثقافة مساءلة السلطة، يلزم الصحفيين امتلاك مهارات وأدوات تمكنهم من فهم وتحليل ما يحيط بهم من بيانات والاستفادة منها في عملهم الصحفي.

«صحافة البيانات هي الحقل الصحفي الذي يعنى بالبحث عن البيانات بمختلف أشكالها، والعمل على تحليلها والتوصل إلى تفسيرات ملائمة لها، وهو أحد ميادين العمل الصحفي الذي يشهد تطورات سريعة على مختلف المستويات. فأكثر من نصف المؤسسات الإعلامية في الولايات المتحدة وأوروبا تستعين حاليا بصحفي بيانات واحد على الأقل في غرف الأخبار لديها. كما يوجد اليوم أكثر من 200 مساق متخصص في صحافة البيانات يدرس في كليات الصحافة بالجامعات حول العالم. ويتم تصميم هذه البرامج من أجل إعداد الصحفيين للتعامل مع الموجة المقبلة من العمل الصحفي التحليلي المستند إلى ثقافة المساءلة».

(الجزيرة 2017، 2-4)

الموضوع الثامن:

البحث في القوانين والتشريعات المحلية

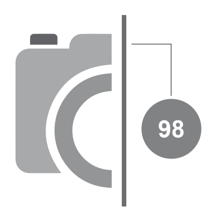
لم تترك القوانين والتشريعات المحلية شأناً من شؤون الحياة إلا وحاولت تنظيمه، بدءاً من عمالة الأطفال وقضايا العمل والحد الأدنى للأجور، مروراً بسن الزواج وإنشاء الجمعيات وحقوق المستهلك والخدمة المدنية والخدمة في قوى الأمن، إضافة إلى مكافحة الفساد والجرائم الإلكترونية والسلك الدبلوماسي وغيرها الكثير من القوانين التي لا بد من النظر إليها في حال تعلق موضوع تحقيقنا الاستقصائي بواحد منها.

ومعرفة الصحفي الاستقصائي بالقوانين تجعله أكثر قدرة على الوصول للمخالفات التي يقوم بها المكلفون، وأكثر تحليلا لجرائم فساد غامضة يقوم بها متنفذون، وأكثر قدرة على كتابة تحقيق يستند في قوته إلى قوة القانون المحلي، ويتجنب الوقوع في خلاف مع القانون في أي من ملفات التحقيق الذي يجريه.

الموضوع التاسع:

البحث في القوانين والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية

لا يوجد شأن لم تتطرق له إعلانات الأمم المتحدة أو قوانينها ومعاهداتها ومواثيقها الدولية، سواء في الشأن الإنساني أو التجاري أو الأمني أو المناخي أو الصحي أو الوبائي أو مكافحة الفساد وغسيل الأموال والجريمة وغيرها من القضايا. إن البحث في أحكام أية اتفاقية أو معاهدة دولية تتعلق بموضوع التحقيق الاستقصائي الذي نعمل عليه سيكون مفيداً جداً وفاتحاً للآفاق، وقد يدلنا على انتهاكات لم تكن بالحسبان، وإن تضمين التحقيق الاستقصائي لبنود من القانون الدولي سيعطي التحقيق بعداً قانونياً مقدراً ومعتبراً.



تشكل المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية جزءاً مهمّاً من القانون الدولي. وتنشئ الأمم المتحدة هيئات لرصد تنفيذ الدول التي صادقت أو وقعت أو انضمت لهذه الاتفاقيات. (الامم المتحدة 2013)

إن من شأن الثقافة القانونية الدولية للصحفيين أن تقوي همتهم في إجراء المقارنات بين المحلي والإقليمي والعالمي وبناء المحاججات الصحفية في التحقيقات بناء على هذا المقارنات، ومدى انسجام الواقع المحلي الذي يجري فيه تحقيقهم مع القانون الدولي والإنساني. وهذا يقوي التحقيقات وتصير مفهومة إقليميا ومقبولة عالميا.

الموضوع العاشر:

قانون حق الحصول على المعلوماتصص

كما قلنا في بداية هذا الأسبوع التعلمي، فإننا نسعى لترويج ثقافة الحق في الوصول إلى المعلومات، كي نصنع ثقافة ضد التعتيم، التعتيم الذي يعد البيئة الخصبة للمتنفذين في إخفاء جرائم فساد يرتكبونها مستندين إلى أن المعلومات لا يصل إليها أحد.

وبالإضافة إلى ما سبق، تعد قوانين الحق في الحصول على المعلومات شأنا صحفيا أكثر من غيره من التخصصات، نظراً لاتصاله بعالم المعلومات التي يبحث عنها كل صحفي متقصٍّ.

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في استقاء المعلومات في البند التاسع عشر من بنوده الثلاثين. جاء نص هذه المادة على النحو الآتي:

> "لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

(الأمم المتحدة د. ت)

وجاء المشرع الفلسطيني فأعطى المادة المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في القانون الأساسي الفلسطيني الرقم 19 أيضا، وجاء نصها كالآتي:

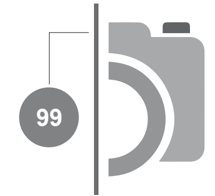
> "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون".

(القانون الأساسي)

في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أعلنت «اليونسكو» يوم 28 أيلول/ سبتمبر من كل عام، يوماً دولياً لتعميم الانتفاع بالمعلومات. وطالبت المنظمة الدولية بإقامة أنشطة احتفالية لهذا اليوم لتعميم المعلومات وأهميتها بالنسبة للمجتمعات البشرية. (اليونسكو 2020)

هناك دول سبقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إقرار قوانين تكفل تدفق المعلومات من مالكيها إلى الجمهور، فمملكة السويد مثلاً أقرت قانونا يسمح للصحفيين بالحصول على المعلومات عام 1766، وبعدها بـ 200 عام، أقرته الولايات المتحدة ثم أستراليا فكندا ونيوزلندا عام 1982. (أبو عرقوب 2015، 6)

حتى نهاية عام 2020، بلغ عدد الدول التي أقرت هذا القانون 128 دولة بينها 6 دول عربية هي حسب ترتيب التوقيع: الأردن 2007، تونس 2011، اليمن 2012، السودان 2015، لبنان عام 2017، المغرب 2018.. (RTI 2020)



وما من شك في أن بعض الدول قد أقرت هذا القانون كنوع من العلاقات العامة في مسعى لتحسين سمعتها أو تخفيف ضغوط المجتمع المدني عليها أو كتلبية لمتطلبات خارجية تسند رغبتها في الحصول على قرض دولي مثلا أو الانضمام إلى هيئة دولية.

حسب مقياس الحق العالمي في المعرفة Global Right to Information Rating (RTI) وهو مقياس رائد عالميا يعنى بقياس قوة الإطار القانوني الناظم لحرية الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها السلطات العامة في كل البلدان التي أقرت قانون حق الحصول على المعلومات، نجد أن الأردن الذي كان أول دولة عربية تقر هذا القانون حصل على 56 نقطة فقط على هذا المقياس المؤلف من 150 نقطة، فيما حصلت تونس على 120، اليمن 103، المغرب 73، لبنان 70، السودان 64.

هذا المقياس يقيم بنود القانون من خلال سبعة مؤشرات هي: حق الوصول، والمجالات الذي يشملها، ومدى سهولة إجراءات طلب المعلومة، وعدد الاستثناءات وحالات الرفض التي يسمح بها القانون، وإتاحة تقديم الطعون على الاستثناءات، والنص على عقوبات بحق حاجبي المعلومات خلافاً للقانون، وتوفير الحماية لمن يتيحون الوصول إلى المعلومات الحساسة، وأخيرا الجهد المبذول من أجل التثقيف والترويج لاستخدام الحق في الحصول على المعلومات. من المهم ملاحظة أن تصنيف RTI يقتصر على قياس الإطار القانوني، ولا يقيس جودة التنفيذ. في بعض الحالات، قد تكون البلدان ذات القوانين الضعيفة نسبياً منفتحة للغاية، بسبب جهود التنفيذ الإيجابية، في حين أن القوانين القوية نسبياً لا يمكنها ضمان الانفتاح فيها إذا لم يتم تنفيذها بشكل صحيح. (RTI–Rating 2020)

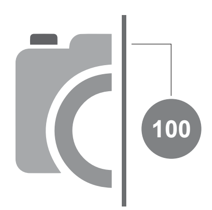
وهذا ما يفسر أن تحتل دولة كأفغانستان المرتبة الأولى على العالم في قوة قانونها للحصول على المعلومات بـ 139 نقطة، فيما تتراجع دول مشهود لها بالنزاهة إلى مراتب متأخرة مثل الدنمارك وفرنسا، حيث تأخرتا عن لبنان بأربع نقاط وتقدمت السودان والأردن على ألمانيا بعشر نقاط للأولى ونقطتين للثانية. (RTI–Rating 2020)

فلسطين لم تقر حتى الآن –»العام 2021»– قانون حق الحصول على المعلومات، رغم أن المجلس التشريعي الفلسطيني ناقش مسودة هذا القانون بقراءة عامة عام 2005، وطوال الـ 16 عاما التي مرت لم تتوقف منظمات المجتمع المدني ومعها نقابة الصحفيين عن مناقشة واقتراح مسودات لهذا القانون، وإعداد أبحاث ودراسات وكتابة مقالات تشرح فوائده، وحاجة المجتمع الفلسطيني إليه، وتنفيذ حملات ضغط ومناصرة لحمل السلطة الفلسطينية على إقراره، ولقد اتخذت هذه الجهود جدية مضاعفة بعد اشتراك الحكومة وهيئة مكافحة الفساد عام 2013 في طرح مسودة معدلة للقانون ونشرها على الموقع الرسمي للحكومة والهيئة بهدف الحصول على تغذية راجعة بشأنها. ولكن ذلك كله لم يدفع السلطة الفلسطينية إلى إعطاء أولوية لإقرار هذا القانون الهام أسوة بالقوانين الأخرى التي صدرت بمراسيم رئاسية.

مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت الذي شارك الأطراف الأخرى في صياغة هذا القانون وتنظيم ورشات العمل للصحفيين بخصوصه في الضفة وغزة أرسل مسودة القانون إلى مركز القانون والديمقراطية في كندا لتقييمه وفق تصنيف RTI سابق الذكر، ووجد المركز أن هذه المسودة قد تحظى بالمرتبة 36 عالميا بحصولها على 92 نقطة من أصل 150 هي العلامة العليا. (Mendel 2013)

إن انشغال منظمات المجتمع المدني مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان، وحكومية على رأسها هيئة مكافحة الفساد، في متابعة المطالبة بقانون حق الحصول على المعلومات، يأتي من إدراك أهمية وحيوية هذا القانون للمجتمع الفلسطيني، فمن شأن إقرار وتطبيق هذا القانون الإسهام في:

محاربة الإشاعات وتوفير الرد الفوري عليها وعلى الأخبار المضللة.



تعزيز الحكم الرشيد، حيث سيشعر كل مسؤول أنه سيكون مساءَلا وأنه لن يستطيع النجاة أو الهرب أو التغطية على أي فساد أو خلل ارتكبه.

تعزيز النزاهة والشفافية، حيث سيتبارى الجميع في جعل المعلومات الواقعة بين أيديهم متاحة أمام الجمهور، ولن يتمكنوا من حجب أية معلومة، إلا إذا كانت مصنفة مسبقاً على أنها سرية وبمبرر قانوني، فالأصل هو إتاحة المعلومة. أما الحجب، فهو الاستثناء الذي يجب أن يكون وجيها ويحق الطعن فيه أمام المحاكم.

تحقيق المساواة بين المواطنين في أكثر من مجال كالمجال الاقتصادي مثلاً؛ فامتلاك شخص ما للمعلومة قد يؤهله للدخول في استثمار تجاري ناجح، وقد يحرم آخرين من المنافسة لمجرد أنهم لم يستطيعوا الحصول على المعلومة.

تلبية حقوق المواطنين في الحصول على معلومات قد تهمم؛ كالتقارير الطبية مثلاً في حال لا سمح الله وقع خطأ طبي لأحدهم، أو نتيجة الفحوصات الصحية لمنتج ما، أو المخاطر البيئية لمشروع سيقام قريباً من منازلهم.

تحسين آليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس، فتوفر المعلومة سيكشف بوضوح عما إذا كان القرار قد اتخذ بطريقة قانونية أم تم فرضه أو تمريره بشكل غير قانوني.

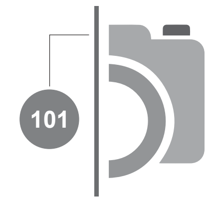
ترسم نتائج تقرير العام 2019 لمقياس الفساد العالمي صورة قاتمة لتفشي الفساد والرشوة والمحسوبية وانعدام المساءلة وتدني ثقة المواطنين بحكوماتهم وبقدرتهم على مواجهة الفساد في ست دول من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي الأردن ولبنان والمغرب وفلسطين والسودان وتونس.

وحسب نتيجة استطلاع ميداني أجري بين شهري آذار/ مارس وآب/ أغسطس 2018 وبين آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر 2019، وشارك فيه أكثر من 6600 مواطن، فإن المواطنين يشعرون بالقلق إزاء الفساد، وفي حين يرى معظمهم أن الفساد يتفاقم، نجد 50% منهم متفائلين إزاء دورهم في إحداث التغيير. (موقع النزاهة الدولية 2019)

ويوصي التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية يوم 11 كانون الأول/ ديسمبر عام 2019، وهو اليوم العالمي لمكافحة الفساد، بأنه يتعين على الحكومات لكسب ثقة المواطنين أن تثبت إرادتها السياسية الجادة والحقيقية لمكافحة الفساد وأن تُرسي مؤسسات تتسم بالشفافية وُتكّرس المساءلة، كما عليها أن تقاضي مرتكبي المخالفات وتفتح الباب أمام إشراك المواطنين ومساهمتهم. ويضيف بأن على الحكومات القيام ببلورة القوانين المتعلقة بالحصول على المعلومات وأن تحرص على فرضها وتطبيقها على نحو فعال، وأن تحترم معايير البيانات المفتوحة عن طريق النشر المسبق للمعلومات المتعلقة بالميزانيات ومكاسب المسؤولين الحكوميين (إقرار الذمم المالية للمسؤولين) وطُرق الحصول على الخدمات الحكومية. وبنشر هذه المعلومات للعلن، يمكن للحكومات أن تتصدى للأخبار الكاذبة وتدعم استناد الصحافة إلى الوقائع. (موقع النزاهة الدولية 2019)

ومن الملاحظ أن الحال في فلسطين التي لم تقر بعد قانون حق حصول على المعلومات مشابه، إن لم يكن أفضل، للحال في الدول الخمس المشمولة بالاستطلاع التي اقرت هذا القانون، فحسب مؤشر تصورات الفساد للعام 2019، لم تحصل أي من الدول الخمس على علامة النجاح، وجاءت نتائج هذه الدول على المؤشر المؤلف من 100 نقطة كالتالي: الأردن 48، تونس 43، المغرب 41، لبنان 28، السودان 16. (موقع النزاهة الدولية 2019)

وبكلام آخر، فإن العوائق أمام جهود مكافحة الفساد وأمام الصحفيين الباحثين عن المعلومات لإنجاز تحقيقات استقصائية عن هذا الفساد موجودة في دول المجموعة، ولا نبالغ إذا قلنا إنها موجودة أيضا بشكل أو بآخر



وبهذه الحدة أو تلك حتى في بعض الدول الديمقراطية، وهو ما يوجب على الصحفيين امتلاك مهارات متقدمة في أساليب البحث عن المعلومة، وتثقيف أنفسهم بالبنود القانونية التي يجب أن يستعينوا بها في سعيهم للبحث عن المعلومات في ظل تأخر السلطة في إقراره. (خضر 2016، 72- 89)

فمثلاً، تحظر المادة 6 من قانون المطبوعات والنشر رقم 9 لسنة 1995 نشر معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن العام أو أسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها أو تدريباتها. كما تحظر نشر وقائع الجلسات السرية للمجلس الوطني ومجلس وزراء السلطة.

وتجرم المادة 124 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 دخول ومحاولة دخول أماكن محظورة قصد الحصول على معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة. وتجرم المادة 126 من ذات القانون من كانت في حيازته وثائق أو معلومات كالواردة أعلاه، فأبلغها أو أفشاها دون سبب مشروع.

وتنص المادة 22 من قانون سلطة النقد رقم 2 لسنة 1997 على سرية المداولات في اجتماعات مجلسه، إلا إذا وافق جميع أعضائه على علنيتها.

وتنص المادة 10 من قانون الأحوال المدنية رقم 2 لسنة 1999 على أن محتويات سجلات الأحوال المدنية سرية لا يجوز الاطلاع عليها لغير صاحب العلاقة إلا بموجب حكم قضائي، ويكون الاطلاع في المكان المحفوظ به السجلات.

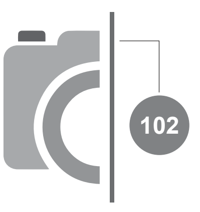
وتنص المادة 105 من القانون الأساسي المعدل على أن جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة أن تكون سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب، وفي جميع الأحوال يتم النطق بالحكم في جلسة علنية.

وتحظر المادة 29 من قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002 على القضاة إفشاء أسرار المداولات أو المعلومات السرية التي يحصلون عليها أثناء تأديتهم لعملهم.

كما نص البند الثاني من المادة 54 من القانون الأساسي على سرية إقرارات الذمة المالية لأعضاء المجلس التشريعي. وبخصوص الوزراء، نصت المادة 80 من نفس القانون على: «1- على رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء. 2- لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي وزير من الوزراء أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة، أو أحد الأشخاص (المعنوية العامة)، أو أن تكون له مصلحة مالية في أي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية أو الإدارية، كما لا يجوز له طوال مدة وزارته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة أو أن يمارس التجارة أو أي مهنة من المهن أو أن يتقاضى راتباً آخر أو أي مكافآت أو منح من أي شخص آخر وبأي صفة كانت غير الراتب الواحد المحدد للوزير ومخصصاته».

كما يحظر البند الخامس من المادة 90 من قانون الخدمة في قوى الأمن على الضباط أثناء الخدمة العسكرية، الإفضاء بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها، أو بمقتضى تعليمات خاصة، ويظل الالتزام بالكتمان قائماً حتى بعد انتهاء الخدمة.

وفي مقابل هذه البنود القانونية التي قيدت نشر المعلومات بدواعي حق الأفراد في الخصوصية ومراعاة النظام العام والآداب أو سلامة الدولة، أو رهنته بقرارات قضائية، نجد بنوداً قانونية أخرى تكفل وتتيح حق الحصول على المعلومات ونشرها. مثلما جاء في البند الثاني من المادة 10 من القانون الأساسي، حيث يحتم عليها احترام حق الإنسان في التماس الأنباء وتلقيها ونقلها بأية طريقة، كما جاء في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.



كما تنص المادة 27 من القانون الأساسي أيضا على كفالة حق الجميع في تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام وعلى حرية هذه الوسائل والعاملين فيها وحظر الرقابة عليها أو فرض القيود عليها، وهو ما يعني ضمنيا تمكين الإعلام من الحصول على المعلومات، إذ إنه لا إعلام ولا حرية دون معلومات، ولأن أكبر قيد يعرقل عمل الإعلام هو حجب المعلومات عنه.

وينص البند الثاني من المادة 73 على أن تكون جلسات مجلس الوزراء موثقة، وهو ما يتيح لنا اعتبار أن كل ما هو خارج التوثيق غير قائم قانونيا وجوبا. ونصت المادة 116 من القانون الأساسي على نشر القوانين فور إصدارها في الجريدة الرسمية، وألا يعمل بها إلا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها.

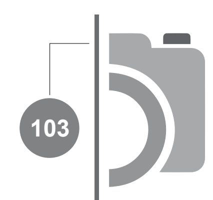
ونصت المادة 3 من قانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة على حق كل شخص في الحصول على المعلومات الرسمية اللازمة للتعرف على الآثار البيئية لأي نشاط صناعي أو زراعي أو عمراني أو غيره من برامج التنمية وفقاً للقانون.

نصت المادة الثانية من قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر على أن الصحافة والطباعة حرتان، وأعطت المادة الثالثة الصحافة حق ممارسة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات، وجاء نص المادة السادسة ليطلب من الجهات الرسمية تسهيل مهمة الصحفي في البحث عن المعلومات كالتالي: «تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها».

مما سبق، وفي ظل استمرار السلطة في الامتناع أو التباطؤ في إقرار قانون حق الحصول على المعلومات، يتوجب على الصحفيين وإلى جانب الاستمرار في الضغط على السلطة لإقرار نسخة عصرية من قانون حق الحصول على المعلومات، عدم التراخي في ممارسة حقهم المشروع في الحصول على المعلومات مستندين إلى الحق الإنساني وإلى ما يتوفر من بنود قانونية وإلى الجوهر والمقصد الطيب الموجود خلف نصوص التشريعات، فارضين على الجميع أن لا صحافة حقيقية دون معلومات.

رابعاً: الشق العملي

- كتابة تقارير عن موضوعات: الذمة المالية ومدى التزام المسؤولين بتسليمها، هيئة مكافحة الفساد ما لها وما عليها، مؤسسة أمان ما لها وما عليها.
- كتابة ملخص لتحقيق استقصائي ناجح.
- كتابة تقارير عن مدى التزام المؤسسات الرسمية بكشف المعلومات على مواقعها الإلكترونية الرسمية، ومدى تجاوبها مع استفسارات الصحفيين.
- إعداد قائمة بالبنود القانونية التي يجب أن يستعملها الصحفي في تحقيقه عن مواضيع محددة مثل: عمالة الأطفال، إدلاء موظفي الأمن بآراء سياسية، التعيينات العليا كتعيين السفراء وقادة أجهزة الأمن ورؤساء الهيئات، بما فيها هيئة مكافحة الفساد.
- البحث في بيانات إحصائية لإيجاد شبهات تصلح لفرضية تحقيق استقصائي.



خامساً: قراءات إضافية

- تقرير «امتلك المعلومة»: الحصول على المعلومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الشفافية الدولية 2013. https://bit.ly/37CNPDz
- حرية الوصول إلى المعلومات في فلسطين، د. أحمد أبو دية، 2013، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان. https://bit.ly/3nyP9Nh
- الجزيرة. دليل أساسي للصحفيين صحافة البيانات، معهد الجزيرة للإعلام https://bi.ly/2LSgD2j
- دليل الصحافة الاستقصائية، 2020، معهد الجزيرة للإعلام https://bit.ly/37y34NZ
- مسودة مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية: مدى. https://bit.ly/3r5GfZA
- صحافة البيانات كيف تستخدم لكشف تأثير كوفيد 19 على المجتمعات، شبكة الصحفيين الدوليين tinyurl.com/ci9zbk6f

قائمة المصادر والمراجع

أبو عرقوب، محمد حسين. 2015. جاهزية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لاستخدام قانون حق الحصول على المعلومات. رام الله: مركز تطوير الإعلام.

الأمم المتحدة. 2013. المواثيق الدولية. May 15. تاريخ الدخول 17 كانون الأول/ ديسمبر 2020. https://bit.ly/3aR0Jht

---. د.ت. نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تاريخ الدخول 10 شباط/ فبراير 2021. https://bit.ly/2Nhgjus

خضر، محمد «محرراً». 2016. مساق الإعلام والقانون. رام الله: مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت.

معهد الجزيرة للإعلام. «د.ت». صحافة البيانات. دليل أساسي للصحفيين. تاريخ الدخول 28 أيلول/ سبتمبر 2020. https://bit.ly/3a3gwe0

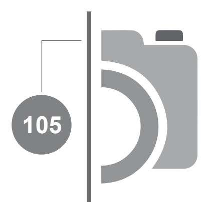
موقع منظمة اليونسكو. 2020. اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات. تاريخ الدخول 28 أيلول/ سبتمبر 2020. https://bit.ly/3rBfWdo

النزاهة الدولية. 2019. «مقياس الفساد العالمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.» تاريخ الدخول 10 شباط/ فبراير 2021. https://bit.ly/3a6X6Vn //:https

Global Right to Information Rating. 2021. Global Right to Information Rating. Accessed 10 February 2021. https://bit.ly/370EmoK

Mendel, Toby. 2013. “Palestinian Right to Information Law Would Rank 36 th Globally.” Accessed 10 Junuary 2021. https://bit.ly/3p7UDyq

RTI-Rating. N.d. “Global Right to Information Rating. Accessed december 15, 2020. https://bit.ly/3tKiGqM



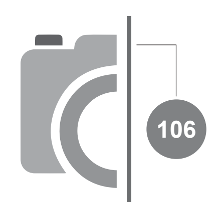
الأسبوع الثامن

السلوك المهني والأخلاقيات في التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد





د. فريد عبد الفتاح أبو ضهير
أستاذ إعلام في جامعة النجاح الوطنية



أولاً: أهداف الأسبوع

- تعريف طلبة الإعلام بالجوانب الأخلاقية الأساسية للصحافة الاستقصائية.
- تحديد أنماط الممارسة الأخلاقية في الصحافة الاستقصائية.
- تدريب الطلبة على استخدام الأساليب الأخلاقية في الممارسة العملية للتحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد.

ثانياً: الخطة التعليمية

يتناول هذا الأسبوع المبادئ الأخلاقية العامة للإعلام التي تتداخل في مختلف الممارسات الإعلامية بما فيها الاستقصاء الصحفي سواء في اختيار الفكرة وتحديد الموضوع، أو أهداف التحقيق وأهميته، وأساليب الحصول على المعلومات، والتعامل مع مصادر المعلومات، ثم إعداد التحقيق الصحفي للنشر، وأخلاقيات الصياغة، ثم نشره.

ويتوسع المُحاضر في عدد من المعايير المهمة في أخلاقيات التحقيق الصحفي ليشمل مفهوم الموضوعية والأمانة والدقة. ويوضح الاستثناءات للمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها، مثل استخدام الخداع، والمصادر المجهولة.

ننصح المحاضرين باعتماد أسلوب التحليل والتفكير النقدي، بحيث يُكلّف الطلبة بتحليل الجوانب الأخلاقية لنماذج من التحقيقات الصحفية، وتنظيم جلسات نقاش للأساليب الأخلاقية التي يجب على الطالب استخدامها في إنجاز تحقيقه.

ثالثاً: الشق النظري

الموضوع الأول:

هل الأخلاق مهمة في الممارسة الإعلامية؟

غنيٌّ عن الذكر أن أخلاقيات الإعلام تتغير حسب الزمان والمكان والقضية والوسيلة، فضلا عن اختلاف المجتمعات ثقافيا. فما هو أخلاقي في مجتمع، قد يكون غير أخلاقي في مجتمع آخر، وما هو مقبول اجتماعيّاً في زمن معين، قد يصبح غير مقبول في زمن لاحق.

إضافة إلى ذلك، فإنه لا يوجد اتفاق على السلوك الأخلاقي بين أفراد المجتمع. لذا، من الطبيعي أن نجد أن هناك اختلافاً بين الصحفيين، بل وبين الوسائل الإعلامية، في تصنيف السلوكيات على أنها أخلاقية أو غير أخلاقية. فمثلا، يعتبر البعض الحياد التام هو مبدأ أخلاقي يجب الالتزام به، في حين يعتبر آخرون أن الانحياز للمظلوم هو الأمر الأخلاقي.

ومن الجدير بالذكر أن اليونسكو وضعت مبادئ دولية للأخلاقيات المهنية الإعلامية في عام 1983، اعتُبِرت دليلا لدول العالم للاستفادة من المفاهيم التي تضمنتها. ولكن لم يحصل إجماع على معايير أخلاقية عالمية إنسانية. (صالح 2005، 146) والمواثيق الأخلاقية الإعلامية لا تعدو كونها مبادئ اختيارية، وقواعد إرشادية للصحفي وللمؤسسة الإعلامية، فهي مواثيق «بلا أنياب». إلا أن لها أهمية قصوى، أولاً كمرجعية مهمة للصحفي وللمؤسسة الإعلامية، وثانيا، أنها تكرر بعض الأمور الواردة في القوانين الخاصة بالنشر، وبالتالي

تمثّل «جرس إنذار» للصحفي ومؤسسته بأن أي تجاوز لتلك المعايير قد يُعرّض صاحبه للمساءلة القانونية.

ومن المبادئ الأخلاقية على الصعيد العالمي، التي ذكرها صالح (2005) في كتابه «أخلاقيات الإعلام»: حفظ السلام والتفاهم الدولي، وعدم التمييز العنصري، والدفاع عن حقوق الإنسان، والتدفق الحر للمعلومات، وحماية الذاتية الثقافية للشعوب واحترام استقلالها، ومحاربة الاستعمار والاحتلال والهيمنة على الشعوب، ومحاربة الفقر والمرض وسوء التغذية، واحترام سيادة الدول واستقلالها، وغير ذلك من المبادئ المتعلقة بالبشرية.

أما في إطار الدولة، فتتضمن المبادئ الأخلاقية احترام السلطات الديمقراطية والدستور والقانون، والحفاظ على النظام العام، والمصلحة العليا للبلاد، وعدم تعريض أمنها للخطر، وحماية الحريات. وعلى مستوى المجتمع، يجب الحفاظ على النسيج الاجتماعي، واحترام قيم المجتمع، ومنع انتشار الجريمة، وكشف الفساد، وحق الجمهور في المعرفة، وحرية التعبير، وإدارة المناقشة الحُرّة.

وأخيراً، فيما يتعلق بالأفراد، يجب الحفاظ على حق الخصوصية، واحترام العدالة من خلال حماية حق الفرد في محاكمة عادلة، وعدم نشر ما يسيء إلى الأفراد، كنشر تفاصيل حوادث الاغتصاب والإعدام والقتل، وحماية الفرد والأسرة من مشاهد الإباحية والجنس، واحترام سمعة الفرد وكرامته. وعلى مستوى الصحافة، يجب إسناد المعلومات لمصادرها، وعدم الخداع أو انتحال الشخصيات، والشفافية في نشر المعلومات الصحيحة، واستخدام معايير التوازن والعدالة والتعددية والدقة في نشر المعلومات، وعدم قبول الرشاوى. (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي 2016، 15)

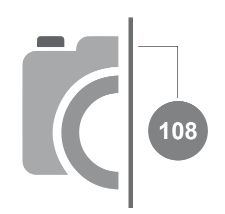
الموضوع الثاني:

الأبعاد الأخلاقية في تعريف التحقيق الصحفي

تُجمع التعريفات التي تناولها الباحثون على أن الصحافة الاستقصائية هي عمل يقوم به الصحفي لمعالجة قضية تهم المجتمع وتحقق مصلحته، والكشف عما يقوم به الأفراد والمنظمات والحكومات من حجب للمعلومات. ويعتبر أراكال (Arackal 1 ,2012) أن التعريف يتضمن قيام الصحفي باختيار موضوع يهم الجمهور للكشف عما يقوم «الآخرون» بإخفائه عن الجمهور. في حين يرى أبو حشيش (2020، 9–10) أن التحقيق هو فن صحفي له خصوصية تتعلق بطرح الحقائق بطريقة موضوعية وعميقة. فهو يبحث في مشاكل المجتمع وأسبابها، ثم البحث عن معالجة لتلك المشاكل، وذلك في إطار مهني وأخلاقي مبني على مهارات مميزة للصحفي.

ويتطلب التحقيق الصحفي، حسب الشرافي (2015، 58) جمع المعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالقضية التي يعالجها التحقيق الصحفي بهدف «كشف المستور»، ومعرفة الأسباب الكامنة وراءها، ومعالجتها، وإظهار الحقائق بشمولية وعمق ودقة. ويضيف هنتر (Hunter 2011b, 10) أن الصحفي يعمل على كشف الحقائق التي يخفيها الشخص أو المنظمة بقصد أو بدون قصد. كما يعمل على تحليل تلك الحقائق وتفسيرها. (معهد الجزيرة للإعلام 2020، 8) ويضيف المحمود (2008، 320–322) أن الصحفي يسعى للتعبير عن رغبات الجمهور والاستجابة لحاجاته ورغباته في معرفة الحقيقة وحل المشكلات.

من هنا، نجد أن التعريف يتضمن إطارا أخلاقيا للقيام بالتحقيق الاستقصائي، واستجابة للقواعد الأخلاقية المتعلقة بتحقيق المصلحة العامة، وبحق الجمهور في المعرفة، من خلال تزويد الناس بالمعلومات والحقائق، وكذلك في الحفاظ على مصالح المجتمع وتلبية حاجاته. (صالح 2005، 194)



الموضوع الثالث:

الأهداف الأخلاقية للتحقيق الصحفي

يفترض البعض أن العثور على المعلومة يؤدي إلى بناء القصة الخبرية. إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون هدفا أخلاقيا، حيث إن المعلومة المجردة لا تقود إلى تحقيق هدف المعرفة والإحاطة بما يدور من أحداث، إنما ينبغي أن يكون الهدف «إخبار القصة» للناس في إطار أخلاقي وسياق ملائم. (Hunter 2011b, 4) فالصحافة الاستقصائية ليست فقط منتجا إعلاميا. إنها خدمة تجعل حياة الناس أفضل. (الزواوي 2017، 21)

وهنا يأتي دور الإعلام، ودور المراسل الاستقصائي، كدور قوي لتحقيق المصلحة العامة ومحاربة الفساد. (Arackal 2012, 1-2) وبالطبع، فإن الصحفي عندما يباشر عمله الاستقصائي يكون له هدف ذاتي، غير موضوعي، وهو الإسهام في إصلاح واقع المجتمع، ومحاربة الفساد. ويكون ذلك من خلال الوصول إلى الحقيقة التي يمكن أن تغير الوضع من خلاله وتخليصه من الفساد. (الزواوي، ص17) فليس هدف التحقيق إظهار الحقيقة للجمهور فقط، (Hunter 2011, 17) ولكن توظيف هذه الحقيقة لإصلاح الواقع ومحاربة الفساد.

وتتمثل القيمة الأخلاقية للتحقيق الاستقصائي بمواجهة التهديدات التي تستهدف رفاهية الناس وحريتهم وحقوقهم الطبيعية، والسعي لتحقيق الفائدة، بشرط أن تكون أصيلة، وذلك في سياق وظيفة «كلب الحراسة» التي تحرس مصالح المجتمع، وتساعد في جعل الحياة أفضل كل يوم. (Hunter 2011, 2, 10)

إن الهدف الأخلاقي من التحقيق ليس البحث عن المشاكل، أو إثبات فرضية يضعها الصحفي بشكل ذاتي، كما قد يتبادر لذهن الصحفي. ولكن الهدف الأخلاقي هو البحث عن الحلول من خلال قصة تمس حياة الناس، (Hunter 2011b 7, 17) والتصدي للفساد والتجاوزات التي تحدث في كل المجتمعات.

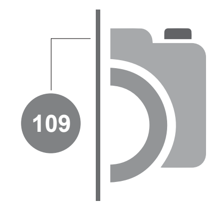
كما أن من الأهداف الأخلاقية للتحقيق الاستقصائي: التأثير في الرأي العام، والسعي لإيجاد اتجاهات جديدة في المجتمع، والإسهام في إظهار قضايا الفساد، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. (المحمود 2008، 321) فهو، على حد تعبير أولمان، (2000، 19) يمثل عنصرا أخلاقيا إضافيا لفضح التصرفات غير السليمة، التي تؤدي إلى انتشار الفساد والتعدي على حقوق الناس وحرياتهم. كما يسعى لكشف انتهاكات القانون والنظام.

الموضوع الرابع:

أخلاقيات اختيار موضوع التحقيق الصحفي

على الصحفي أن يتأكد أن الفكرة التي ينوي القيام بها كتحقيق صحفي مناسبة من حيث الموضوع والأهمية وإمكانية الحصول على المعلومات. وإلا، فإن عليه الاعتراف أنها لا تستحق أن تكون موضوعا لتحقيق صحفي (أولمان 2000، 262). ويفرض عليه الواجب الأخلاقي أن يسأل نفسه: «هل الفساد الذي يقوم بالتحقيق فيه غير مشروع؟ هل ينطوي على عقوبة السجن لمرتكبه؟ أم أنه لا يعدو كونه مخالفات بسيطة وخروجاً عن اللياقة المتعارف عليها؟». (أولمان 2000، 264-265)

ولذلك، فإن المعيار المهم لاختيار موضوع التحقيق الصحفي هو مدى ملامسته لمصالح المجتمع، وأن يحظى باهتمامه. وعليه أن يتنبأ فيما إذا كان الجمهور سيكون راضياً عن القصة الاستقصائية التي تكشف الفساد، وتقترح الحلول، وتستجيب لاحتياجاته. أما الاستقصاء الذي يقتصر على إدانة المشكلة، وتفريغ الغضب على



الفساد والفاسدين، فلن يكون موضع رضا الجمهور، ما لم يصبّ في كشف الفساد واقتراح الحلول المناسبة لوضع حد له. (Hunter 2011, 11) وكلما كان التحقيق ملامساً لشريحة أكبر من الناس، كانت أهميته أكبر، مع الحذر من الانجرار إلى ما يطلبه الجمهور، لأن هدف التحقيق هو كشف الفساد، وليس الاستجابة بالضرورة إلى ما يرغب به الجمهور. (معهد الجزيرة للإعلام 2020، 17)

الموضوع الخامس:

الموضوعية

بالرغم من أن مفهوم الموضوعية هو مفهوم غير مطلق، إلا أن الصحفي يجب أن يحرص في تحقيقه على السعي نحو الموضوعية وعدم التحيز.

إن أخلاقيات اختيار الموضوع بشكل موضوعي، بعيداً عن النزعة الذاتية، (مشارقة 2017، 38) وكذلك الالتفات إلى أهمية التحقيق بالنسبة للمجتمع، تصب في مفهوم الموضوعية، بحيث يقف الصحفي على مسافة متساوية من جميع الأطراف.

وتشمل الموضوعية القبول بالحقائق التي يمكن إثباتها، حتى لو كانت هذه الحقائق تخالف رغبات أو ميول أو توقعات الصحفي. كما تقتضي أن يكون الصحفي مستعدا للاعتراف بأنه كان مخطئا في حال كان بالفعل مخطئا. (الزواوي 2017، 41، Hunter 2011b, 19) والاعتراف بالخطأ يدخل في إطار «الأمانة» التي هي مبدأ مهم من مبادئ الأخلاقيات الإعلامية، فالأمانة تقتضي أن يقوم الصحفي بالعمل الذي يُرضي ضميره، ويضع الأمور في نصابها. وهذا بالطبع يعزز مصداقيته وثقة الجمهور به.

كما أن على الصحفي أن يعرض الحقائق كما هي، **و**ألا يُقدّم النتيجة التي لا يستطيع إثباتها، لأن ذلك سيدخله في مساءلة قانونية. فعرض الحقائق ليس محلاً للمساءلة والعقاب. وبالطبع، يجب عرض الحقائق دون تلوين أو تحريف، أو مبالغة في الوصف، لأن ذلك يُعتبر غير أخلاقي وغير موضوعي. كما أن عرض الحقائق يجب أن يكون متوازنا من خلال ترك المجال لكافة الأطراف ذات العلاقة بالقضية لكي تتحدث. (No author, n.d., 8)

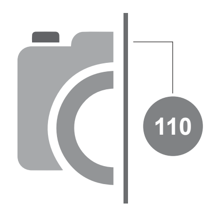
إن الموضوعية في عرض الحقائق، بصرف النظر عمن يتابع ويراقب تلك الموضوعية، تبقى عنصرا أساسيا للموثوقية في الإعلام. فالحقائق تبقى قوية، خاصة تلك التي يسعى البعض لإخفائها عن أعين الناس، ويعمل الصحفي على إظهارها، وليس من الأخلاقي أبداً حذف أو تحريف تلك الحقائق. (Hunter 2011, 16)

الموضوع السادس:

أخلاقيات التعامل مع مصادر المعلومات

من المبادئ الأخلاقية البديهية في العمل الصحفي: إسناد المعلومات إلى مصادرها. وتعني أن الأصل هو ذكر مصدر المعلومة، وإسنادها إلى الشخص الذي زوّد الصحفي بالمعلومات. وبالطبع، هناك استثناءات في حالات معينة، كما سنوضح لاحقاً.

وعلى الصحفي أن ينتبه إلى أن المعلومات ليست كلها سرية، وليس بالضرورة أن تمتنع كل المصادر عن تقديم المعلومات. لكن التحدي حسب هنتر (Hunter 2011b, 32) هو العكس. بمعنى وجود معلومات سرية، على الصحفي أن يحصل عليها، وأن تمتنع بعض المصادر عن تقديم المعلومات، وبالتالي على الصحفي أن يجد



الطرق المناسبة للحصول عليها. إلا أن الواجب الأخلاقي يحتم على الصحفي ابتداءً الوصول إلى المصادر المفتوحة التي توفر المعلومات، كالمصادر الحكومية، والمكتبات، والوثائق المتاحة (ربما على الإنترنت الذي وفّر كمّاً هائلاً من المعلومات والبيانات)، (الشرافي 2015، 61) وكذلك المؤسسات الخاصة والعامة التي تنشر بياناتها، فالمصادر المفتوحة هي مصدر قوة للصحفي، ولا تحتاج إلى عناء للتأكد منها، وهذا يُوفّر على الصحفي الجهد في إجراء مقابلات للسؤال عن: ما الذي حدث؟ فكلما زاد عدد المصادر، كان التحقيق قويّاً، لأنها تُعزّز الحقائق التي يقوم عليها التحقيق. (معهد الجزيرة للإعلام 2020، 38)

لكن على الصحفي أن يسعى لتفسير المعلومات والوثائق، حيث قد تحتاج إلى خبراء لتفسيرها، مثل النصوص القانونية؛ تحسّباً من حرف مسار التحقيق الصحفي، أو سوء تقديم الفكرة. لذا، يجب وضع الحقائق والوثائق في سياقها، والسعي لفهمها على الوجه الصحيح. (Hunter 2011b, 35)

صحيح أن الصحافة التقليدية تعتمد على المصادر الرسمية بشكل كبير، إلا أن المعلومات التي توفرها هذه المصادر ليست بالضرورة موثوقة تماماً، فالمصادر الرسمية تسعى لتقديم روايتها التي تمثّل طرفاً واحداً. لذلك، فإن الأخلاقيات الصحفية بشكل عام، وأخلاقيات التحقيق بشكل خاص، تفرض على الصحفي القيام بجمع المعلومات بنفسه من كافة الأطراف. إن هدف الصحفي هنا هو تقديم صورة حقيقية لما يحدث، صورة تكشف الفساد وتُظهر ما يحدث وراء الخبر «الموضوعي» الذي يعتمد على المعلومات والتصريحات الظاهرة «السطحية»، لكي يصل إلى تلك التي يتم إخفاؤها عن المواطن. (Hunter 2011b, 8)

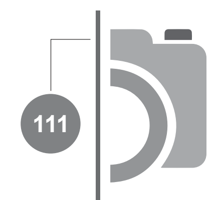
أما المعلومات الموجودة في «عقول البشر» فتحتاج إلى أساليب فنية لاستخراجها، شرط ألا تؤذي تلك المصادر، ولا تسبب مشكلة لأمنهم الشخصي. ولا ينبغي أن يفكّر الصحفي بأن الذين يمتنعون عن تقديم المعلومات هم «أغبياء». (Hunter 2011b, 38) فالصحفي يجب أن يرى الصورة من زاوية تلك المصادر، وأن يعي أن لديهم أسباباً قوية لعدم تقديم المعلومات؛ فهم لا يثقون بقدرة الصحفي على تحمل مسؤولية نشر تلك المعلومات، ووعيه بخطورتها على حياتهم.

كما أن على الصحفي أن يدرك أنهم ربما يرغبون في تقديم المعلومات، لكن التردد يمنعهم. وهنا يأتي دور الصحفي في استخدام الأساليب الفنية التي تجعلهم يطمئنون، ويحملهم على تقديم المعلومات. وتمثل الأساليب الفنية في إشعارهم بالفخر، في حال كانت هذه المعلومات تعزز مكانتهم في المجتمع، أو تخفيف الألم، في حال كان نشر تلك المعلومات يرفع عنهم الظلم ويكشف الفساد الذي كانت تلك المصادر ضحايا له، بالإضافة إلى إشعارهم بالأمان من خلال غرس الثقة لديهم بقدرتك على التعامل مع تلك المعلومات بمهنية ووفق أسس أخلاقية. (Hunter 2011b, 40)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القاعدة التي يحتاجها الصحفي في الحصول على المعلومات من مصادرها هي عدم الاعتماد على حُسن النية، حيث إن الكثير من المصادر قد تزوده بمعلومات كاذبة. (Hunter 2011b, 9) كما أن الاعتماد على معلومات من مصادر ثانوية (كأن يقوم المصدر بتزويد الصحفي بمعلومات منقولة عن شخص آخر، أو منقولة عن وثيقة لم يطلع عليها الصحفي) قد تكون مغلوطة. (الزواوي 2017، 161) ولذلك، فإن الواجب الأخلاقي يحتّم عليه التوثق من المعلومات قبل اعتمادها وإعدادها للنشر، كأن يبحث عن الوثيقة، أو يتأكد من صحة المعلومة من مصادر أخرى.

ومن المبادئ الأخلاقية الأساسية في الحصول على المعلومات: عدم سرقة المعلومات، وعدم انتحال الصحفي لشخصية غير صحفية، وعدم تصوير شخص دون إذنه، وعدم الاعتماد على مضمون وثيقة غير أصلية (كالاعتماد على صورة الوثيقة مثلاً)، وعدم قبول رشاوى (أو هدايا) من أي مصدر. (الزواوي 2017، 191) فإلى جانب أن هذه الممارسات غير أخلاقية، فإنه يعاقِب عليها القانون.

إلا أنه توجد استثناءات لهذه الأمور، ما سيتضح لنا لاحقا.



الموضوع السابع:
أخلاقيات المصادر المجهولة

ذكرنا أن القاعدة الأساسية في النشر هي إسناد المعلومة إلى مصدر معلوم، بحيث يجب ذكر المصدر من حيث المبدأ. (مدونة السلوك المهني) وبشكل عام، لا يسمح القانون بالمصادر المجهولة على اعتبار أن ذلك يخل بمبدأ الموضوعية والنزاهة (الزواوي 2017، 196). إلا أن القواعد الأخلاقية تقول إنه يمكن إخفاء المصدر في بعض الحالات، وخاصة إذا طلب المصدر عدم ذكر اسمه، وإذا كان ذلك يشكّل خطورة عليه (Hunter 2011b, 9)، بشرط أن تكون المعلومات صحيحة. وهنا، على الصحفي الالتزام بما تم الاتفاق عليه معه (الزواوي 2017، 79)، وعليه أيضاً أن يكون حذراً في الاتصال به، بحيث لا يكشف مسؤوله ذلك، وبالتالي يتعرض للأذى. كما أن على الصحفي اختيار المكان المناسب له لإجراء المقابلة. وعليه ألا يترك دليلا على شخصية المصدر، كأوراق المذكرات والتسجيلات. وتتم الإشارة للمصدر بـ«الشخص أ» أو «الشخص ب» مثلا. (Hunter 2011b, 43)

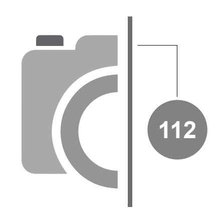
إن الشرط الأساس في إخفاء المصدر هو صحة المعلومات. فالصحفي هو المسؤول أمام القانون عن مصداقية المعلومات. (الزواوي 2017، 192) وهنا يأتي دور الصحفي في التحري عن المعلومات التي يحصل عليها. (مشارقة 2017، 90) ولحلّ هذه المشكلة، على الصحفي أن يبحث عن مصدر آخر، أو يسعى للحصول على وثيقة تُثبت ما قاله المصدر. إن الاعتماد على المصادر المجهولة يضع مصداقية الصحفي في خطر، وسيكون الخطر مؤكّداً عندما تكون المعلومات خاطئة. (الزواوي 2017، 88)

على الصحفي أن يُدرك أن المصدر الذي يطلب عدم الإفصاح عن اسمه سببه الأساسي الخوف من تعرّضه للخطر، وتحديدا فيما يتعلق بالمعلومات الحساسة التي تتعلق بالفساد. والطريقة الوحيدة لحماية هذا المصدر، وفي الوقت نفسه الوفاء بحق الجمهور في المعرفة، هي إبقاؤه مجهولاً. وقد أخذت محاكم دولية في الاعتبار أن الكثير من المعلومات المهمة لن تصل إلى الجمهور في حال عَجِزَ الصحفيون عن ضمان سرية المصادر. وحتى في حال كانت تلك المصادر معروفة للصحفي، فيجب عليه حمايتها وعدم الإفصاح عنها. (United Nations Office on Drugs and Crime. 2013, 24)

على الصحفي الالتزام بسرية المصدر ضمن الشروط التي ذكرناها آنفا (مدونة السلوك المهني)، حتى لو أدى ذلك إلى سجنه. أما إذا كان غير قادر على الوفاء بذلك، فعليه عدم نشر المعلومات التي يحصل عليها منه ابتداءً، وإلا فإنه سيفقد المصداقية، ويدخل في مشكلة أخلاقية تُفقده ثقة مصادره به. (No author, n.d., 13)

كما أن على الصحفي ألا ينشر المعلومات التي يطلب المصدر عدم نشرها، وعليه أن يبحث عن مصدر آخر. وبإمكانه بالطبع أن يسأل المصدر عن إمكانية الحصول على تلك المعلومات من مصادر أخرى. ومن المهم أن يتذكّر الصحفي دائما أن إحجام المصدر عن تقديم المعلومات، أو اشتراط عدم ذكر اسمه، أو طلبه عدم نشر بعض المعلومات، إنما هو الخوف من المخاطر التي قد تتهدد وظيفته أو سلامته وسلامة أسرته. (Hunter 2011b, 49)

وفي ذات السياق، يجب على الصحفي أن يتجنب ذكر ما يمكن أن يدلّ على المصدر الذي يطلب عدم نشر اسمه، سواء في التحقيق، أو في مقابلاته مع أشخاص آخرين. ويجب على الصحفي أن يتحرّى دائما الدقة، وصحة المعلومات (مدونة السلوك المهني)، ومطابقة ما يقوله المصدر الذي يطلب عدم ذكر اسمه بما قاله مصدر آخر موثوق (Hunter 2011b, 49)، فضلاً عن النقد الداخلي للمضمون، بمعنى قيام الصحفي بفحص مدى منطقية المضمون وملاءمته لسياق التحقيق، فلا يُعقل أن يقبل الصحفي معلومة من مصدر حول اختلاس مسؤول لمليارات الدولارات في دولة لا تتجاوز ميزانيتها المليار دولار.



الموضوع الثامن:

متى يكون التحايل للوصول إلى المعلومات أخلاقياً؟

يلجأ الصحفيون إلى استخدام الخداع في بعض الأحيان، وبخاصة حين يتعذر عليه الحصول على المعلومة بشكل مباشر وبالأساليب القانونية والأخلاقية. وقد ذكرنا آنفاً أن المبادئ الأخلاقية تنص على مفاهيم الصدق والأمانة، والسعي للحصول على المعلومات بالطرق المشروعة، إلا أن الخداع هو استثناء من القواعد العامة.

يشير الزواوي (2017، 166) إلى أن الصحفي قد يضطر لإخفاء هويته الصحفية في الظروف والمناطق الخطرة للحصول على المعلومات، كأن ينتحل شخصية عامل على قارب ينقل مهاجرين إلى أوروبا لأن المهرّبين والمهاجرين لن يسمحوا للصحفي بالتواجد معهم، إلا أن الخداع الذي يصل إلى «التوريط» ليس أخلاقيا. (No author, n.d., 14) فمثلا، لو لجأ الصحفي لإخفاء الكاميرا لكشف عملية رشوة لشرطي، فإن القضاء سيعتبر عمل الصحفي غير مشروع، وأن الشرطي تعرّض للتوريط، وليس لكشف عملية فساد ربما لم تحدث من قبل. ويُسمح بإخفاء الكاميرا والميكروفون في حالات استثنائية جدا، وكذلك الأمر فيما يتعلق بقيام الصحفي بدفع مبلغ لقاء الحصول على معلومات. (Laličić 2014, 27).

ويُبرر الباحثون والخبراء الخداع الذي قد يحدث في حالات استثنائية، بارتباطه بمعيار «المصلحة العامة». ويرى هؤلاء أنه يجب استنفاد الوسائل الأخرى للحصول على المعلومة قبل اللجوء للخداع، وأن هذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على المعلومات. وعلى الصحفي أن يكشف عن الأساليب التي استخدمها لهذا الهدف، وأن يُثبت أن المعلومات التي حصل عليها تمنع ضرراً أكبر من ضرر الخداع. (No author, n.d., 14)

ومن الضروري الانتباه إلى أن هناك محاذير لاستخدام الخداع، كأن يمثّل الخداع خطرا على الناس أو على الصحفي نفسه في حال انكشف أمره.

وهناك نماذج كثيرة للخداع، مثل الانتحال، وسرقة الوثائق، واختراق أجهزة الحاسوب والبيانات الشخصية وبيانات المؤسسات، وكذلك التصوير السرّي، والتسجيلات السريّة. (مدونة السلوك المهني) وكلّها تخضع لنفس المبدأ، وهو المصلحة العامة، وعدم التسبب بالأذى للناس، وأن تكون المعلومات ذات أهمية كبيرة تفوق أهمية عدم الخداع، وأن يكون الصحفي قد استنفد كافة الأساليب الأخرى للحصول على المعلومات، وألا يكون التسجيل السرّي في أماكن يحميها القانون، مثل الأماكن الخاصة. وعلى الصحفي أن يخطط جيدا بالتنسيق مع المحرر لهذا الأمر، وأن يضع خطة طوارئ في حال تم كشفه أثناء الخداع أو أثناء التسجيل السرّي. (معهد الجزيرة للإعلام 2020، 72)

الموضوع التاسع:

ملاحظات أخلاقية قبل النشر

على الصحفي الانتباه إلى أن الأخطاء التي يتضمنها التحقيق قد تعرّضه لمواقف حرجة، أو مساءلة قانونية، أو تُفقده وتُفقد مؤسسته المصداقية، والعكس صحيح، فالتحقيق الجيد المستند إلى أسس أخلاقية يؤدي إلى زيادة المصداقية له ولمؤسسته، ويحميه من المقاضاة. (Hunter 2011b, 9–10)

وتبدأ العملية بالتأكد من أن التحقيق يخدم المصلحة العامة، أي يؤدي إلى تحسين حياة الناس ويخدم مصالحهم، ويمنع الفساد، وهذا هو مفتاح الدفاع ضد أي هجوم قانوني. (No author, n.d., 23, Hunter 2011b, p.12) ثم يقوم الصحفي بعد ذلك بالتحقق من المعلومات، ومن التوثيق من المصادر التي تؤكد

الحقائق، والبحث عن الأخطاء، وتصحيحها، وإزالة أية عبارات «عدوانية» قد تسيء إلى بعض أطراف القضية. (الزواوي 2017، 160) وهنا، على الصحفي أن ينتبه إلى أهمية التجرّد، والبُعد عن أية إشارات من شأنها أن تنتهك القانون، كالتشهير أو تشويه السمعة، أو إخفاء بعض المعلومات، وتعرّضه بالتالي للمساءلة القانونية. (الزواوي 2017، 162، 192، أولمان 2000، 86) فيجب على الصحفي عدم الخلط بين التحقيق الصحفي المهني والمشاعر الشخصية، فقد يؤدي ذلك إلى مقاضاة الصحفي.

وحتى يضمن الصحفي ذلك، فإن الواجب الأخلاقي يفرض عليه الاستعانة بزميل أو محرر، أو حتى محامي المؤسسة الإعلامية، لمراجعة تحقيقه قبل النشر، والتأكد من خلوه مما قد يتعارض مع القانون. كذلك عليه الاحتفاظ بالوثائق والأدلة والتسجيلات التي تدعم تحقيقه الصحفي وكشفه للفساد، لكي يُظهرها في المحاكم في حال تمت مقاضاته. وبالطبع، يحتاج كذلك للاحتفاظ بأسماء وعناوين الشهود. عليه أن يحتفظ بكل ذلك في مكان آمن، وأن يحتفظ بنسخ احتياطية من تلك الوثائق والمعلومات. (No author, n.d., 8)

وحتى يتجنب الصحفي أية إشكاليات قد تحدث بعد النشر، فإن الواجب الأخلاقي هو إعطاء فرصة للمصادر والمتهمين بالفساد للرد والتعليق. فقد تكون لديهم معلومات أو مبررات لما يحدث. وحتى لو لم يرد أحد الأطراف على اتصاله، فعلى الصحفي أن يشير إلى أنه تواصل معه، ولكنه رفض التعقيب «علما بأن عدم الرد لا يعني التجريم». (Hunter 2011b, 78) إن مواجهة المسؤولين قبل النشر بأهم الحقائق التي توصل لها التحقيق الصحفي هي أمر مهم، حتى لا يُفاجأ الصحفي بردود الفعل. وهي فرصة لكشف جانب من الحقائق، ومواطن الكذب والتضليل التي صرّح بها من يمارسون الفساد.

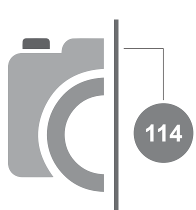
الموضوع العاشر:
أخلاقيات الصياغة والنشر

هناك أمور مرتبطة بأخلاقيات المهنة في صياغة التحقيق، بحيث لا يترك ثغرات يمكن أن تتسبب بضعف تحقيقه، أو تفتح مجالا لمقاضاته أو تعرضه لأي نوع من المساءلة أو التشكيك بالنتائج التي توصل لها. فمن المهم أن يعمل على ترتيب الحجج والبراهين بشكل منطقي، ويعرضها بأسلوب مقنع. وهذا يعني بالضرورة تجنّب السرد الإخباري والإنشائي. كما أن الربط بين أجزاء التحقيق، والتسلسل في عرض الأفكار، وتجنّب المصطلحات الغامضة، أو الأرقام غير الدقيقة هي من الأمور الواجب مراعاتها. ومن البديهي الانتباه إلى أن نص التحقيق يتضمّن الرأي والرأي الآخر، وأن الصحفي مارس أقصى درجات الحياد في عرضه للآراء، وعمل جاهدا على استخدام الصور الملائمة لموضوعه وفق أسس أخلاقية. (المحمود 2008، 332–334)

ويضيف الزواوي (2017، 194–195) ضرورة عدم المبالغة في عرض المادة الإعلامية، وعدم استخدام عبارات تهكّمية أو ساخرة ضد أي طرف،؛ لأن ذلك قد يفتح الباب أمام مخاطرة مقاضاة الصحفي وردة الفعل الغاضبة من قبل المصدر. وعلى الصحفي أيضا أن ينشر الأقوال والآراء دون تحريف، وبذات المقاصد والمعاني التي ذهب إليها المصدر، وعدم عرض أية أقوال أُخِذت بالخداع، لأن كل ذلك يخلّ بأخلاقيات المهنة، وقد يعرّض الصحفي للمساءلة القانونية. (Hunter 2011b, 78)

والأصل في الصياغة اعتماد أسلوب الاقتباس من المصدر، فعبارات المصدر تعبّر تماما عما يقصده هو، ولن يكون بإمكان الصحفي أن يعبّر بشكل أفضل منه. (Hunter 2011b, 71) إن استخدام كلمات المصدر هو أمر أخلاقي بامتياز، حيث إن الصياغة بطريقة مختلفة قد تُدخل الصحفي في مشكلة أخلاقية هي «التحريف».

ويجب على الصحفي عدم «شخصنة» التحقيق في الصياغة، بحيث يظهر وكأنه يستهدف شخصاً بعينه. بل



ينبغي التركيز على القضية. وتكون الشخصنة من خلال ذكر شخص معين بشكل متكرر بشكل غير مبرر .(Hunter 2011b, 70)

ومن التحديات الأخلاقية عند نشر التحقيق: تدخّل المحرر في الصياغة، وبخاصة صياغة العنوان. فالصحفي هو المسؤول عن التحقيق وعن اختيار العنوان الذي يعكس المضمون. (الزواوي 2017، 177) وليس من الأخلاقي أن يتم نشر التحقيق بشكل لا يوافق عليه الصحفي.

وفي المراحل الأخيرة من إعداد التحقيق للنشر، قد يواجه الصحفي تحدياً أخلاقياً من نوع آخر، وهو إمكانية اتصال المدعي العام (أو أي مسؤول في الحكومة) يطلب عدم النشر بذريعة أن نشره قد ينبّه المجرم لما ينتظره من مساءلة وعقوبة، وبالتالي تحول دون اعتقاله. (No author, n.d., 17) وهنا يكون الصحفي في موقف حرج، بعد كل الجهد الذي بذله في إجراء التحقيق. ولحلّ هذه المشكلة يجب التأكيد على مفهومين أخلاقيين مُهمّين: الأول، «حرية النشر» وحق الجمهور في المعرفة، بما يتضمنه ذلك من محاربة الفساد وكشف الحقائق للجمهور. والثاني، «حماية مصالح المجتمع» ومنع الإضرار بمصلحته. وبالطبع، فإن حماية مصالح المجتمع مرجّحة على حرية النشر. لذا، على الصحفي أن يرجّح أحد الأمرين على الآخر، بحيث تتحقق المصلحة الأكبر للمجتمع. ولا شك أن الصحفي (ومؤسسته الإعلامية) تأخذ في الاعتبار احتمال منع النشر بهدف حماية شخصيات معينة، أو منع نشر تجاوزات لبعض المسؤولين. إلا أن الواجب الأخلاقي هنا هو ترجيح المصلحة، والاستعداد في حال النشر لأية مقاضاة قد يتعرض لها الصحفي ومؤسسته الإعلامية. ويحتاج في هذه الحالة إلى امتلاك المبررات القانونية التي تعزز قيامه بالنشر، وعدم انصياعه لطلب المدعي العام أو المسؤولين في الحكومة. وفي حال تسبّب النشر بأضرار للمصلحة العامة، فإن الصحفي ومؤسسته يتحملون كامل المسؤولية أمام القضاء والرأي العام.

الموضوع الحادي عشر:

أخلاقيات الصورة والفيديو

تُمثّل الصورة والفيديو سلاحاً مهمّاً للصحفي للدفاع عن مصداقية نشر الصحفي لتحقيقه، ويمثّل دليلا على الفساد الذي يتناوله في تحقيقه، حيث مثّلت الصورة في الماضي دليلا قاطعا على صحة المعلومات التي ينشرها الإعلام. إلا أن التطور التكنولوجي أفسد هذا الأمر إلى حد كبير، وأفقد الصورة قيمتها الأخلاقية، حيث أصبح من السهل على أي شخص التلاعب بالصور، سواء بالألوان، أو التعديلات على عناصر الصورة. (المشاقبة 2012، ص127)

من هنا، فإن التوثق من أصالة الصورة هو مبدأ أخلاقي ليس محلّا للجدل، والتلاعب بها باستخدام الحاسوب هو أمر غير أخلاقي، وغير مقبول. (مدونة السلوك المهني)، وما ينطبق على الصورة الثابتة، ينطبق أيضا على الفيديو.

ويلجأ الصحفيون في بعض الأحيان إلى استخدام صور متعلقة بالتحقيق الصحفي من الإنترنت، وهذا أمر مقبول وفق معايير أخلاقية لا بد من الالتزام بها، ومن ذلك احترام مبدأ حقوق النشر والملكية الفكرية. فمن المعلوم أن محركات البحث على الإنترنت تضع تعليمات واضحة لاستخدام الصور والفيديو، بحيث تحدد الاستخدام الشخصي، والاستخدام التجاري، وغير ذلك من الشروط.

كما أنه يُحظر التصوير السرّي لتدعيم التحقيق، فالأصل هو أن يقوم الصحفي بالتصوير في مكان ظاهر، بحيث يوافق الشخص على تصويره وعلى نشر الصورة. ولو افترضنا أن الصحفي قام بتصوير سرّي، أو حصل على صورة من مصدر ما، فإن النشر يجب أن يكون بموافقة الأشخاص الذين يظهرون في الصورة.

(صالح 2005، 404–405)

كما يُمنع الصحفي من استخدام ما يُسمّى «الضوء الزائف». والضوء الزائف هو وضع صورة شخص في سياق غير ملائم وغير متصل بموضوع التحقيق. فمثلاً: لو قام الصحفي بنشر تحقيق حول الفساد في الشرطة، فلا يجوز نشر صورة لشرطي يسير في الشارع مع التحقيق، لأن الصورة ستوحي للقارئ بأن الشخص الذي يظهر في الصورة هو المقصود بالفساد. ومن المعلوم أن الصحفيين يقومون عادة بوضع صورة عامة على الخبر أو التحقيق الصحفي، الأمر الذي يقتضي الحذر والانتباه. (صالح 2005، ص406)

كذلك، لا يجوز بالمطلق اجتزاء الصور، باقتطاع مشهد أو جانب من الصورة، لدفع الجمهور لاتخاذ موافق معينة. ومن الأمثلة المعروفة في هذا السياق، تصوير رجال شرطة مسلحين في مشهد عام في الشارع، واقتطاع جزء من الصورة تُظهر سلاح الشرطي وكأنه مصوّب نحو طفل.

الموضوع الثاني عشر:

الإطار القانوني للصحافة الاستقصائية

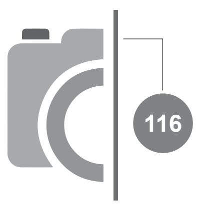
في دراسة نوعية أعدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) حول الثقافة القانونية للإعلاميين الاستقصائيين (2018)، بالرغم من نص قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني على حرية الصحافة، وحق المواطنين بالاطلاع على المعلومات، إلا أن القانون تضمن عبارات فضفاضة، ولا تحدد بشكل قاطع حرية الحصول على المعلومات ونشرها. (7–8) وكذلك الحال بالنسبة لقانون الجرائم الإلكترونية، الذي تضمّن عبارات فضفاضة، مثل «تعريض سلامة الدولة، أو نظامها العام، أو أمنها الداخلي أو الخارجي للخطر». وقد وصفه القانونيون بأنه «قانون مكمل لقانون العقوبات نظرا لاحتوائه على العديد من المواد ذات الطابع العقابي. (9)

وقد تضمنت الدراسة عددا من الأطر القانونية المهمة التي تُعدّ معالم واضحة للصحفي الاستقصائي، وتُسهم في ضمان إجراء التحقيق الصحفي ضمن الضوابط القانونية والأخلاقية. ففيما يتعلق بجمع المعلومات، أشارت الدراسة إلى حظر جمع المعلومات بطرق غير مشروعة، كالسرقة أو تقديم الهدايا والرشاوى. (مدونة السلوك المهني) وحظر التجسس والتصوير بدون إذن. (10)

وفيما يتعلق بالمعلومات، فإنه لا يجوز نشر الوثائق والمعلومات السرية، سواء العامة أو الخاصة، مع إمكانية نشر المضمون «وليس الأصل» مع الحفاظ على سرية المصدر الذي هو حق من حقوق الصحفي. أما نشر التسجيلات السرية «بدون إذن القاضي أو النائب العام»، فهو مخالف للقانون. وفي مجال صياغة التحقيق، فإنه لا يجوز الاتهام بشكل مباشر أو المبالغة في العبارات. كما لا يجوز التهكم والسخرية، وكذلك شخصنة القضية والذم والقدح. وقد أجاز القانون حق الرد، الذي هو حق من حقوق الأطراف المختلفة. (10–11)

وقد أظهرت دراسة ميدانية تضمنتها دراسة (أمان) أجريت على الصحفيين الاستقصائيين في قطاع غزة، أن حوالي ثلثي المبحوثين لديهم معرفة بالقوانين الناظمة للصحافة الاستقصائية، وأن نصف العينة يدققون تحقيقاتهم ذاتيا، في حين يلجأ البقية لاستشارة محامٍ أو إحدى مؤسسات المجتمع المدني. وأشارت الدراسة إلى أن ثلاثة أرباع المبحوثين تقريبا لديهم معرفة بكيفية توثيق التحقيق الاستقصائي، التي هي نتيجة الخبرة التراكمية. (12–15)

وأظهرت الدراسة تناقضاً في مسألة الرشاوى للحصول على معلومات، إذ رفض 96% من المبحوثين اللجوء إلى الرشاوى، في حين وافق أكثر من 80% على إعطاء إكراميات أو هدايا للحصول على المعلومات، في



إشارة واضحة إلى عدم تفريقهم بين الرشوة والإكرامية أو الهدية. وفيما يتعلق بجرائم السب والقذف، أظهرت النتائج أن أقل من ثلثي المبحوثين ليست لديهم دراسة قانونية عن هذه المسألة، وهو ما يُفسّر المتاعب التي يتعرض لها الصحفيون الاستقصائيون في هذا المجال. (15–16)

إن الوعي بالنصوص القانونية التي تُحدد ضوابط العمل الاستقصائي يُعدُّ ركيزة أساسية في العمل الصحفي الاستقصائي، ويتضح من نتائج الدراسة المذكورة أن قيام الصحفي الاستقصائي بعمله دون إدراك للمحاذير القانونية من شأنه أن يُوقع الصحفي بالمشاكل التي تضعه في دائرة الاتهام، وتضع تحقيقه في إطار الإساءة إلى المجتمع وإلى أطراف القضية التي يتناولها التحقيق.

رابعاً: الشق العملي

نقترح أن يخوض الطالب في تفاصيل الممارسة الأخلاقية في التحقيق الصحفي من خلال واحد أو أكثر من النشاطات الآتية:

- يقوم الطالب باختيار تحقيق صحفي، وتحليل التحديات الأخلاقية التي لاحظها في هذا التحقيق. وهنا، يتم حثّ الطالب على التفكير النقدي، وتحديد الخيارات التي أُتيحت للصحفي الذي أعدّ بذلك التحقيق، وأسباب اختياره لسلوك معين في إنجاز تحقيقه.
- استضافة صحفي متخصص في مجال الاستقصاء، وله باعٌ طويل في الصحافة الاستقصائية، بحيث يعرض على الطلبة تجاربه، ويشرح لهم الإطار الأخلاقي الذي أنجز أعماله من خلاله. ويناقش الطلبة الصحفي، بأسلوب نقدي، كل ما يتعلق بالخطوات التي قام بها من الناحية الأخلاقية، الأمر الذي يؤدي إلى نقل تجارب الصحفي للطلبة من جهة، وينقل الطالب إلى المجال الميداني في أخلاقيات الصحافة الاستقصائية.
- بناء غرفة أخبار افتراضية (أثناء إحدى المحاضرات)، ويقوم الطلبة والمحاضر باقتراح بنود مدونة سلوك للتحقيقات الصحفية بالاعتماد على المواد التي اطلعوا عليها في هذا الأسبوع الدراسي.
- تكليف الطلبة بمراجعة مدونة سلوك للنقابة الفلسطينية أو للنقابات والاتحادات الإقليمية أو العالمية وكتابة تلخيص لها وتسليمها للمحاضر للتقييم.

خامساً: قراءات إضافية

- الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة، الثقافة القانونية للإعلاميين الاستقصائيين (ورقة بحثية لائتلاف أمان). 2018. https://bit.ly/3nPScRm
- معهد الجزيرة للإعلام. 2020. دليل الصحافة الاستقصائية. قطر. معهد الجزيرة للإعلام.
- مدونة السلوك المهني الإعلامي– نقابة الصحفيين الفلسطينيين https://bit.ly/2VJ9cMC
- مشارقة، صالح (محرراً). 2017. أخلاقيات الإعلام. https://bit.ly/34D9d9E
- أولمان، جون. 2000. التحقيق الصحفي: أساليب وتقنيات متطورة. ترجمة ليلى زيدان. القاهرة. الدار الدولية للنشر والتوزيع.



- الزواوي، محمود، ورنا الصباغ (محررون). 2017. على درب الحقيقة: دليل «أريج للصحافة الاستقصائية العربية. ط3: شبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج).
- صالح، سليمان 2005، أخلاقيات الإعلام. ط2. الإمارات العربية المتحدة. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- Laličić, EditorLado ed. al.. 2014. Training manual: reporting on cor-ruption and investigative journalism. Belgrade. Council of Europe Of-fice in Belgrade.
- Ethical journalism Network https://ethicaljournalismnetwork.org/
- ETHICNET https://bit.ly/2L48FTd

قائمة المصادر والمراجع

أبو حشيش، حسن. 2020. التحقيق الاستقصائي: من الفكرة إلى الصياغة. ط2. غزة: بدون دار نشر.

الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة، الثقافة القانونية للإعلاميين الاستقصائيين (ورقة بحثية لائتلاف أمان). 2018. https://bit.ly/3nPScRm

أولمان، جون. 2000. التحقيق الصحفي: أساليب وتقنيات متطورة. ترجمة ليلى زيدان. ط1. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

الزواوي، محمود، ورنا الصباغ (محررون). 2017. على درب الحقيقة: دليل «أريج للصحافة الاستقصائية العربية. ط3: شبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج).

السنجري، بشرى داود سبع. د.ت. إشكاليات ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق- دراسة ميدانية. بغداد: جامعة بغداد.

الشرافي، محمد صابر. 2015. واقع الصحافة الاستقصائية في الصحف الفلسطينية "دراسة تحليلية وميدانية مقارنة". رسالة ماجستير غير منشورة. غزة. الجامعة الإسلامية.

صالح، سليمان 2005، أخلاقيات الإعلام. ط2. الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

المحمود، جمال الجاسم. 2008. التحقيق الصحفي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 24 – عدد 2: 307-344.

مدونة السلوك المهني الإعلامي- نقابة الصحفيين الفلسطينيين https://bit.ly/2VJ9cMC

مشارقة، صالح (محرراً). 2017. أخلاقيات الإعلام. https://bit.ly/34D9d9E

المشاقبة، بسام عبد الرحمن. 2012. أخلاقيات العمل الإعلامي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. 2016. أخلاقيات ومبادئ العمل الصحفي والإعلامي. القاهرة.

معهد الجزيرة للإعلام. 2020. دليل الصحافة الاستقصائية. الدوحة: معهد الجزيرة للإعلام.

Al-Shami, Abdulrahman. 2019. Unveiling of Matters: The Role of Investigative Journalism in Uncovering Corruption in the Arab World. IntechOpen. https://bit.ly/2KHHtth

Arackal, Francis. 2012. Ethical Dimensions of Investigative Reporting. a paper presented to Media Conference, Mangalore, India

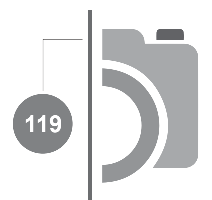
Hunter, Mark Lee. 2011. Mapping digital media: digital media and investigative reporting. UK. Open Society Foundation.

Hunter, Mark Lee et. al., 2011b. Story-based inquiry: A manual for investigative journalists. UNESCO.

Laličić, EditorLado ed. al.. 2014. Training manual: reporting on corruption and investigative journalism. Belgrade. Council of Europe Office in Belgrade.

No author. Chapter Eight: The law and ethics of investigation. Accessed November 4, 2020. http://sand-kas-ten.org/ijm/Chapter_8.pdf

United Nations Office on Drugs and Crime. 2013. Reporting on Corruption: A Resource Tool for Governments and Journalists. UN. New York.



الأسبوع التاسع

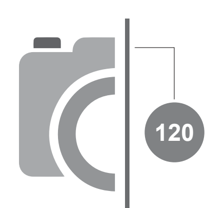
الملتميديا والإنفوجراف واستخدامها في تحقيقات الفساد



إعداد:

خلدون البرغوثي

صحفي ومترجم



أولاً: أهداف الأسبوع

- التعريف بأنواع صحافة الوسائط المتعددة «الملتميديا» والإنفوجراف، بما يشمل: «صحافة الوسائط، والإنفوجراف الثابت، والإنفوجراف المتحرك، والفيديو القصير، وسلسلة الصور، وتسجيلات الصوت، والخرائط التوضيحية، والتحرير الرقمي للمادة المكتوبة – التشعيب، والكلمات المفتاحية».
- التدرب على استخدام الملتميديا والإنفوجراف في إعداد التحقيقات الصحفية بما فيها تحقيقات الفساد.
- التركيز على بناء فكرة التصميم وعدم الانغماس في أشكال ونماذج مسبقة لتقنية التصميم.

ثانياً: الخطة التعليمية

من المهم أن يكون الطلبة مستعدين لهذا الأسبوع عبر القراءة المسبقة للمادة، وربما يتم تكليفهم بإحضار نماذج لاستخدامات الملتميديا والإنفوجراف إلى المحاضرة الأولى من هذا الأسبوع؛ لأن ذلك يعطيهم فرصة للاطلاع على والتفكير في الأشكال المختلفة من هذه النماذج، والإضافة النوعية التي تقدمها لمادة التحقيق الصحفي بشكل عام والتحقيق الاستقصائي في قضايا الفساد.

ولكون إعداد واستخدام الملتميديا والإنفوجراف هو قدرة فنية بصرية (تقنية)– صحفية– إبداعية، ننصح المحاضرين بالاستعانة بالطلبة المتميزين في هذه الجوانب، ليقوموا بالجانب التطبيقي.

ورغم حداثة هذه الوسائط وقوة حضورها في الإعلام الجديد، إلا أننا ندعو المحاضرين إلى التركيز على الجانب الصحفي وكيفية خدمته عبر الملتميديا والإنفوجراف، وعدم التركيز على الجانب التقني، ويكفي أن يصل الطلبة إلى القدرة على اختيار ووضع التصورات لأفضل أشكال الملتميديا والإنفوجراف التي تخدم المادة الصحفية التي يعملون عليها.

في الشق العملي، يعدّ الطلبة بشكل فردي أو مشترك أشكالاً من الملتميديا أو الإنفوجراف، كل حسب خبرته وقدرته التقنية، أو يضعون التصور لهذه الأشكال وينفذونها مع زملائهم ممن لديهم خبرة في بناء هذه الأشكال.

ثالثاً: الشق النظري

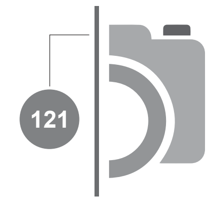
الموضوع الأول: القصة المصورة وتطبيقات معالجة الصور واستخدام تداخل النص والصورة.

تعد القصة المصورة واحداً من الأساليب اللافتة للنظر، التي تقدم ملخصا مكثفا من المعلومات عبر صورة أو سلسلة من الصور، يضيف إليها نصٌّ قصيرٌ مرافقٌ التفاصيلَ التي لا تقدمها الصورة، ليكون مكمّلا للرسالة المقصود توصيلها.

وتعتمد القصص المصورة في البداية على الوعي بمفهوم «قصة» أولاً، فالقصة حسب التعريف المبسط بالنسبة للمصور جيرود فوستر[4] (Foster 2012) هي «رواية الأحداث سواء كانت حقيقية أم خيالية»، لكن فوستر يضيف أن القصة قد تكون أكثر من ذلك، فهي «تثير الانتباه والمشاعر، وإذا كانت قوية حقّاً فالقصة قد توحي بفعل شيء».

4 مصور يعمل في ولاية تكساس الأميركية، ومتخصص في تصوير السفر وحماية البيئة، وجذبته فكرة عرض قصة علاقة الإنسان والعالم الطبيعي من خلال الصورة، أعد قصصا مصورة لصالح كل من:

The Nature Conservancy, The Village of Ruidoso, New Mexico, Visit Lubbock, The Bullock Texas State History Muse–um, Texas Highways, Texas Parks & Wildlife, The New York Times, and The Texas Tribune



ويشير فوستر (Foster, 2012) إلى أهمية العتاد (الكاميرا وكل ما يتبعها في عملية التصوير) لكنه، يعتبر أن جودة العتاد –على أهميتها–، لا تغير من حقيقة أن الإنسان هو العامل الأول في بناء القصة المصورة، وهنا «ما يميز المصور عن الشخص العادي، هو قدرة المصور على التقاط سلسلة من الصور تحبك سرداً وإدراكاً أعمق للمكان وما يشاهده فيه».

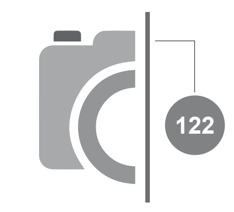
ولتحقيق أفضل النتائج في القصة المصورة، تقدم أماني شنينو (2018) سلسلة نصائح أبرزها:

- الخروج عن النمط السائد، بحيث تغطي القصص المصورة كافة مناحي الحياة.
- قولبة المعلومة في قصة، بحيث تكون مشوّقة وممتعة وعميقة وقصيرة بطريقة جديدة.
- ملاءمة العمل الصحفي للمنصّات الرقمية جميعها.
- تنويع الثقافات، لتبرز القصة المصورة ثقافتك وبلدك حتى لو لم يذكر ذلك مباشرة فيها.
- شاهد وقلِّد، عبر متابعة قصص المصورين العالميين، في كل المجالات.
- السعي للوصول إلى طابع خاص يميزك عن غيرك.
- متابعة أهم منصات الأخبار، لمعرفة ما يدور في العالم واتجاه الاهتمامات والمتابعة.
- التركيز على التفاصيل في بعد معين خاصة تلك الإنسانية.

تقنياً، تؤكد الكاتبة على ضرورة الاهتمام بالإضاءة، وأفضل الأوقات للقيام بالتصوير للحصول على أفضل الصور، كما تنصح المصور بالقرب من الشارع والحياة اليومية مع إبقاء الكاميرا أو حتى الهاتف الذكي جاهزا لاقتناص الصور. وأخيرا تؤكد شنينو على الكتابة للصورة، وليس على التصوير للقصة، كي تكون القصة التي تكتبها بمضمون الصورة الفوتوغرافية. (شنينو 2018)



(الشكل 1) نموذج لقصة مصورة حول الحجر الصحي بسبب الإصابة بفيروس كورونا. (BOGLE 2020)



الموضوع الثاني:

الإنفوجراف (الرسوم البيانية)

تعتبر الإنفوجراف أو الرسوم البيانية من أبرز الأدوات التي تستخدم في تقديم المعلومات وتكثيفها وتبسيطها سواء في المجال الصحفي أو غيره، ما يسهل فهم الموضوع، ويختصر الكثير من النصّ المطلوب لتقديم هذه المعلومات أو شرحها.

وتتراوح الرسوم البيانية من الرسوم الثابتة كالجداول البسيطة والأشكال البيانية كالأعمدة والمنحنيات البيانية التي يمكن إعدادها بسهولة باستخدام تطبيقات مثل «مايكروسوفت إكسل» Microsoft Excel و»باور بوينت» Power Point في بيئة ويندوز، أو «كي نوت» Keynote في أنظمة Apple، أو عبر المواقع الإلكترونية المتخصصة التي تقدم مثل هذه الخدمة.

كما تتضمن الرسوم البيانية الصور التوضيحية للعلاقات بين عدة أطراف مثلا في قضية ما، وصولا إلى الرسوم البيانية التفاعلية المعقدة في عملية إعدادها، التي قد تحتاج إلى متخصصين في البرمجة والتصميم لبنائها شكلا وعلاقات رقمية برمجية.

وفي الرسوم البيانية التفاعلية، يتحكم المستخدم بالخيارات عبر الضغط على بعض عناصرها لتظهر معلومات جديدة أو متغيرات حسب طبيعة المادة المعدّة لها هذه الرسوم. ومنها مثلا ما تستخدم في الانتخابات، عبر إعطاء القارئ الفرصة للاطلاع على سيناريوهات تركيبة الائتلاف الحكومي مثلا، عبر اختيار مجموعة أحزاب في دولة ما، ليظهر اختياره فورا في رسم تفاعلي يبين توزيع مقاعد هذه الأحزاب في قاعة البرلمان، ومثلها أيضا الخرائط التفاعلية التي سيشار إليها لاحقا.

وكذلك تستخدم في عرض التغيرات في جانب ما من خلال الخط الزمني.

ويصنف لانكو (Lankow et al. 2012, 58-82) الإنفوجراف إلى ثلاث مجموعات:

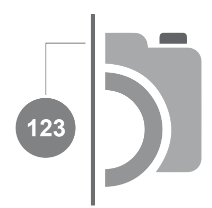
- الإنفوجراف الثابت: Static infographics
- الإنفوجراف المتحرك: Motion infographics (ويشمل أيضا إنفوجراف الرسوم المتحركة Animation Graphics)
- الإنفوجراف التفاعلي: Interactive infographics

الإنفوجراف الثابت: Static infographics

وهو عبارة عن معلومات ثابتة، يكون تفاعل المستخدم معها عبر مشاهدتها وقراءتها، وهي تكون في النهاية على شكل صورة ثابتة. (Lankow et al. 2012, 59)

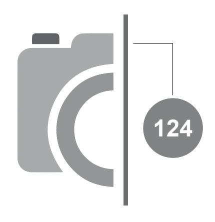
من الصعب حصر أشكال الإنفوجراف الثابت، وهذا يرتبط أولاً بطبيعة المادة المراد عرضها، وكذلك بقدرات معدّي الإنفوجراف الإبداعية في رسم شكل يوصل الرسالة التي يريدونها.

الشكل أدناه (شكل 2) ورد في تقرير لوكالة Bloomberg حول علاقات الرئيس الكونغولي السابق جوزيف كابيلا وأفراد أسرته بعشرات الشركات، وامتلاكهم أسهما أو مناصب فيها (حاليا أو سابقا مع الإشارة إلى أن بعض الشركات ربما لم تعد قائمة). (Kavanagh et al. 2016)

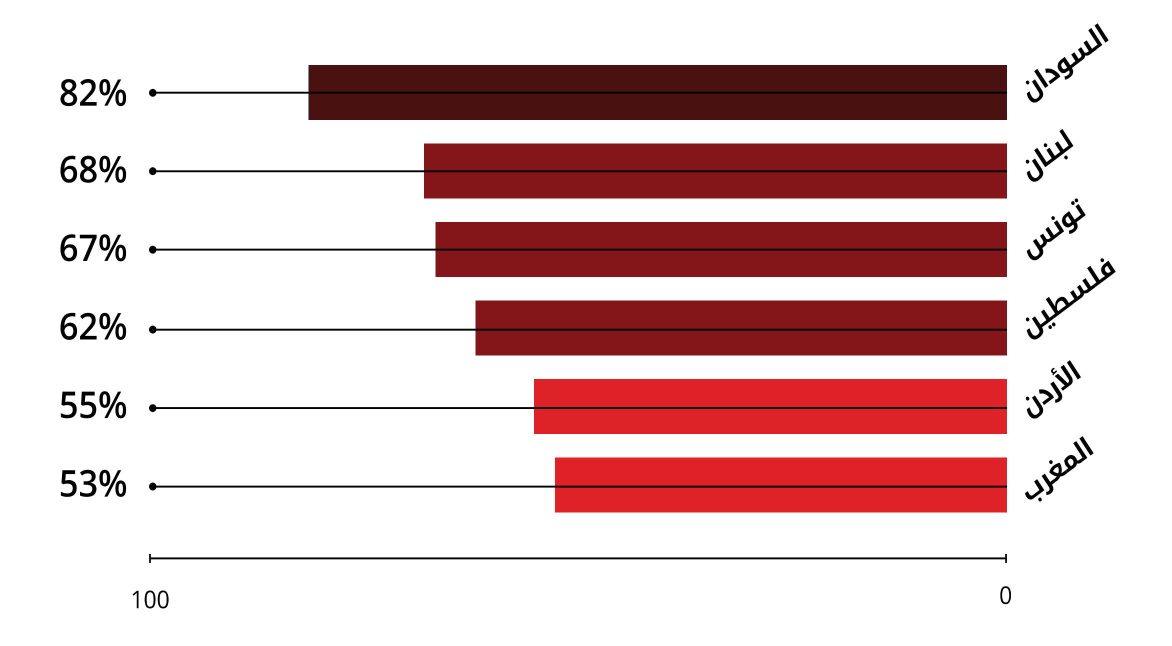


ولنا أن نتخيل حجم النص المطلوب لشرح العلاقات المتداخلة فيه، المؤكد أنه سيكون نصا ضخما، ولن يكون قادرا على توصيل الفكرة ذاتها التي يوضحها هذا الشكل الذي يضم أسماء أقرباء كابيلا وصلاتهم بالقائمة الطويلة من الشركات والاستثمارات.

(الشكل 2) علاقات الرئيس الكونغولي السابق جوزيف كابيلا وأفراد أسرته بعشرات الشركات. (Kavanagh et al. 2016)

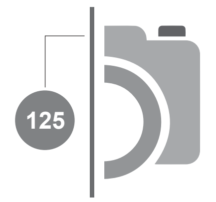


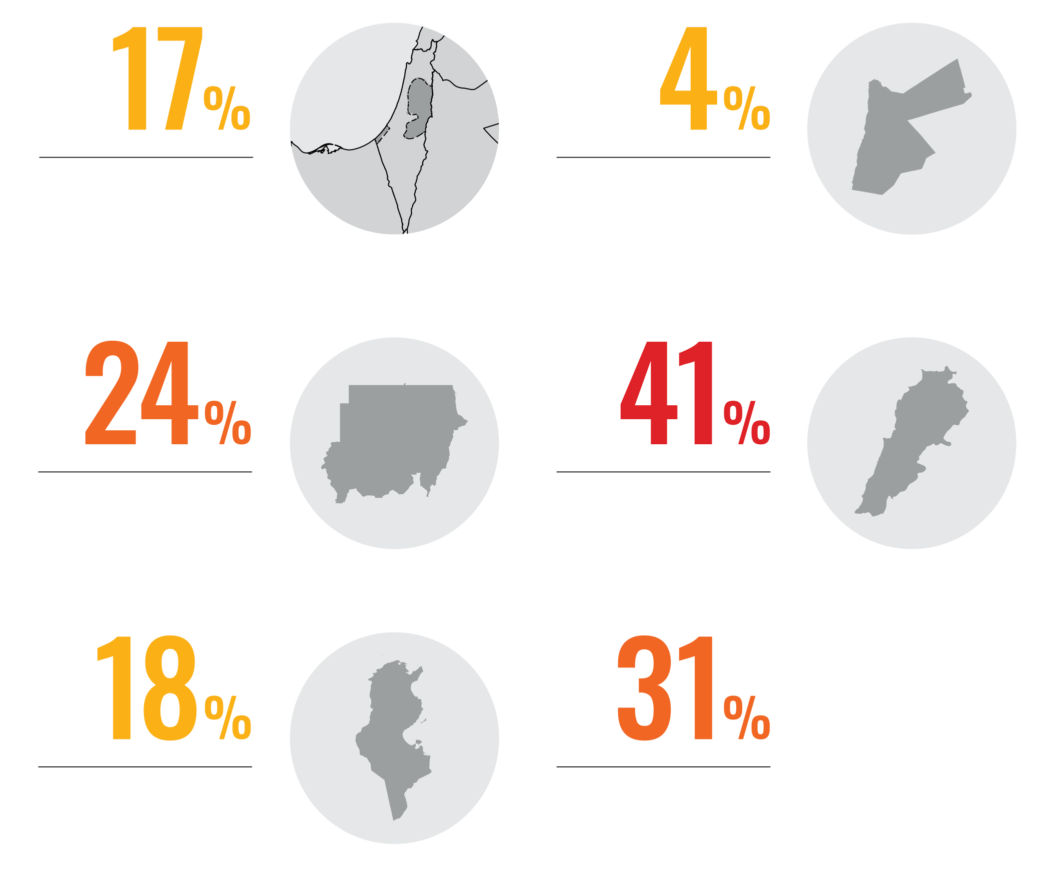
ويحمل (الشكل 3) الذي ورد في تقرير مقياس الفساد العالمي: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2019، الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، الرسالة البصرية التي تلخص نصا من ناحية، وتضع المعلومات في سياق يسهل قراءة الصورة العامة، وتُسهل مقارنة المعطيات بشكل بصري بسيط من ناحية ثانية. (منظمة الشفافية العالمية 2019)



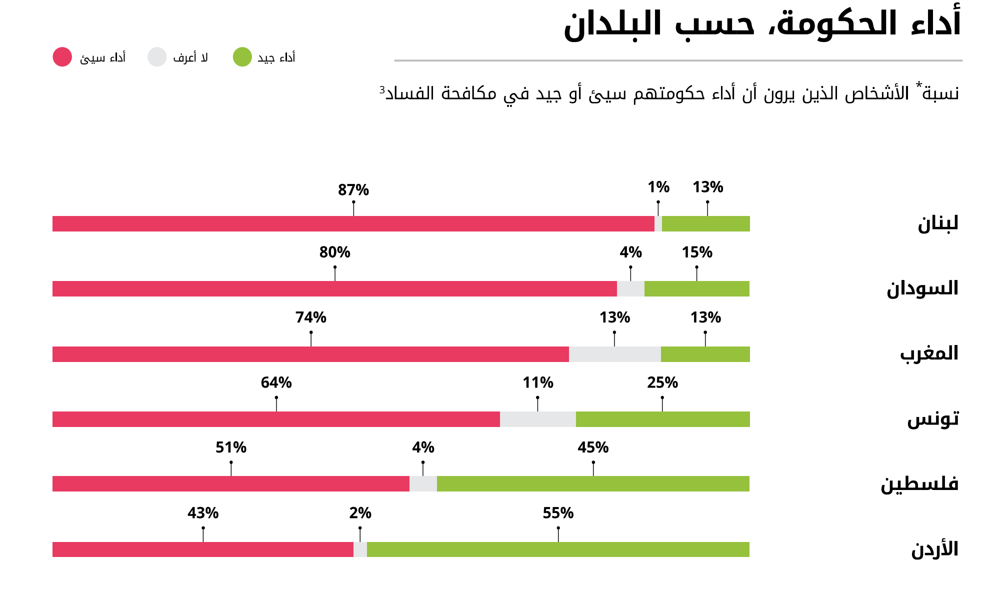
(الشكل 3) نسبة الأشخاص الذين يرون أن الفساد قد تفاقم في عدد من البلدان العربية. (منظمة الشفافية العالمية 2019)

(الشكل 3) و(الشكل 4) الواردان أيضا في تقرير مقياس الفساد العالمي: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2019، يظهران تصميمين آخرين للإنفوجراف الثابت الذي يختصر الكثير من المعلومات في رسوم تعبيرية بسيطة توصل الرسالة بسرعة وسهولة كبيرتين. ونلاحظ في (الشكل 5) بعنوان «أداء الحكومة، حسب البلدان» استخدام مفتاح للشكل، في الزاوية العليا يسارا، بهدف تسهيل قراءة الرسم.

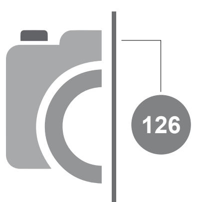




(الشكل 4) معدل الرشوة في عدد من البلدان العربية. (منظمة الشفافية العالمية 2019)



(الشكل 5) أداء الحكومة، حسب البلدان. (منظمة الشفافية العالمية 2019)



الإنفوجراف المتحرك: Motion infographics

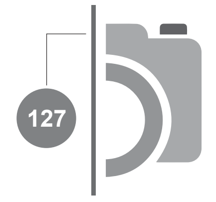
يتقاطع الإنفوجراف المتحرك مع الفيديوجراف، رغم ذلك يتم الفصل بينهما كثيرا عبر إعداد مواد متحركة تعبر عن متغيرات يصعب على الإنفوجراف الثابت التعبير عنها، ويتم بناء الإنفوجراف المتحرك بشكل كامل دون أن يتضمن مقاطع حية مصورة بكاميرات الفيديو، بل يتضمن أشكالا ورموزا تعبيرية ونصوصا وأرقاما ونسبا وتواريخ.. إلخ، أي يمكن تضمينه كافة العناصر التي تتطلبها المادة الصحفية، ويمكن إعداد الإنفوجراف المتحرك عبر تطبيقات سهلة الاستخدام مثل «باور بوينت» Power Point، أو «كي نوت» Keynote أو وكذلك باستخدام تطبيقات تحرير الفيديو Adobe Premiere و Final Cut Pro، والتطبيقات المخصصة لهذا الغرض، وكذلك عبر مواقع إلكترونية متخصصة تقدم مثل هذه الخدمة، مثل Canva و Animaker، وغيرها.. ويمكن للمستخدم البحث عبر الإنترنت على أفضل الأدوات التي تحقق غايته في بناء الإنفوجراف المتحرك، والتعرف على ميزاتها وتجربتها وتحديد الأنسب له ولتحقيقه الصحفي. ويتميز كثير من هذه التطبيقات بتوفير قوالب جاهزة Templates لأشكال مختلفة من العروض، قابلة للتعديل لتناسب الإنفوجراف المطلوب بناؤه.

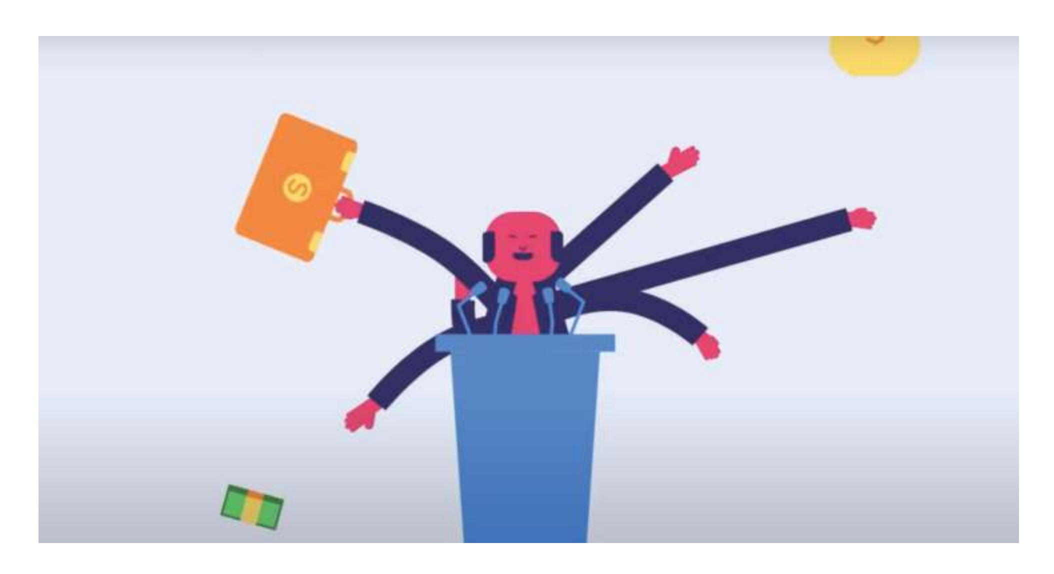
نصائح عند بناء الإنفوجراف المتحرك:

- مراعاة دقة المعلومات ووضوحها.
- الاختصار في عدد الكلمات مع مراعاة توصيلها للمعلومة دون إرباك.
- التأكد من منح المشاهد الوقت الكافي لاستيعاب المعلومات والربط بينها.
- استخدام الخلفيات الهادئة التي لا تشتت المشاهد بصريا.
- عدم المبالغة في استخدام Animation، واللجوء إلى حركات النقل Transitions الهادئة.
- مراعاة عدم إطالة مدة العرض لتجنب الملل خاصة أن المعلومات التي تقدم في مجال قضايا الفساد قد تتضمن الكثير من الأرقام والمعلومات الجافة.
- تجنب استخدام الأرقام بكثرة قدر الإمكان، والعمل على تقريب الكبيرة منها لأقرب منزلة، إلا إذا كانت الدقة التامة في القيم هي صلب الموضوع.
- استخدام الموسيقى الخلفية المناسبة لطبيعة المادة.
- الإشارة إلى مصادر المعلومات ضمن العرض لضمان حقوق وجهود الآخرين.

إنفوجراف الرسوم المتحركة Animation Graphics

هناك نوع آخر من الجرافيكس هو Animation Graphics، أو إنفوجراف الرسوم المتحركة وتستخدم فيه رسومات كرتونية متحركة على هيئة أشخاص أو كائنات حية أو حتى جماد، لكن إعدادها يستغرق وقتا طويلا ومكلف ماديا للحاجة إلى متخصصين في هذا المجال، علماً أن بعض التطبيقات المتخصصة قد توفر إمكانية بناء Animation Graphics في قوالب جاهزة، لكنها بالمجمل تحتاج إلى مختصين في إعدادها وتحريك الرسوم وتسجيل أصوات للشخصيات. ونادرا ما يتم استخدام هذا النوع في السياق الإخباري. الصورة أدناه هي لقطة من فيديو لمنظمة الشفافية الدولية حول «مؤشر تصورات الفساد 2019» (CORRUPTION PER-CEPTIONS INDEX 2019). مدة الفيديو دقيقة و 33 ثانية، لكنه يعطي صورة واضحة لتصنيف أبرز دول العالم على مؤشر الفساد. (Transparency International 2019)



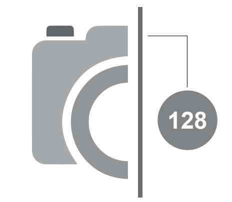


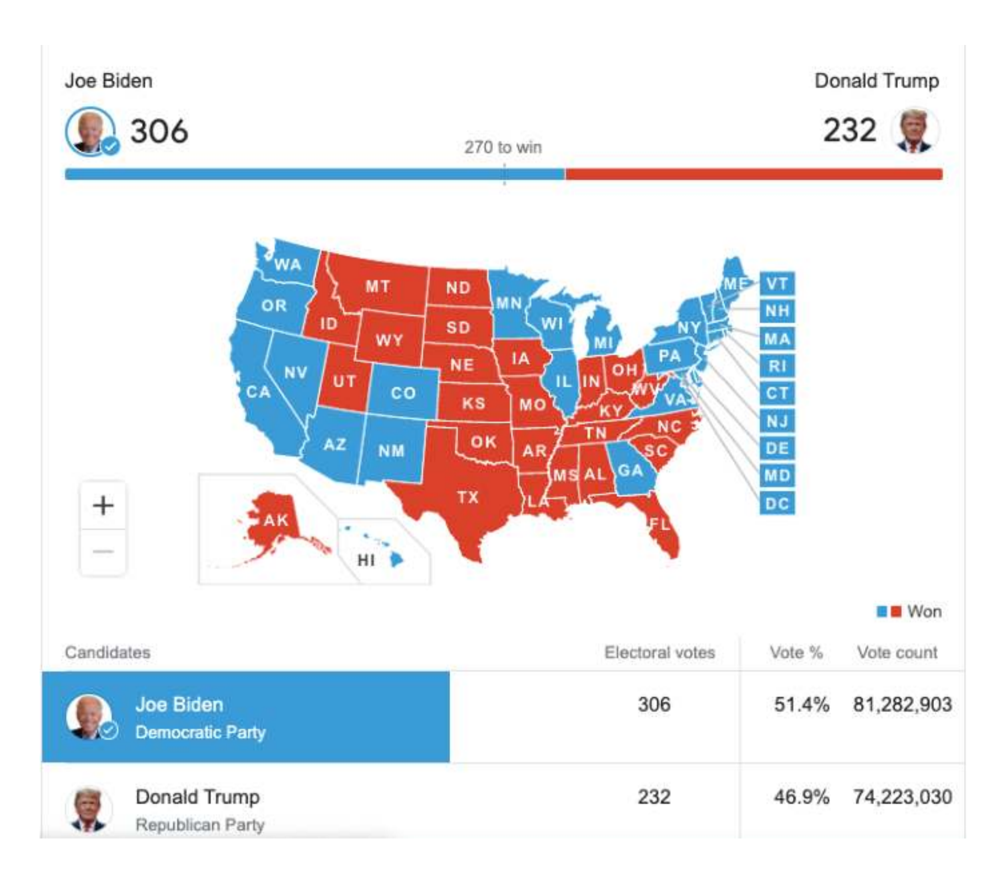
(الشكل 6) مؤشر تصورات الفساد 2019. (Transparency International 2019)

الإنفوجراف التفاعلي: Interactive infographics

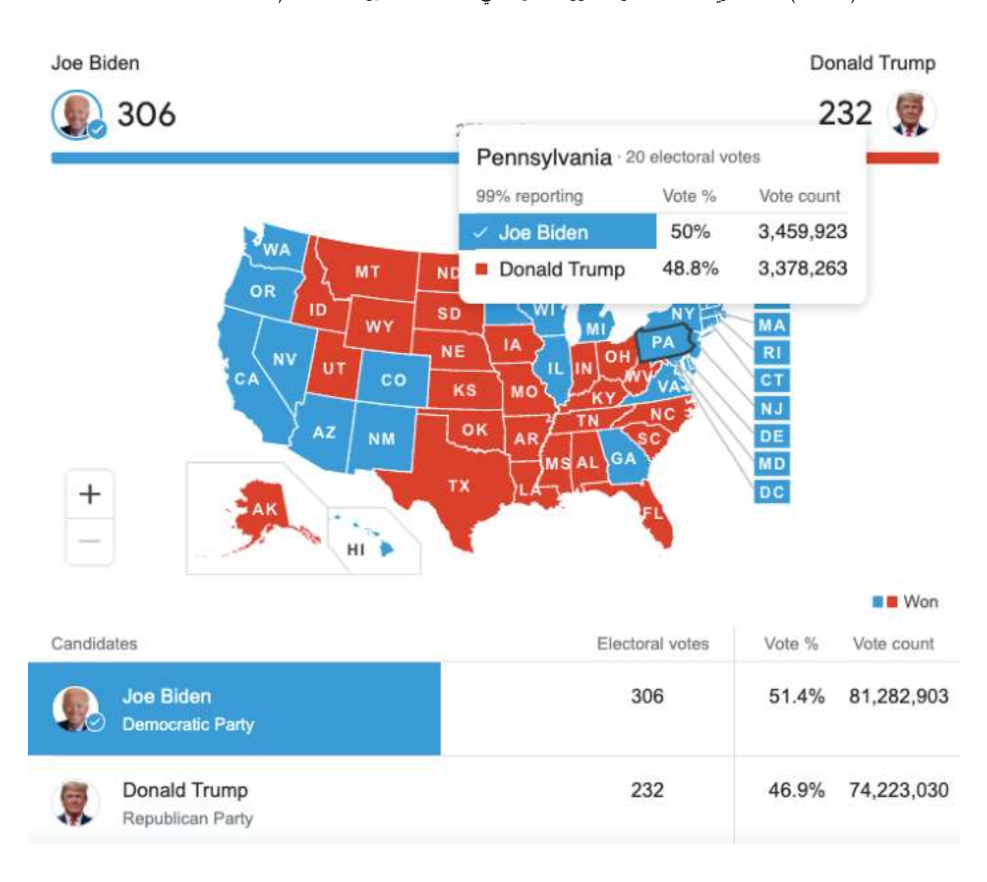
يعتبر الإنفوجراف التفاعلي من أجمل أنواع الإنفوجراف، وتقوم فكرته على التفاعلية بين المستخدم/ القارئ والمعلومة، بحيث يمكن الوصول إلى المعلومات عبر تحريك مؤشر الفأرة (الماوس) أو الضغط على عناصر اللوحة أو الشريحة، بحيث تظهر المعلومات بأشكال متعددة، سواء بفتح نوافذ معلومات جديدة، أو فيديو، أو بعمل تكبير للعنصر المؤشَّر عليه، ولعل أفضل الأمثلة على الخرائط التفاعلية تلك التي تستخدمها وسائل الإعلام الأميركية في رصد نتائج الانتخابات الرئاسية والكونغرس التي تقدم نتائج الانتخابات بشكل مباشر ومفصل ليس على مستوى الولايات الخمسين بل على مستوى المقاطعات التي يتجاوز عددها 3000 مقاطعة في الولايات، إذ تتم تغذيتها بالنتائج أولاً بأولاً عبر ربط هذا الخرائط بمصادر الأرقام الانتخابية لتتحول من أرقام جافة إلى نتائج تظهر على الخريطة التقدم في فرز الأصوات ونسبة الفرز وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، وانعكاس ذلك على النتائج العامة.

كما نلاحظ ذلك في الأشكال الثلاثة التالية للخريطة التفاعلية لوكالة Associated Press الأميركية التي تابعت نتائج الانتخابات الأميركية. ففي الخريطة (الشكل 7) تظهر كافة الولايات، وفي الخريطة (الشكل 8) تظهر نتائج ولاية بنسلفانيا بشكل عام عند الضغط عليها بمؤشر الفأرة، وفي الخريطة (الشكل 9)، تظهر نتائج مقاطعات بنسلفانيا كلها عند الضغط مرة أخرى على خريطة الولاية ذاتها، مصنفة حسب اللونين الأزرق للحزب الديمقراطي والأحمر للحزب الجمهوري. (google 2020)

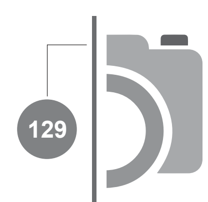


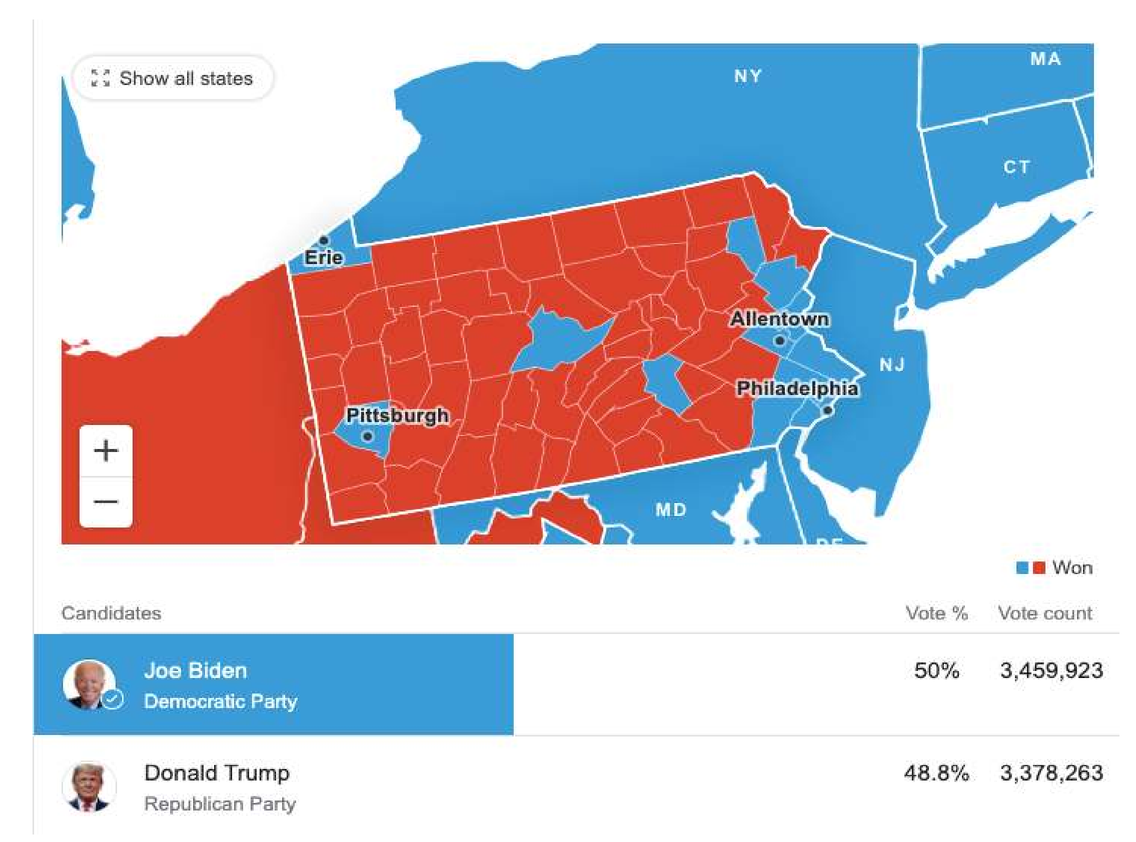


(الشكل 7) شكل الخريطة التفاعلية لرصد فرز الأصوات في الانتخابات الأميركية 2020. (google 2020)



(الشكل 8) شكل الخريطة التفاعلية لرصد فرز الأصوات في الانتخابات الأميركية 2020 في ولاية بنسلفانيا. (google 2020)





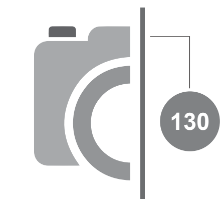
(الشكل 9) شكل الخريطة التفاعلية لرصد فرز الأصوات الانتخابات الأميركية 0202 في مقاطعات ولاية بنسلفانيا. (0202 elgoog)

كما يستخدم الإنفوجراف التفاعلي مثلا في المواقع الإخبارية في وضع سيناريوهات بناء الائتلافات الحكومية في المعارك الانتخابية، أو بعد الانتخابات، ما يسهل استيعاب توزيع المقاعد في البرلمان بين الكتل الحزبية فيه.

النموذج التالي يوضح ذلك في الانتخابات البريطانية كمثال، ويكون التفاعل فيه عبر سحب رموز الأحزاب (الدوائر الصغرى) إلى داخل الدائرة الكبرى، التي تمثل أعضاء الأحزاب المشاركة في الحكومة المقبلة. (Greene et al. 2016)

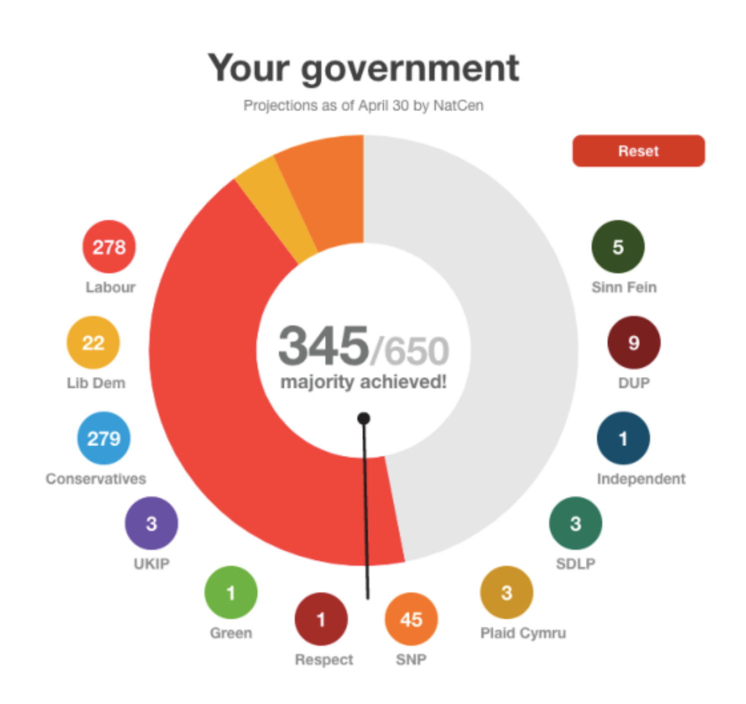


(الشكل 01) إنفوجراف تفاعلي لتركيبة الائتلاف الحكومي البريطاني دون أية أحزاب. (6102 NNC)





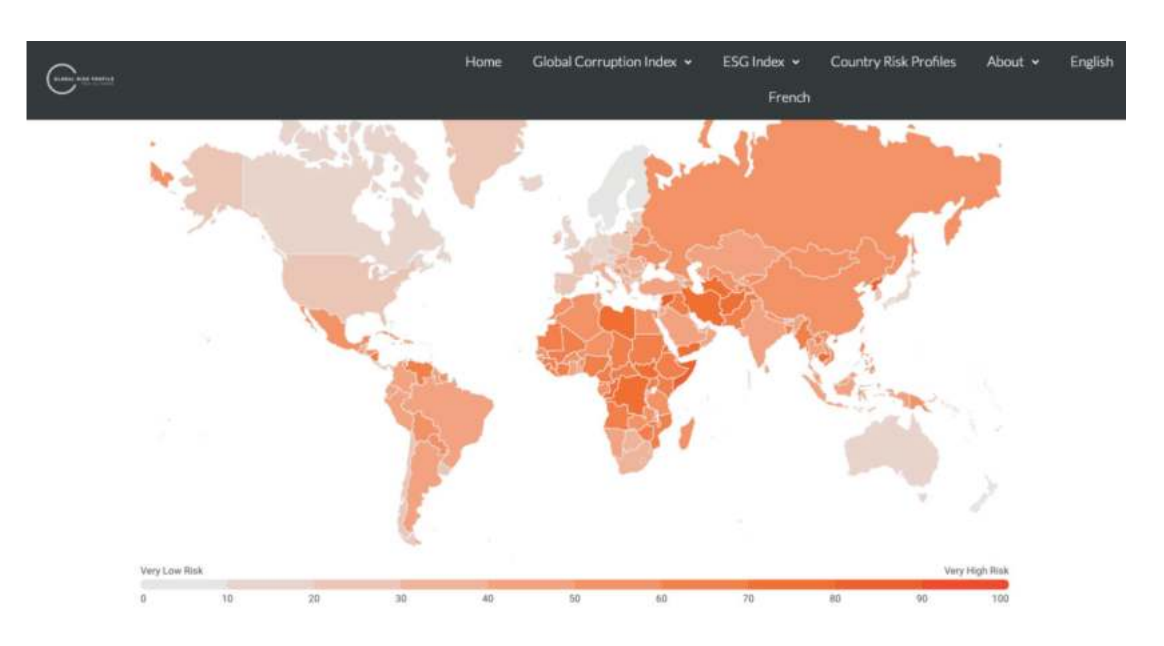
(الشكل 11) إنفوجراف تفاعلي يظهر تغير الشكل بعد ضم حزب واحد في الائتلاف الحكومي. (6102 NNC)



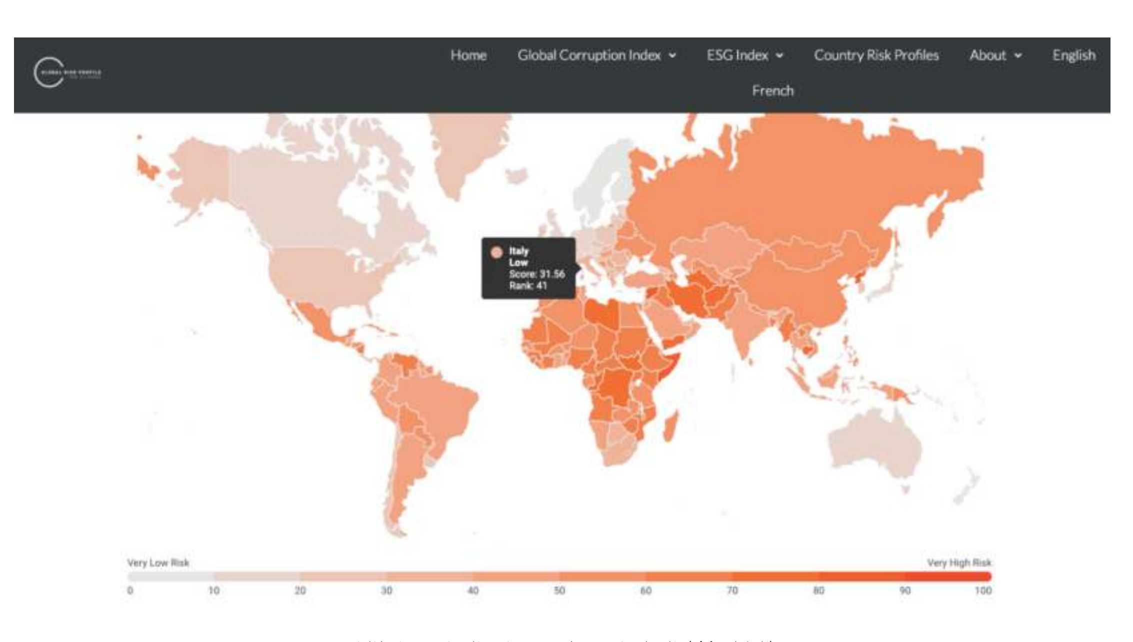
(الشكل 21) إنفوجراف تفاعلي لتركيبة الائتلاف الحكومي البريطاني يضم ثلاثة أحزاب يظهر أن الغالبية توفرت في هذا الائتلاف. (6102 NNC)

كما يتضمن الإنفوجراف التفاعلي في برمجته مثلا، رفض الجمع بين حزبين مع المؤكد أنهما في الواقع لن يكونا شريكين في الائتلاف الحكومي.

في النموذج الآتي (الشكلين 13 + 14)، يستخدم موقع Global Risk Profile خريطة تفاعلية تظهر مستويات الفساد في التعليم في العالم، ويمكن من خلال تحريك مؤشر الفأرة على أية دولة، إظهار المعلومات حول مؤشر الفساد في هذه الدولة وترتيبها عالميا. (Global Risk Profile 2019)

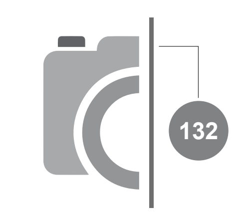


(الشكل 31) خريطة تفاعلية تظهر مستويات الفساد في التعليم في العالم. (9102 eliforP ksiR labolG)



(الشكل 41) المعلومات حول مستويات الفساد في إيطاليا.

وتظهر عند وضع مؤشر الفأرة على موقعها. (9102 eliforP ksiR labolG)



الموضوع الثالث:

الفيديوجراف

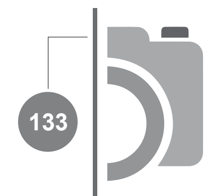
الفيديوجراف هو تصوير الواقع كما هو الذي يتم بكاميرات التصوير سواء الاحترافية أو المنزلية أو بكاميرات الهواتف الذكية، للواقع كما هو، وأفضل استخدام له هو في توثيق المقابلات المتعلقة بالفساد، باعتبارها شهادة حول الموضوع، ودليلاً يدعم التحقيق الصحفي، كما أن توثيق حالات الفساد بالفيديو يتم في بعض الدول التي تسمح الأنظمة القضائية فيها باستخدام تصوير الفيديو كدليل قضائي. وتستخدم بعض المؤسسات الصحفية في حالات خاصة جدّا الكاميرات الصغيرة المخفية لتوثيق حالات الفساد والفاسدين في تحقيقاتها الصحفية في قضايا الفساد، وتأخذ الأنظمة القضائية بها كأدلة معتمدة.

كما تدعم الشهادات المصورة مصداقية التحقيق الصحفي في قضايا الفساد، وتعد دليلا يوفر الحماية للصحفي في حالة إنكار المتحدثين ما قالوه أو في حالة تراجعهم عن شهاداتهم.

ويساعد التقدم التقني السريع في تسهيل استخدام الفيديو في التحقيقات الصحفية، عبر كاميرات الهواتف الذكية التي باتت بجودة عالية جدا، فضلاً عن كونها في متناول اليد في كل وقت تقريبا. ويجب أن تراعى أخلاقيات العمل الصحفي والقوانين السارية في استخدام تصوير الفيديو.

ويمكن رفع الفيديوهات المتضمنة في التحقيقات الصحفية مباشرة ضمن المادة الصحفية بشكل مباشر أو عبر المنصات الاجتماعية مثل You Tube أو Vimeo، هذا إن لم يكن التحقيق الصحفي كله عبارة عن فيلم كامل.

في تحقيق لقناة الجزيرة حول الفساد في قطاع الأسماك بناميبيا، استخدم معدّو التحقيق عدة أشكال للإنفوجراف، تضمنت المقابلات الصحفية بكاميرا سرية (الشكل 15). (الجزيرة، 2020)



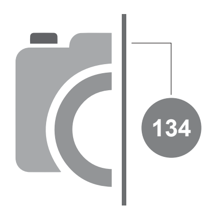


(الشكل 51) لقطة من تصوير فيديو للمتحدث بكاميرا سرية. (الجزيرة 0202)

وكذلك تضمن الفيلم أشكالاً أخرى من طرق عرض المعلومات مثل الإنفوجراف المتحرك: Motion info– graphics كما يظهر في (الشكل 16).



(الشكل 61) لقطة لإنفوجراف متحرك في التحقيق الصحفي تضم صورة فوتوغرافية ورسوماً ونصّاً في تصميم واحد. (الجزيرة 0202)



الموضوع الرابع:

بطاقات الفيديو Explainers

تعتبر فيديوهات Explainers شكلاً جديداً نسبياً في وسائل الإعلام، وتدمج بشكل عام بين الصورة والفيديو والرسوم المتحركة مع النص البارز المختصر. وتبرز عربيا شبكة AJ+ التابعة لشبكة الجزيرة في هذا المجال. وتستخدم AJ+ مسمى البطاقات في وصف Explainers، وتعرفها بأنها «فيديو يتميز بحجمه الصغير وقابليته للمشاركة والتفاعل، يهدف إلى تمكين المتلقي من المعلومات التي تجعله يدرك ما يدور في العالم من حوله». (الجزيرة 2015).

ويمكن أن تتضمن بطاقات Explainers كافة أشكال الجرافيك الأخرى إضافة إلى الصور العادية والفيديو، لكن يميزها النص المرافق للصور الذي يشرح Explains القضية التي يتم الحديث عنها.

ويتميز خط النصوص بحجمه الكبير الواضح وقلة عدد كلماته، مع تكثيفه للمعلومات، لتكون جرعة معلوماتية سريعة مكثفة وواضحة.

ويمكن استخدام تطبيقات مونتاج الفيديو المعروفة إضافة إلى تطبيقات الهواتف النقال والحواسيب وكذلك مواقع إلكترونية مخصصة لإعداد بطاقات Explainers، إذ تضم قوالب جاهزة قابلة للتعديل بما يتناسب مع طبيعة المادة.

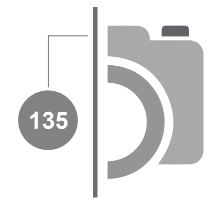
وتظهر اللقطة الآتية حجم الخط البارز في فيديو لمنظمة الشفافية الدولية Transparency International حول تعريفها للفساد. ويرافق هذا الفيديو تعليق صوتي أيضا، يقرأ النص بالتزامن مع ظهوره، كما يمكن الاكتفاء بالنص دون تعليق صوتي مع مرافقة موسيقى أو مؤثرات صوتية مناسبة.
(Transparency International 2019)



(الشكل 17) لقطة من بطاقة فيديو Explainer لمنظمة الشفافية الدولية Transparency International حول تعريفها للفساد. (Transparency International 2019)

ويمكن مشاهدة الفيديو كاملاً عبر الرابط الآتي:

https://bit.ly/3nTjzZL



الموضوع الخامس:

التسجيلات الصوتية بودكاست

تعتبر التسجيلات الصوتية من أبرز الوسائل الصحفية التي ساهمت في انطلاق المذياع، وصولا إلى ما حققته التكنولوجيا اليوم في وسائل تسجيل الصوت، وتخزينه وتحريره ونقله.

وقد تختلف المنصات التي يمكن رفع التسجيلات عليها واستخدامها كروابط مثل Soundcloud، Audio Mack، iTunes، Spotify، Google Podcasts وغيرها. كما أن عمليات تسجيل الصوت وأجهزة التسجيل قفزت قفزة هائلة، ولا يخلو أي هاتف خلوي من تطبيقات تسجيل الصوت وتحريره ومشاركته.

وتساهم التسجيلات الصوتية بشكل أساسي أيضا في حفظ المواد الصحفية والمقابلات وأرشفتها، وحتى في التسجيلات السرية دون معرفة من يتم تسجيل أصواتهم، لأغراض التحقيقات الصحفية في المناطق التي يسمح فيها القانون بذلك. وتبرز أهمية التسجيلات كونها دليلا يثبت صدق التحقيق الصحفي، من جهة، ويحمي معدّ التحقيق أيضا في حالة الادعاء عليه بالتشهير مثلا من جهة أخرى.

ويمكن أن تكون التحقيقات الصحفية صوتية بشكل كامل، مثل التحقيقات الإذاعية، أو تكون جزءا من تحقيقات تلفزيونية، أو منشورة عبر مواقع إلكترونية، كشكل من أشكال الملتميديا (الوسائط المتعددة) المستخدمة في التحقيق الصحفي.

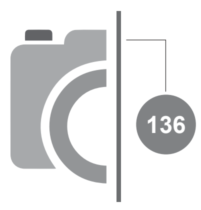
تقول الصحفية رشا الديب (2020) في تسجيل صوتي بعنوان «حلقة تعليمية متخصصة.. كيفية استخدام البودكاست في التحقيقات الصحفية»، إن التسجيلات الصوتية قد تكون أسهل من ناحية إقناع مصادر المعلومات بتقديم شهادتهم في التحقيقات الصحفية، كون صورهم غير ظاهرة، وكذلك لإمكانية تغيير الصوت لمنع معرفة هويتهم الحقيقية. وهذا بالطبع يساهم في حمايتهم من أية تبعات أو ملاحقات بسبب المعلومات التي قدموها.

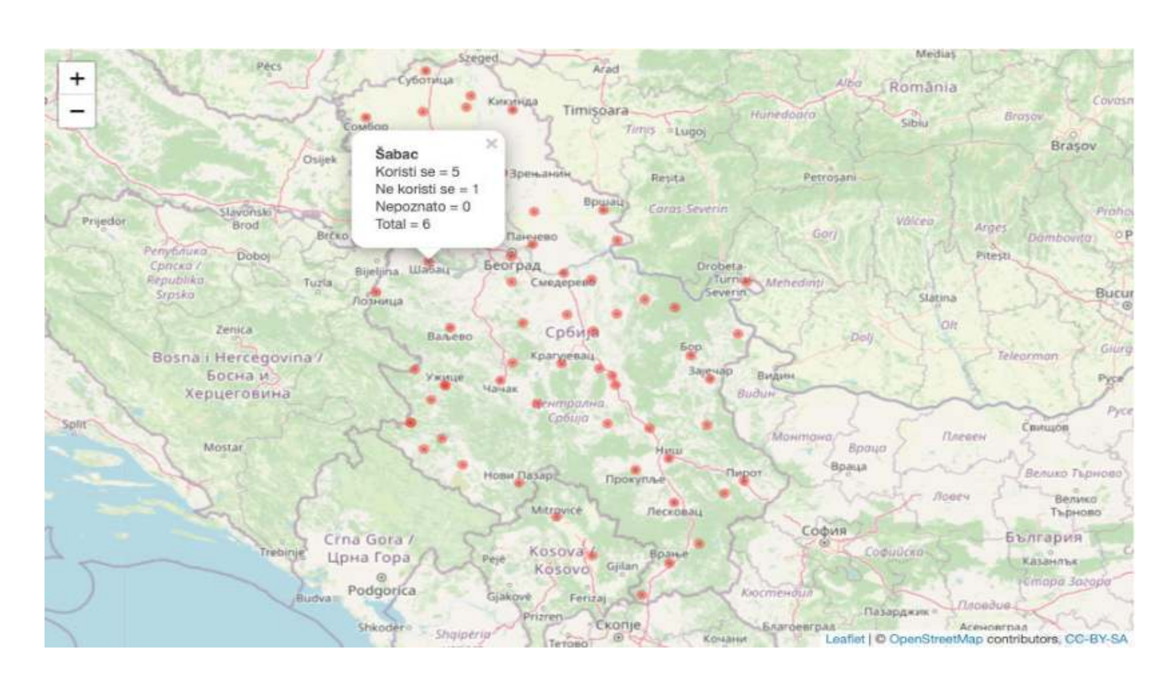
الموضوع السادس:

الخرائط التوضيحية

يندرج استخدام الخرائط بأشكالها سواء الثابتة، أو المتحركة (مثل تطبيقات Google Earth) أو التفاعلية (يمكن العودة لها في باب الإنفوجراف التفاعلي: Interactive infographics) في العمل الصحفي، لتوضيح الصورة لدى المشاهد/ القارئ، عبر توضيح الأماكن، وربما مسار الأحداث وتحركات من يتناولهم العمل الصحفي، وحتى تنقل الصحفي بين المناطق التي أعد تحقيقه فيها، وجغرافية المناطق التي تتعلق بالتحقيق الصحفي. وفي النهاية تحكم طبيعة التحقيق الصحفي واتجاهاته إمكانية وطبيعة استخدام الخرائط بأشكالها المختلفة، الثابتة، والمتحركة والتفاعلية.

(الشكل 18) يظهر خريطة تفاعلية استخدمها صحفي في تحقيق استقصائي حول توزيع أجهزة التنفس الصناعي في المدن الصربية. ويظهر الضغط على موقع كل مدينة عدد أجهزة التنفس في المراكز الطبية فيها، ومجموعها النهائي.





(الشكل 18) خريطة تفاعلية استخدمت في تحقيق صحفي حول توزيع أجهزة التنفس الصناعي في المدن الصربية.
(CENTER FOR INVESTIGATIVE JOURNALISM OF SERBIA 2020)

الموضوع السابع:

التحرير الرقمي (التحرير الرقمي للمادة المكتوبة – التشعيب hyperlinks والكلمات المفتاحية)

التحرير الرقمي

يتضمن التحرير الرقمي عدة جوانب، تشمل تحرير نص المادة الصحفية، بطريقة مهنية، تراعي كافة المتطلبات الصحفية الواجب توفرها. لكنها تتضمن أيضا، عدة جوانب في النشر الإلكتروني تتعلق بالشكل، مثل تحديد نوع ولون الخطوط، وتضمين مختلف أشكال الإنفوجراف التي تمت الإشارة إليها سابقا، حسب خدمتها لسياق المادة أو التحقيق الصحفي.

وتتم تغذية المواقع الإلكترونية بالأخبار والتقارير وتضمن الصور والفيديوهات والإنفوجراف فيها، بشكل عام بطريقة متشابهة. ويشبه نظام تحرير الأخبار في الكثير من المواقع تحرير النصوص في برنامج «مايكروسوفت وورد»، لكن يتم بشكل مسبق تحديد أنواع الخطوط المستخدمة في العناوين والنصوص، وأبعاد كوادر الصور والفيديوهات، والإنفوجراف، وإضافة الروابط التشعبية Hyperlinks وهي الروابط التي تقود إلى صفحة جديدة، كتقرير أو خبر سابق، أو تعريف لمصطلح أو مسمى ما، أو إلى فيديو أو رسم بياني.. إلخ، وصولاً إلى وضع الكلمات المفتاحية التي تسهل عملية الوصول إلى المادة أو الصفحة ككل عبر اختيار الكلمات والمصطلحات التي تظهر على محركات البحث لتوصل الباحث إلى الصفحة المطلوبة، وتزيد من نسبة الدخول إلى الصفحة من قبل المستخدمين. وتتميز المواقع الإلكترونية بالمرونة، وقدرتها على التكيف في طريقة عرضها مع أحجام الشاشات المختلفة، سواء شاشات الحواسيب الكبيرة، والأجهزة اللوحية Tablets وصولا إلى شاشات الهواتف الذكية، بحيث يتغير شكل وترتيب الصفحة الإلكترونية وعناصرها حسب حجم الشاشة، واتجاهها طوليا أو عرضيا.

يركز د. جايكوب نيلسن (Neilsen 2006) المتخصص في تطوير صفحات الإنترنت و"تسهيل استخدامها» Web Usability، على سلوك المستخدم وتأثيره على الكتابة للمواقع الإلكترونية، وخلص نيلسن من تجاربه وخبرته إلى أن قرّاء المواقع الإلكترونية يميلون إلى ما يسميها «القراءة المسحية» بدل القراءة الحرفية. وأجرى نيلسن بناء على دراسة لحركة عين القراء، تجارب أثبتت «أن تفاعل المستخدمين مع الموقع المعروض أمامهم، ارتفع بنسبة 159% بعد إجراء بعض التعديلات. وأبدى المستخدمون اقتناعاً ذاتياً مرتفعاً، مقارنة بالنسخة الأصلية التي وجد المستخدمون صعوبة في التعاطي معها».

ويجمل نيسلن (Neilsen 2006) هذه التغييرات التي تعتبر جوهرية في كتابة وتحرير المواد الصحفية للمواقع الإلكترونية في النقاط الآتية:

1- الاختصار: وهو إيجاد التوازن بين الحفاظ على المعلومة المهمة، وفي الوقت نفسه جعل النص سريعاً وسهلاً للقراءة، وهي مهمة ليست بالسهلة.

2- القابلية للمسح Scanning: وهي التلخيص وشد انتباه القارئ نحو المقاطع المهمة في النص، بإضافة: قائمة للمحتويات، وتلخيص للنص، واستخدام القوائم، وإبراز النص بجعله غامقا أو ملونا لتسليط الضوء على الكلمات المفتاحية، والكتابة بفقرات قصيرة، واستخدام عناوين فرعية إضافية.

3- الموضوعية: بجعل الخطاب منطقيا لا يتضمن مبالغات تخرجه عن المنطق.

تحرير النص

يرى نيلسن (Neilsen 2006) أن تصميم صفحات الويب بحيث تضم نصوصا قابلة للمسح (Scannable text) يساعد العين البشرية على «قراءة» النص والانتقال بين أفكاره، وهذا بالاعتماد على:

- الكتابة بأسلوب الهرم المقلوب بحيث تتضمن الفقرتان الأولى والثانية المعلومة الأكثر أهمية. فإذا كان هناك أمل في أن يقرأ المستخدم الموضوع، ففي الغالب سيقرأ الفقرتين الأوليين.

- استخدام الكلمات المفتاحية البارزة والمثيرة للانتباه (Highlighted keywords) مثل الروابط، أنواع خطوط الكتابة والألوان.

- استخدام عناوين فرعية ذات معنى.

- استخدام قوائم النقاط Bullets مثل:

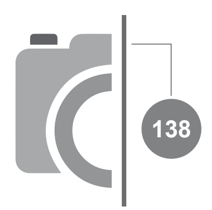
جعل كل فقرة تحمل فكرة واحدة، فالمستخدم سيتجاوز أية فكرة إضافية، إذا لم تشد انتباهه الكلمات الأولى للفقرة.

البدء بالكلمات التي تقدم المعلومة في العناوين الفرعية، الفقرات وقوائم النقاط، وهو ما ستقوم عين المستخدم بمسحه من أعلى إلى أسفل وفي الجانب الأيسر للصفحة (الجانب الأيمن للنص العربي).

اعتماد المصداقية.

التشعيب hyperlinks

تشير شركة أدوبي (Adobe 2018) المتخصصة في إنتاج أشهر برامج التصميم بكافة أشكاله في العالم، إلى أن وظيفة الارتباطات التشعبية hyperlinks هي الانتقال إلى أماكن أخرى في المستند نفسه، أو إلى مستندات



أخرى، أو إلى مواقع ويب، أو بريد إلكتروني... إلخ، عبر نص مرتبط تشعبياً، أو إطار نص مرتبط تشعبياً، أو إطار رسومي مرتبط تشعبياً، إلى عنوان URL، أو ملف، أو عنوان بريد إلكتروني.

وتختلف طريقة تثبيت الارتباطات التشعبية hyperlinks ضمن النص حسب النظام المستخدم في تغذية وتصميم الموقع الإلكتروني، لكن الأهم هو استخدامات ذلك في التحقيقات الصحفية بأنواعها، بما فيها المتعلقة بقضايا الفساد. ويمكن أن تحيل هذه الارتباطات إلى قضايا أخرى أو نصوص قوانين، أو صفحات ذات صلة.

وتنصح «أدوبي» بضرورة إبراز النص المرتبط تشعبيا بمستندات أخرى، عبر استخدام لون مختلف أو إبراز النص بجعله غامقا، أو وضع خط تحته بحيث يكون لافتا لعين القارئ.



وقالت صحيفة لوموند (Le Monde) الفرنسية إن مكتب التحقيقات الفدرالي "إف بي آي" (FBI) في واشنطن جمع صور مثيري الشغب الذين اجتاحوا مبنى الكابيتول يوم الأربعاء السادس من يناير/كانون الثاني الجاري، وأنشأ معرضا ملونا من النشطاء المتطرفين المتحمسين الذين لا يفكرون أصلا في إخفاء هوياتهم.

(الشكل 19) استخدام ارتباط تشعبي يحيل إلى صفحة أخرى ويبدو واضحا من خلال تمييزه بلون مختلف وبخط تحته. (الجزيرة 2021)

الكلمات المفتاحية

يشير محمد الميداوي[5] (2020) إلى أنّ معظم متصفحي الإنترنت لا يهتمون إلا بنتائج البحث في الصفحة الأولى، وأنّ نصف النقرات تذهب إلى النتائج الثلاث الأولى؛ لذا، فمن أهم الأمور التي يجب الاهتمام بها الكلمات المفتاحية التي تساهم في رفع مكانة الموقع الإلكتروني إلى أعلى صفحات البحث عنها في جوجل.

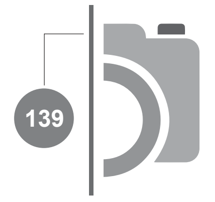
ويعرف الميداوي (2020) الكلمات المفتاحية ببساطة بأنها «الكلمات والجمل التي يبحث عنها الناس في محركات البحث»، ويشير إلى أن الكلمات المفتاحية وعددها، تساهم في تعزيز الوصول إلى الموقع الإلكتروني. ويقدم الميداوي سلسلة من التوجيهات منها على سبيل المثال: التحديد، فكلما كانت الجملة أطول، كانت أكثر تحديداً، وكانت نتائج البحث عنها في محركات البحث أقل، ما يعني أنّ فرصة المنافسة وتحويل الزيارات (conversion lead) ستكون أفضل.

يقدم ميداوي في (دليلك الشامل لاختيار الكلمات المفتاحية بكفاءة)، سلسلة نصائح وتطبيقات متعلقة بما يسمى تهيئة المواقع لمحركات البحث (سيو) (SEO) Search Engine Optimization، من أبرز هذه النصائح:

1 – إنشاء قائمة بالمواضيع المهمة والمتعلقة بمحتوى موقعك أو مشروعك.

2 – استخلاص أفكار أولية عن الكلمات المفتاحية.

5 مترجم وكاتب محتوى في المجالات التقنية. مهتم بتطوير المحتوى العربي، وبالبرمجة والسيو التحليلي.



3 – البحث عن الكلمات والعبارات ذات الصلة.

4 – البحث عن الكلمات المفتاحية القصيرة أو المُطولة المتعلقة بالمواضيع.

5 – مراقبة ترتيب منافسيك بالنسبة للكلمات المفتاحية التي تعنيك.

6 – البحث عن الكلمات المفتاحية التي عليها إقبال جيد في محركات البحث.

7 – تضييق لائحة الكلمات المفتاحية.

8 – إضافة الكلمات المفتاحية إلى موقعك.

9 – إنشاء محتوى من الكلمات المفتاحية.

10 – التحقق من الكثافة المفتاحية.

11 – متابعة ترتيب موقعك.

كما يقدم سلسلة من التطبيقات التي تساعد في وضع الكلمات المفتاحية مثل Google Keyword Planner، و Google Trends، وكذلك Keywords Everywhere.

Safeguarding public funds, for people and planet

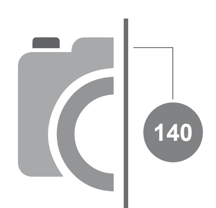
We are at a crucial point in the fight against the climate crisis: if we want to have a chance to turn the tide, no time can be lost, no green investments be wasted.

On the EU's way to net zero emission, the building sector is key – currently responsible for over a third of the EU's emissions. As a labour-intensive sector widely dominated by local businesses, construction is also crucial for the EU's economic recovery from the COVID-19 pandemic, which must go hand-in-hand with a green transition.

> **There is emerging evidence that Integrity Pacts help protect EU funds from corruption and fraud.**
>
> **Delia Ferreira Rubio**
> *Chair, Transparency International*
>
> Tweet this

(الشكل 20) استخدام ارتباط تشعبي وأنماط خطوط مختلفة في النص. (Transparency International 2020)

وننصح بشدة بقراءة المادة كاملة المدرجة ضمن قائمة المراجع.



رابعاً: الشق العملي

نقترح على المحاضرين شكلاً أو أكثر من التطبيقات العملية الآتية:

- تكليف الطلاب ببناء إنفوجراف من معلومات إحصائية ذات طبيعة إخبارية.
- تصوير فيديو (مقابلة أو أكثر) باستخدام الهاتف الذكي وتحريرها على تطبيقات الهاتف وتحميلها على القنوات الشخصية للطلاب، ورفع رابطها للمدرس للتقييم. وربما عرضها في المحاضرة للمناقشة وإبداء الملاحظات.
- تحرير مادة صحفية رقميا بما يتوافق مع ما ورد في «الموضوع السابع».
- تنفيذ شكل من أشكال الإنفوجراف في المادة الصحفية وتقديمه للمحاضر للتقييم وأخذ الملاحظات.

خامساً: قراءات إضافية

تحقيق نيويورك تايمز عن قتل الجيش الإسرائيلي المسعفة روزان النجار :

- مشاهدة التحقيق الصحفي التلفزيوني وقراءة التحقيق المكتوب الذي أعدته صحيفة نيويورك تايمز حول قتل الجيش الإسرائيلي للمسعفة روزان النجار في قطاع غزة. واستخدمت «نيويورك تايمز» في النص المكتوب سلسلة من الصور والفيديوهات التي تدعم نص التحقيق الصحفي.
- في الفيلم، استخدم معدو التحقيق خبراء جنائيين في بناء نماذج متحركة ثلاثية الأبعاد استعانوا فيها بنحو 1000 صورة ومقطع فيديو حقيقية لإعادة بناء المنطقة التي قتلت فيها النجار، لإثبات أن إطلاق النار لم يكن مبرراً، بل كان مقصوداً من قبل القناص الإسرائيلي.
- نص تحقيق نيويورك تايمز عن قتل الجيش الإسرائيلي المسعفة روزان النجار باللغة الإنجليزية: http://nyti.ms/3i2ks0U
- نص التحقيق باللغة العربية: https://nyti.ms/3bDj7fX
- رابط فيديو التحقيق على موقع يوتيوب: https://bit.ly/2LD6rup.



القصص المصورة:

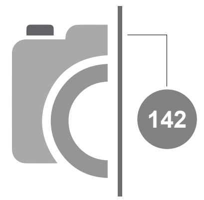
- نصائح لصناعة محتوى عربي- دولي من قصص صحفية مصورة من موقع شبكة الصحفيين الدوليين: https://bit.ly/3a8kwdq
- نماذج عن القصة المصورة على صفحة قصصنا من موقع (الجزيرة): http://bit.ly/2XxGyyR
- نماذج إنفوجراف متعلقة بالفساد:
- مجموعة إنفوجراف متعلقة بالفساد من موقع Pintrest المتخصص بالصور والرسومات: http://bit.ly/38DCgfQ
- ومجموعة أخرى من موقع Shutterstock: http://shutr.bz/3btnZ7f

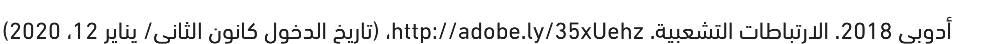
الارتباطات التشعبية:

- نظرة عامة على لوحة الارتباطات التشعبية يقدمها موقع شركة Adobe المتخصصة في برامج الجرافيكس: http://adobe.ly/35xUehz

الكلمات المفتاحية

- دليل لاختيار الكلمات المفتاحية بكفاءة من موقع شركة «حسوب» المتخصصة في توفير حلول لتطوير العمل المستقل: http://bit.ly/3oEjL07





قائمة المصادر والمراجع

أدوبي 2018. الارتباطات التشعبية. http://adobe.ly/35xUehz، (تاريخ الدخول كانون الثاني/ يناير 12، 2020)

الجزيرة 2021. لوموند: المشاغبون في مبنى الكابيتول انعكاس لمجرة ترامب. http://bit.ly/38BcHMg، (تاريخ الدخول كانون الثاني/ يناير 12، 2021)

الجزيرة. 2015. الجزيرة بلس. http://bit.ly/3oEEpx4، (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 7، 2020)

الجزيرة. 2020. مصيدة الفساد.. بالوثائق والفيديو الكشف عن عملية فساد قطاع الأسماك بناميبيا. http://bit.ly/3seSpjs، (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 7، 2020)

الديب، رشا. 2020. حلقة تعليمية متخصصة «كيفية استخدام البودكاست في التحقيقات الصحفية». http://bit.ly/3qh8uTN، (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 9، 2020)

شنينو، أماني. 2018. نصائح لصناعة محتوى عربي دولي من قصص صحفية مصورة. https://ijnet.org/en/node/116، (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر5، 2020)

منظمة الشفافية العالمية. 2019. مقياس الفساد العالمي- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -2019 آراء المواطنين وتجاربهم مع الفساد. http://bit.ly/39rjkQq، (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 6، 2020)

الميداوي، محمد، 2020. دليلك الشامل لاختيار الكلمات المفتاحية بكفاءة. http://bit.ly/3oEjL07، (تاريخ الدخول كانون الأول/ ديسمبر 8، 2020)

CENTER FOR INVESTIGATIVE JOURNALISM OF SERBIA. 2020. Coronavirus: See How Many Medical Ventilators There Are in Your Town. http://bit.ly/38y6IaZ (Accessed December 8, 2020).

EMILY BOGLE. 2020. Isolation Diary: Photographers Document Their Experience With COVID-19. https://n.pr/2Lr646j (Accessed January 12, 2021).

Foster, Jerod. 2011. Storytellers: A Photographer's Guide to Developing Themes and Creating Stories with Pictures. Berkeley, California: New Riders. https://bit.ly/3qdsKpz (Accessed January 12, 2021).

Global Risk Profile. 2019. GLOBAL CORRUPTION INDEX. https://bit.ly/3oP87Q0 (Accessed December 7, 2020).

Google. 2020. US Election Results. Updated 12 December 2020. https://bit.ly/3oCoPCj (Accessed December 12, 2020).

Greene, Richard Allen, Sarah-Grace Mankarious and Nav Garcha. 2016. Could you govern the UK?. https://cnn.it/2MYDR7x (Accessed January 12, 2021).

Kavanagh, Michael, Thomas Wilson, Franz Wild. 2016. With His Family's Fortune at Stake, President Kabila Digs In. https://bloom.bg/35yrw04 (Accessed November 21, 2020).

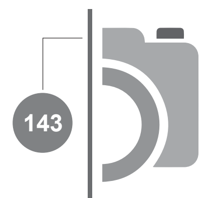
Lankow, Jason, Josh Ritchie and Ross Crooks. 2012. Infographics: The Power of Visual Storytelling. Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.

Nielsen, Jakob, Hoa Loranger. 2006. Prioritizing Web Usability. Berkeley, California: New Riders https://bit.ly/3qcWhQ5 (Accessed November 22, 2020).

Transparency International. 2019. Corruption Perceptions Index Explained. https://bit.ly/2MRLZq9 (Accessed December 8, 2020).

Transparency International. 2020. Corruption Perceptions Index 2019. https://bit.ly/2XuY1li (Accessed December 20, 2020).

Transparency International. 2020. GO CLEAN TO GO GREEN – HOW CIVIC OVERSIGHT IN PUBLIC CONTRACTING CAN HELP REACH EU CLIMATE GOALS. Accessed 12 January 2021: http://bit.ly/3ia0JMH (Accessed January 12, 2021)



الأسبوع العاشر

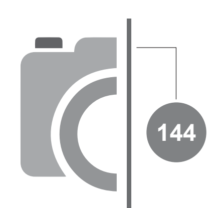
تحقيقات استقصائية محلية وعالمية
في قضايا الفساد



إعداد:

د. سعيد أبو معلا

أستاذ الإعلام الرقمي في الجامعة العربية الأمريكية
صحفي استقصائي ومدرّب دولي في الإعلام



أولاً: أهداف الأسبوع

- أن يتجول المحاضرون والطلبة بين مجموعة مختارة ومنتقاة من التحقيقات الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد محليا وعربيا وعالميا.
- أن يتعرف الطالب على موضوعات مختلفة وتحقيقات أنجزت في ظروف متنوعة وصعبة وبأشكال صحفية وطرق عرض ووسائط متنوعة.
- أن يقف الدارس على أبرز نتائج هذه التحقيقات وكيف أحدثت فرقا وتغيرات في مجتمعاتها.
- أن تتوفر للمحاضر كما الطالب نماذج من تحقيقات رصينة وقوية يمكن أن يرجع إليها لتعزيز المهارات في التفكير والتحليل والبحث عن المصادر.
- ثمة هدف خامس «خاص إلى حد ما»، هو أننا نراهن على أن يكون هذا الأسبوع الدراسي محطة انطلاق لطالب حالم شغوف طموح محارب يريد أن يصبح صحفيا مشهورا في التحقيقات.

ثانياً: الخطة التعليمية

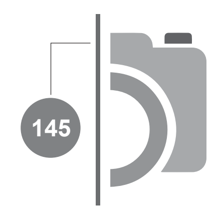
مرفق في هذا الأسبوع التعليمي نظرة بانورامية في مجموعة من التحقيقات الصحفية في قضايا لها علاقة بالفساد، وهي بمجملها تحقيقات تراوحت بين المحلي والعربي والعالمي، بعضها تحقيقات أنجزها صحفيون مهنيون في بداية رحلتهم الصحفية، وأخرى تحقيقات أنجزتها فرق صحفية متمرسة وصحفيون لديهم خبرات طويلة، فيما هناك تحقيقات أخرى أنجزتها مؤسسات صحفية عريقة، وفي جزء منها تحقيقات أنجزت بطريقة تشاركية جماعية.

والهدف من ذلك أن يدرك الصحفي الذي على مقاعد الدراسة الآن ويدرس هذا المساق، أن العمل في هذا الحقل متنوع ومتشعب، وأن يؤمن أنه يمكن أن يقدم تحقيقات حول قضايا الفساد في محيطة ومكان عيشه بنفس إمكانية تقديم تحقيقات عابرة للحدود تقوم عليها فرق صحفية كبيرة.

كما راعى هذا الأسبوع أن يكون هناك تنوع في أشكال التحقيقات، فهناك تحقيقات مكتوبة، وأخرى مصورة على شكل فيلم تحقيقي، فيما هناك نماذج لتحقيقات استخدمت فيها الوسائط المتعددة. من أجل تعزيز وثراء خيال الدارس حول الأشكال الصحفية التي يمكن من خلالها نقل القصة الصحفية.

الخطة في هذا الأسبوع ترتكز على أن يقوم الطالب بقراءة المقتطفات عن التحقيقات المختارة، كما يمكن له أن يضغط على رابط التحقيق ليجد نفسه في عوالمه وتفاصيله المختلفة، في رحلة شيقة ومليئة بالمعرفة والاكتشاف القائم على الوثيقة والمعلومة والدقة والمهنية. ووضعنا رابطا لكل تحقيق، وفي حالات أخرى زودنا الدارس بالتحقيق بصيغ مكتوبة وأخرى مرئية.

هنا تحديدا يمكن أن يكلف الطلبة بقراءة تحقيق نال اهتمامهم من التحقيقات المحلية، كما يمكن للمحاضر أن يعرض بعض التحقيقات المصورة ومن ثم إجراء نقاش مستفيض حولها وحول خيارات الصحفيين الذين أعدّوها. كما يمكن لمدرس المساق أن يعرض فيلماً وثائقياً أو روائياً له علاقة بأحد التحقيقات المرفقة لنقل أكبر كمية من الخبرة والمعرفة ومن ثم إجراء نقاش عميق حول الخيارات وطرق العمل.



ثالثاً: الشق النظري

عالم التحقيقات الصحفية طويل وممتد، والتحقيقات التي طالت قضايا فساد وإن كانت محليا قليلة نسبيا في ضوء ضعف الاهتمام بهذا النوع من الصحافة المحترفة، إلا أنها على امتداد مساحة العالم العربي والعالم كثيرة ويصعب أن نحصرها، لكننا وفي هذا الأسبوع الدراسي، اخترنا مجموعة حديثة من التحقيقات الصحفية ذات موضوعات أصيلة لها علاقة بحياة الناس والمجتمعات.

سنبدأ بفلسطين التي تعيش تعقيدات خاصة جدا في ظل ظرف احتلالي وانقسام سياسي داخلي، ومن ثم سنزور اليمن الذي جعلته الحروب مرتعا للدم والفساد، وفي الطريق سنطرق باب تونس البلد التي قدمت أول نموذج لثورة عربية على الاستبداد والفساد، وسنطرق باب تحقيق قديم نسبيا لكنه عمل استثنائي قادم من الولايات المتحدة الأميركية.

سنبدأ من الموضوع الأهم في لحظتنا «نهاية عام 2020 وبداية 2021»، وهو كورونا وكيف يكون الفساد سببا في انتشار الأمراض، حيث هو الواقع في جمهورية مصر العربية، وما كان ممكنا أن نقدم هذا الفصل من دون أن نركز على «فضيحة تسريبات بنما» التي عُدت أكبر تسريبات بالتاريخ وكشفت كيف يكون الفساد على مستوى عالمي مستشريا ومخفيا أيضا، سنخصص في جانب من هذه الجولة السريعة مع تحقيق من دولة قبرص وكيف يكون الفساد على مستوى دولة مرتعا للمجرمين والفاسدين والمطلوبين من العدالة، ولن نختم جولتنا إلا مع تحقيق من العراق حيث الفساد حرم آلاف طلبة المدارس من حقهم الأساسي في المعرفة، وتحقيق قادم من رومانيا مدعوم بفيلم وثائقي حول فساد مستشرٍ في القطاع الصحي ترتب عليه موت أكثر من 30 شابا.. إليكم ما لدينا.

الموضوع الأول:

تحقيق «إهدار أموال الخزينة الفلسطينية لمصلحة متنفذين وعائلاتهم»

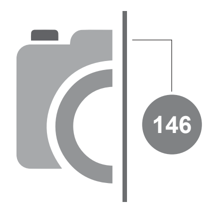
تحقيق للصحفي الفلسطيني محمد خالد وثق فيه حالات كثيرة لمسؤولين ومتنفذين حصلوا على إعفاءات جمركية وضريبية من دون سند قانوني، أدت إلى هدر مبالغ مالية كبيرة كان من المفترض أن تذهب إلى الخزينة العامة. (خالد 2017)

وقدم التحقيق مفارقة إعفاء جمركي غير قانوني لثماني حالات خلال الأعوام 2013 – 2017 بلغت 357600 ألف دولار وهي كانت ستكفي ميزانية برنامج المساعدات النقدية الذي تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية لـ1670 أسرة فقيرة على شكل 214 دولاراً كل ثلاثة أشهر.

وكشف التحقيق عن مخالفة وزارة النقل والمواصلات للتعليمات الخاصة بتسجيل المركبات المعفاة من الضريبة ضمن الأنظمة المتبعة لديها وتحديدا المتمثلة «بعدم تسجيل أو تجديد ترخيص أي مركبة حاصلة على إعفاء جمركي إلا بعد صرف لوحات تمييز تنتهي بالرقم 31، بالإضافة إلى بقية الرقم التسلسلي لتسجيل المركبة»، وذلك بهدف الالتزام بالشروط الخاصة للإعفاء الجمركي وتسهيل عمل الجهات الرقابية.

وبذلك تكون الوزارة قد خالفت الأنظمة التي حددتها بمنح مسؤولين كبار أرقاما عادية كباقي المركبات التي لم تحصل على إعفاءات من الجمارك والضرائب.

وكشف التحقيق عن أن عدد المركبات المعفاة من الجمارك بلغ 10096 مركبة، بينها 1500 مركبة أعفيت



ولم تحمل الرقم التمييزي، منذ مطلع عام 2006 وحتى نهاية أكتوبر 2017.

ويعد شرط عدم تجاوز سعة محرك المركبة 2000 cc إلا في حالات سيارات تشجيع الاستثمار والسيارات الحكومية والهيئات المحلية، أحد أبرز شروط الإعفاء الجمركي، إلا أن الأرقام الموثقة التي كشفها التحقيق، بين إعفاء 3675 مركبة بمحرك يزيد على السعة المحددة من قبل الجمارك الفلسطينية، من بينها 424 مركبة حكومية واستثمارية. بمعنى أن 3251 مركبة يمكن تصنيفها بأنها غير قانونية ومخالفة لشروط الإعفاء منذ يناير/ كانون الثاني من عام 2005 وحتى بداية نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2017.

حددت القوانين الخاصة بالجمارك والضرائب المعمول بها في الأراضي الفلسطينية الفئات التي يحق لها الاستفادة من الإعفاء الجمركي على السيارات، وعلى رأسهم الأشخاص ذوو الإعاقة في الأطراف السفلية، إلى جانب نواب المجلس التشريعي حيث يستطيع كل نائب الحصول على سيارة واحدة خلال فترة انتخابه. كما أتاح القرار بقانون رقم (5) لسنة 2014 للأسرى الفلسطينيين الذين أمضوا أكثر من 20 عاماً في السجون الإسرائيلية شراء سيارة بلا جمارك وضرائب لمرة واحدة. وتعفى أيضاً السيارات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار والهيئات المحلية التي تمنح كمساعدات خارجية إلى الأجهزة الأمنية والحكومة الفلسطينية.

يذكر أن التحقيق نشر بداية باسم مستعار في صحيفة «العربي الجديد» في لندن، وقد حصل على «جائزة النزاهة ومكافحة الفساد» لأفضل تحقيق استقصائي لعام 2018 حيث تم الكشف عن أن التحقيق يعود للصحفي فراس الطويل.

رابط التحقيق كاملا: https://cutt.us/hsVJB

الموضوع الثاني:

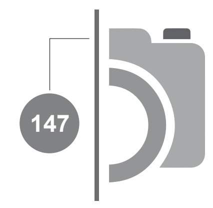
«الصيد الممنوع في حوض الميناء.. من يتقاسم الغلّة»

تحقيق الصحفي محمود هنية حمل عنوان: «الصيد الممنوع في حوض الميناء.. من يتقاسم «الغلّة» كشف عن مخالفات قانونية يتشارك بتنفيذها جهاز الشرطة البحرية في غزة وصيادون، حيث يقوم الطرف الأخير بالصيد من مكان يمنع فيه الصيد قانوناً، فبموجب المادة (28) من قرار مجلس الوزراء رقم (243) لسنة 2005م بنظام حماية الثروة السمكية الذي يمنع عملية الصيد داخل المحميات الطبيعية، ومناطق التجارب والبحوث التي تحددها الإدارة، والموانئ والممرات البحرية. (هنية 2018)

ويحظر الصيد داخل حوض الميناء لأسباب كثيرة من ضمنها وجود مضخة للمياه العادمة التي تضخ حوالي 15 ألف كوب يوميّاً في الميناء، بما في ذلك مياه الصرف الصحي الواردة من مستشفى الشفاء الذي يقع بالمنطقة الغربية لمدينة غزة.

وقام فريق التحقيق بالسهر داخل الميناء ونفذ عملية مراقبة لعملية الصيد وتقاسم الغنائم من «الأسماك بطعم الكاز» بين الصيادين والشرطة البحرية في غزة، ووثقوا عملية بيع الأسماك الملوثة القادمة من حوض الميناء الذي يحتوي على مياه ملوثة غاية في الخطورة ومسببة لأمراض فتاكة بحسب تقرير ووثائق من وزارتي الصحة والبيئة.

ويثبت التحقيق كيف تحولت الشرطة البحرية في غزة من جهة يفترض أن تلاحق عملية الصيد الممنوع في الميناء، إلى داعم بل وشريك في عملية الصيد غير الشرعي والمخالف للقوانين والتعليمات.



وأحدث نشر التحقيق حالة غضب في الرأي العام المحلي، وكان من نتائجه أن شكّل المجلس التشريعي في القطاع (في حينه) لجنة تقصي حقائق أوصت بإحالة مسؤولي جهاز الشرطة البحرية إلى التحقيق القضائي.

وحصد الصحفي هنية الذي نشر تحقيقه في جريدة الرسالة وموقعها الإلكتروني جائزة أريج للصحافة الاستقصائية على مستوى الوطن العربي للعام 2018، ثم جائزة أفضل تحقيق استقصائي للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) محلياً.

رابط التحقيق كاملا: https://bit.ly/3aZETdf

الموضوع الثالث:

«إغاثة سوداء: مساعدات إنسانية تباع في أسواق اليمن»

يرصد التحقيق المصور «إغاثة سوداء» للصحفي اليمني أصيل حسن سارية، عن كيف وصلت المساعدات الإنسانية إلى أيدي التجار والسوق والسوداء ولم تذهب إلى مستحقيها من المواطنين الذين سحقتهم الحرب. (سارية 2016)

وقام التحقيق على مشاهدات الصحفي سارية الذي لاحظ أن مواد الإغاثة التي تعلن عنها العديد من الدول، ويعلم السكان بوصولها من خلال القنوات الفضائية، أصبحت مصدراً مهماً لتحريك السوق والتبادل التجاري في مدينة عدن، الأمر الذي أثار بداخله عاصفة من الأسئلة: من أين جاءت هذه المواد؟ لماذا لم توزع على السكان؟ من يقف وراء تسريبها وبيعها في الأسواق؟

يقرع هذا التحقيق الاستقصائي بنسختيه (التلفزيونية والمكتوبة) جرس الإنذار بكشف هذه الظاهرة وحجمها وأبعادها، كما يبحث عن إجابات شافية، معززة بالأدلة للتساؤلات السابقة.

معد التحقيق تجول في بعض أسواق مدينة عدن، وبحذر شديد صوّر بشكل سري المساعدات الإنسانية المعروضة للبيع، كما أجرى اتصالات عديدة حتى وصل مسؤولين من منظمات محلية وواجهها بالمعلومات التي قام بتوثيقها، فقد وصل المدينة عام 2015 أكثر من 40 ألف طن من المساعدات أغلبها ضل طريقة لتجار في السوق السوداء.

وقام معد التحقيق بتمثيل دور تاجر يريد أن يشتري بضائع مساعدات وفعلا حصل على عروض شراء.

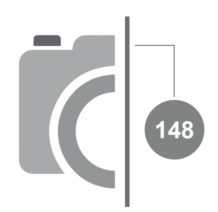
بعد هذا التحقيق بأعوام ثلاثة، أي في عام 2019، قدم أصيل سارية تحقيقا صحفيا حول البضائع الفاسدة التي تقدمها مؤسسات الإغاثة الدولية للشعب اليمني، حيث حمل عنوان «اليمن: إغاثة فاسدة بإشراف أممي» وفيه كشف بالصور والوثائق تلقي اليمنيين مساعدات إنسانية ودوائية فاسدة عبر منظمات إغاثة دولية. (سارية 2019)

وطوال خمسة أشهر، تحقق أصيل من الوقائع، وقابل عشرات المتضررين، بالإضافة إلى مصادر رسمية، وحصل كذلك على صور ووثائق تثبت تدفق كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية غير المطابقة للمواصفات إلى اليمن عبر منظمات دولية.

وقدم التحقيق وثائق تتناقض مع رد برنامج الغذاء العالمي الذي رد فساد المساعدات إلى بقائها فترة طويلة بالمخازن وإلى عوامل جوية، حيث إن أغلب الصور والشهادات التي حصل عليها تؤكد أن معظم الشحنات تم إتلافها في الميناء، ما يؤكد أنها وصلت إلى الموانئ وهي إما منتهية الصلاحية أو فاسدة.

وأثبتت الوثائق التي حصل عليها ونشرت لأول مرة أن هذه المواد في الأساس غير مطابقة للمواصفات، حتى وإن لم تتعرض للتلف أو التخزين، حيث يشير إجمالي التقارير إلى أن المواد التي تم فحصها لدى وصولها كانت غير مطابقة للمواصفات القياسية وهي مشارفة على الانتهاء.

وختم سارية تحقيقه باقتباس من مواطن يمني: «نموت بطلقات الرصاص أو بغذاء ودواء قاتل»، هكذا اختتم



علي موسى، ذو الأربعين عاماً، كلامه معنا، معبراً عن لسان حاله وغيره من ملايين اليمنيين الذين ينتظرون مواد إغاثية تساعدهم على العيش في بلد أصبح الموت فيه خبراً هامشياً كل يوم.

رابط التحقيق المتلفز: https://bit.ly/3pBxPHK

رابط التحقيق المكتوب: https://bit.ly/3bdw28b

الموضوع الرابع:

«S17»: ضحايا مزاج الدّاخلية في تونس

يتناول التحقيق من فئة الملتميديا قصة شبان ليسوا سجناء ولا هم طلقاء. حياتهم رهينة مزاج شرطي تونسي قد يعترضهم في الطريق العامّ ف«يحكم» عليهم بتعطّل مصالحهم إلى أجل غير مسمّى. والتّهمة «مصنّف S17». (المكي 2018)

حمل التحقيق الذي أنجزته الصحفيّة أمل المكي اسم «S17 ضحايا مزاج الداخلية» وفيه كشفت انتهاك وزارة الداخلية لحق عشرات الآلاف من التونسيين في التنقل بالسفر خارج البلاد أو التنقل بين محافظات الجمهورية.

والإجراء الحدودي المعروف برمز «أس 17» هو أمر صادر عن وزارة الداخلية التونسية ضمن إجراءاتها لمقاومة الإرهاب، والحد من سفر الشباب إلى «بؤر التوتر» منذ 2013، لكن المنظمات الحقوقية المحلية والدولية تصفه بغير الدستوري، وبانتهاكه لأبسط حقوق الأفراد في التنقل بحرية، سواء داخل تونس أو خارجها، كما أن المحكمة الإدارية التونسية أقرت بعدم شرعيته، لكن رغم ذلك تواصل الأجهزة الأمنية في البلاد تطبيقه على الأفراد بشكل تعسفي.

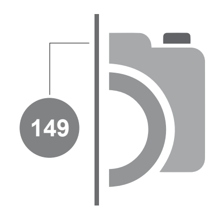
ووثق التحقيق أكثر من عشر حالات على مدى ثلاثة أشهر من البحث. (قرابة 100 ألف مواطن تونسي يخضعون للإجراء الحدودي)، وكشف أن جميعهم كانوا ضحايا هذا الإجراء غير الدستوري والذي ينتهك حرية التنقل خارج البلد، حتى بات يحظر التنقل داخل المدن التونسية. وقد شمل الانتهاك، وفق تقرير لمنظمة العفو الدولية، عددا من المشتبه بهم على أساس المعتقدات أو الممارسات الدينية، أو بسبب المظهر مثل إطلاق اللحية وارتداء الملابس ذات الصبغة الدينية، أو إدانات سابقة، دون تقديم أي دليل يربطهم بنشاط مع جماعات مسلّحة.

كما تمكن التحقيق من توثيق وجود عدد من الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني بالإضافة إلى أشخاص آخرين غير ملتزمين دينيا. البعض الآخر ممّن شملهم الإجراء لا يعرف لذلك سببا سوى كونه من المتمتّعين بالعفو التشريعي أو أنّه ضحيّة وشاية أو تهمة كيدية في حقّه.

وبالتعمّق أكثر في دهاليز الـ «S17» المعتّمة تكشّفت لهذا الإجراء وجوهٌ أخرى هي الرشوة والابتزاز والتضييق الأمني.

وتعتبر المكي أول صحفية تونسية تستخدم حق النفاذ إلى المعلومة، إذ كسبت قضية ضد وزارة الداخلية عندما حكمت هيئة النفاذ إلى المعلومة لصالح المكي بإلزام الداخلية بتزويد الصحيفة بالإحصائيات المتعلقة بعدد المواطنين المعنيين بإجراء S17.

ونال التحقيق اهتماما إعلاميا كبيرا تردد صداه في الشارع التونسي، وعن ذلك قالت المكي: «كان للتحقيق



صدى إعلامي وشعبي كبير باعتباره أول عمل صحفي يتناول الموضوع في ظل حالة الطوارئ المستمرة في البلاد وخوف الصحفيين من تناول مواضيع قد تعرّضهم للاتهام بالإخلال بالأمن العام».

وقد حصل التحقيق على جائزة أفضل تحقيق استقصائي لعام 2018 عن فئة الملتميديا في المؤتمر الثالث لمكافحة الفساد في تونس.

رابط التحقيق كاملا: https://bit.ly/3pLT7Tn

الموضوع الخامس:

فضيحة الاعتداءات الجنسية في الكنيسة الكاثوليكية

أنجزت التحقيق وحدة Spotlight «الضوء الكاشف» في صحيفة «بوسطن غلوب»، وهي وحدة متخصصة بالتحقيقات مكونة من أربعة صحفيين محترفين وهم:Ben Bradlee, Michael Rezendes, Sacha Pfeiffer and Walter Robinson، ويعتبر التحقيق عملا صحفيا عظيما غاصت فيه جريدة «بوسطن جلوب» الأميركية عام 2002 في واحدة من أكثر الجرائم شهرة في عصرنا الحديث، وفيه كشفت عن «التسامح» المنتظم والتستر من الكنيسة والمحاكم على آلاف حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال من الكنيسة الكاثوليكية. (برادلي وآخرون 2002)

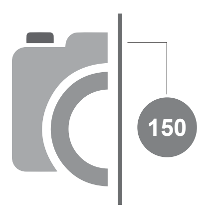
وخاض التحقيق في ادعاءات الاعتداء الجنسي في الكنيسة الكاثوليكية على مدار عام كامل، والذي كشف معلومات تم التستر عليها لعقود طويلة في مجالات دينية وقانونية.

وينتقل التحقيق الذي انطلق بداية بكاهن تحرش واغتصب العديد من الأطفال طيلة ثلاثين سنة، إلى التحقيق في 13 كاهنا متهمين بالتحرش والاغتصاب، ثم يستمر التحقيق والبحث ليصلوا إلى قناعة بأن العدد يفوق هذا الرقم بكثير، وهو ما يتعدى أكثر من ثمانين راهبا. في هذه النقطة الحرجة والفاصلة في التحقيق، يتفق الفريق على عدم النشر لأن مآل القصة أن تحدث ضجة في مدة معينة ثم تختفي، وعليه فلن يكون للتحقيق أي عقاب أو جزاء لهؤلاء الكهنة. فيقوم فريق العمل بالعمل بإماطة اللثام عن نظام الكنيسة الذي يجيز ويبيح هذه الفعل المشين عبر التساهل مع مرتكبيه.

وبعد نشر التحقيق الأول قام الفريق بمتابعة القصة حيث نشروا أكثر من 600 قصة عن فضيحة اغتصاب أطفال وتحرش جنسي، وعليه وجهت التهمة لـ249 كاهنا علنا بتهمة التحرش الجنسي داخل أبرشية بوسطن، بينما كشف التحقيق لاحقا عن أكثر من 100 أبرشية وقعت فيها حالات اغتصاب، وحالات مشابهة في أكثر من ثلاثين دولة حول العالم.

وكان من نتائج النشر أن تعرضت الكنيسة الكاثوليكية في بوسطن لهزة عنيفة في يناير/ كانون الثاني عام 2002 بسبب تورط عشرات القساوسة في اعتداءات جنسية على أطفال على مدى عقود، وعلى إثرها استقال الكاردينال برنارد من منصبه كأسقف الكنيسة الكاثوليكية في بوسطن عام 2002، وحصل أكثر من 500 طفل على تعويضات مالية.

وقد حصل فريق «سبوت لايت» الذي يعد أقدم وحدة صحافة استقصائية عاملة بشكل مستمر في الولايات المتحدة، على «جائزة البوليتزر» عن فئة تحقيقات الخدمة العامة عام 2003.



ولشهرة التحقيق فقد قدم للسينما من خلال فيلم حمل نفس اسم الوحدة (Spotlight) بعد 15 عاما على نشر التحقيق، وحاز الفيلم على جائزة الأوسكار كأفضل فيلم وجائزة أفضل سيناريو حقيقي، كما رشح لست جوائز أوسكار، هو عبارة عن ورشة تدريبية حقيقية للصحافة الاستقصائية.

رابط التحقيق باللغة الانجليزية: https://cutt.us/BWYBr

رابط فيلم «سبوت لايت»/ مترجم: https://cutt.us/YKnTU

الموضوع السادس:

«فيروس كورونا: مقامرة في مصر»

تحقيق نشرته قناة «بي بي سي عربي» كشف أن مصر استخدمت اختبارا خاطئا في فحص الإصابة بفيروس «كورونا» المستجد لدى ركاب الطائرات القادمة إلى البلاد، بالإضافة إلى الطواقم الطبية التي تعمل في الصفوف الأولى لمواجهة الجائحة، باعتمادها على اختبار الأجسام المضادة. (الشامي 2020)

وتسمح اختبارات الأجسام المضادة بمعرفة ما إذا كان الشخص قد أصيب بالفيروس من قبل، وليس ما إذا كان حاملا للفيروس حاليا، ما يعني أن الاختبارات التي أجريت لهؤلاء الأشخاص لم تعكس الوضع الصحيح.

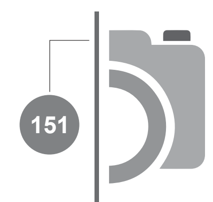
وكانت منظمة الصحة العالمية قد نصحت الدول بالتركيز على اختبارات المسحة للكشف عن أي إصابة بفيروس «كورونا»، وهو الاختبار الذي يجري عبر سحب مسحة من لعاب الشخص المراد اختباره من الفم أو الأنف، مؤكدة أن اختبارات الأجسام المضادة، التي تعتمد على تحليل سريع لعينات من الدم، لا تختبر ولا تكشف الفيروس. (الشامي 2020)

ونقل تحقيق «بي بي سي»، شهادات أطباء قالوا إن تلك التقنية الخاطئة أسهمت في انتشار الفيروس عبر السماح لمئات المصابين بالدخول إلى البلاد عقب إجرائهم الاختبار المضلل، وكذلك تركت الأطباء في مواجهة المرضى دون اختبارات حقيقية.

ورغم التحذيرات، استمرت مصر في استخدام الاختبار السريع بطريقة خاطئة، وهو ما غاص في تفسيره معد التحقيق، حيث كشف عن صفقة بين وزارة الصحة المصرية وشركة أدوية كندية تصنع «الاختبارات السريعة» من دون أن تُعلن الحكومة المصرية عن أي تفاصيل خاصة بتلك الصفقة ولا اسم الشركة المصنعة أو البلد المنتجة.

لكن بتحليل الفيديو الذي عرضته الحكومة المصرية لاستخدام اختبارات الأجسام المضادة السريعة في مطار القاهرة الدولي، وجدنا اسما على الصناديق، وهو أرترون لابوراتوريز، وهو لشركة كندية متخصصة في اختبارات التشخيص المتعلقة بمجموعة متنوعة من الأمراض، اختبار الأجسام المضادة السريع الذي باعته لمصر هو أحد أحدث منتجاتها. (الشامي 2020)

وكشف التحقيق أن الهيئة الصحية التنظيمية الكندية لم تسمح باستخدام اختبار الأجسام السريع لمواطنيها، ما يعني أنه غير مرخص للاستخدام في كندا ولكن يمكن تصديره!!. وكان السؤال لماذا تصر الحكومة المصرية على استيراد هذا الاختبار رغم أن الشركة التي صنعته تؤكد أن هذا الاختبار يجب أن يستخدم لكشف إذا ما كنت قد تعرضت للفيروس سابقاً، وليس لكشف إذا ما كنت حاملاً للفيروس الآن، كما كانت تفعل مصر. (الشامي 2020)



وخلال التحقيق، تبين أن هناك شركة عالمية تعتبر موزعاً رئيسياً لاختبارات التشخيص تبين أنها كانت الراعي الذهبي الأعلى لمؤتمر «إيجي هيلث الطبي» في مصر عام 2019 هي التي استوردت الاختبارات لصالح وزارة الصحة المصرية من دون أن يتم ذلك وفق القانون المصري الذي ينص على وجوب تسجيل كافة عقود وزارات الحكومة في قاعدة بيانات التعاقدات العامة المصرية. (الشامي 2020)

هنا رابط النسخة الفيلمية من التحقيق: https://bit.ly/2JF0qNe

وهنا رابط النسخة المكتوبة من التحقيق: https://bbc.in/353ff3t

الموضوع السابع:

تحقيقات وثائق بنما Panama Paper

يعتبر تسريب وثائق بنما التسريب الأضخم في التاريخ لوثائق شركات «الأوف شور» Offshore Company*، وبلغ حجم الوثائق التي سربت من شركة (موساك فونسيكا) Fonesca Mossack المتخصصة بتسجيل شركات «الأوف شور» حول العالم ومقرها بنما أكثر من 11 مليون وثيقة تكشف كيفية قيام شركات قانونية عالمية وبنوك كبرى ببيع السرية المصرفية لسياسيين ومحتالين وتجار مخدرات، وكذلك لمليارديرين ومشاهير ونجوم رياضيين. (أريج 2016)

تغطي الوثائق التي تم تسريبها أكثر من 40 عاما من عمليات التهرب الضريبي، حيث أتاحت المجال للدخول في عالم الشركات الخفية التي تلعب دوراً كبيراً في تدفق رأس المال الملوث عبر النظام المالي العالمي، فاعلا الكثير في رعاية الجريمة المنظمة ومدمرا اقتصاديات الدول الوطنية التي يقود التهرب الضريبي إلى فقدانها للكثير من عائدات الضرائب. (أريج 2016)

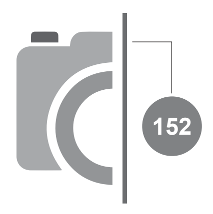
في هذا العمل، نحن أمام مئات التحقيقات التي أنجزها 30 صحفيا ينتمون لأكثر من 100 مؤسسة صحفية في 80 دولة في العالم برعاية الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، وعمل الصحفيون بطريقة جماعية في تتبع المعاملات السرية لعملاء شركة محاماة موساك فونسيكا مستثمرين «توفر إيداعات الشركات، وسجلات الملكية، والكشوفات المالية، ووثائق المحكمة ومقابلات مع خبراء في غسل الأموال ومسؤولين عن تطبيق القانون». (أريج 2016)

وقدمت الوثائق المسربة معلومات عن أكثر من اثني عشر رئيساً عالمياً حاليين وسابقين يستخدمون الملاذات «الأوف شور» للتهرب الضريبي، وكشفت الملفات شركات خارجية مخفية يديرها رؤساء حكومة باكستان وايرلندا وأبناء رئيسة جمهورية أذربيجان، إضافة لشخصيات ومسؤولين كبار من الشرق الأوسط. وأظهرت الوثائق المسربة ملفات أكثر من 15 ألف شركة وهمية أنشأتها بنوك عالمية لزبائنها الذين يريدون بقاء معلوماتهم المالية بعيدا عن الأنظار. (أريج 2016)

وكان من نتائج الكشف عن هذه الوثائق نشر مئات التحقيقات الصحفية المنفصلة بعضها عن بعض، حيث عملت مؤسسة أريج في عمان بالتعاون مع موقع انكيفادا في تونس ووكالة تونس أفريقيا للأنباء (تاب) على إنجاز بعض التحقيقات عن دول في العالم العربي. (أريج 2016)

وحصلت تحقيقات «أوراق بنما» على مجموعة من الجوائز العالمية ومنها: جائزة جورج بولك للصحافة المالية

* يستخدم مصطلح شركة خارج الحدود لوصف كيان اقتصادي يتم تأسيسه في دولة أجنبية، لتجنب الضرائب المرتفعة في الدولة الأم. ومن أجل الاستفادة من التشريعات الأقل صرامة، ما يجعلها توفر غطاء لعمليات غسيل الأموال وسهولة إخفاء الثروات خلف كيانات قانونية اعتبارية، وللمرونة في إبرام الصفقات مع الشركات الأخرى، وسهولة تحويلات العملات من مكان لآخر.



2017 " George Polk Award"، وذلك «تكريماً لما قام به فريق التحقيق من دور فاعل في مكافحة التهرب الضريبي وغسيل الأموال حول العالم». كما حصد 370 صحفيا عملوا على مشروع وثائق بنما على جائزة «تحقيق العام» ضمن سلسلة جوائز صحافة البيانات "Data Journalism Awards" في فينا، النمسا.

أحدثت التحقيقات هزة في مختلف دول العالم، حيث ترتب على نشر التحقيقات مجموعة كبيرة من الإجراءات القانونية لمكافحة هذا التهرب الضريبي، وعلى سبيل المثال، أعلنت الأردن عام 2016 عن ملاحقة وتتبع الأسماء الواردة في وثائق بنما.

الموضوع الثامن:

فضيحة «أوراق قبرص»

نشرت وحدة تحقيقات الجزيرة «أوراق قبرص» (عبارة عن فيلم ملتميديا 12:30 دقيقة)، وهي عبارة عن 1500 وثيقة مسربة تثبت أن قبرص فشلت بانتظام في الالتزام بقوانينها، حيث كشفت الوثائق عن ثغرات خطيرة في برنامج «الجوازات الذهبية» المثير للجدل في قبرص، الذي جنت منه الحكومة القبرصية مليارات الدولارات من بيع جنسيتها لعدد من أثرياء العالم، رغم أن كثيراً من الحاصلين على الجوازات الذهبية يخضعون لتحقيقات جنائية أو عقوبات دولية، ومنهم من صدرت بحقه أحكام بالسجن. (الجزيرة 2020)

والتحقيق عبارة عن نظرة ساخرة/ كوميدية باستخدام الكرتون والجرافيك وأدوات الملتميديا على الشخصيات المريبة ومسؤولي الدول الذين يشترون الجنسيات كما لو كانت سيارات فاخرة. يكشف التسريب عن أن 2500 شخص دفعوا مالاً لكي يصبحوا مواطنين جدداً في قبرص، ومع المواطنة تأتيهم منفعة أخرى تتمثل في القدرة على العيش والعمل في أي مكان في أوروبا من ميلانو إلى مونت كارلو. التحقيق عبارة عن غوص سريع بالوثائق المسربة وكشف لطبيعة الفساد السياسي والاقتصادي في قبرص.

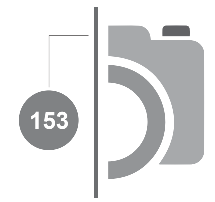
وبعد بث التحقيق الأول (الساخر)، بثت قناة الجزيرة تحقيقها السري «أوراق قبرص.. المهمة السرية (تحقيق وثائقي مصور 57 دقيقة) لتثبت عبر تصوير بكاميرات خفية تورط رئيس البرلمان ديمتريس سيلوريس وعضو البرلمان كريستاكيس جيوفاني، الذي يملك واحدة من أكبر شركات التطوير العقاري في البلاد. (الجزيرة 2020)

وكشفت الوثائق التي وصلت «وحدة تحقيقات الجزيرة» تقدم أكثر من 2500 شخص بين عامي 2017 و2019 من جنسيات روسية وصينية وأوكرانية وأكثر من 70 جنسية أخرى للحصول على جنسية قبرص من خلال استخدام ما يعرف «ببرنامج الاستثمار» الذي يمنح الجنسية القبرصية مقابل الاستثمار بمبلغ 2.5 مليون دولار. (الجزيرة 2020)

وأظهر التحقيق أن كثيراً ممن تقدموا بطلبات الجنسية كانوا يواجهون تهماً جنائية أو مدانين أو خاضعين لعقوبات دولية، أو يشغلون مواقع سياسية أو حكومية ويصنفون على أنهم «أشخاص منكشفون سياسياً بمعنى أنهم قد يكونون متهمين بتلقي رشاوى أو يعتبرون جزءا من عمليات غسل للأموال، وهو ما ينتهك الضوابط والقيود القبرصية، وهو الأمر الذي أثبته التحقيق، إلى جانب تورط كبار المسؤولين فيه. (الجزيرة 2020)

ويهتم كثير من المجرمين والأثرياء بالحصول على الجواز القبرصي لكونه يمنح حامليه السفر والدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي من دون تأشيرة.

وكان من نتائج التحقيق أن استقال رئيس البرلمان القبرصي ديمتريس سيلوريس الذي يعد ثاني أرفع مسؤول



حكومي قبرصي، الذي أظهرته كاميرا التحقيق السرية أثناء حديثه مع صحفي متخفٍ على أنه رجل أعمال يحمل سجلا إجراميا ويريد الحصول على جواز سفر حيث وعده المسؤول بتحقيق ذلك. كما باشر الاتحاد الأوروبي إجراءات قضائية في حق قبرص ومالطا على خلفية نشر التحقيق. (الجزيرة 2020)

رابط التحقيق الأول: https://bit.ly/3b02Gtv

رابط التحقيق الثاني: https://bit.ly/2JCA12B

الموضوع التاسع:

تحقيق «المشروع رقم 1»/ العراق:

أنتج تحقيق «المشروع رقم 1» لصالح شبكة DW عربي الألمانية بالتعاون مع شبكة أريج في عمان وفيه يكشف الصحفي «أسعد الزلزلي» عملية إهدار الحكومة العراقية 200 مليون دولار كانت مخصصة لبناء 1700 مدرسة. (الزلزلي 2017)

وأنتج الزلزي تحقيقا تلفزيونيا في 11 دقيقة، تطلب إعداده ستة أشهر، وذهب المحقق الصحفي إلى حيث كان يفترض أن تبنى المدارس لتخدم الأطفال العراقيين وعاين المدارس التي هدمت من دون أن تتم عملية البناء الجديدة، ووقف على المدارس البديلة التي تم وضعها إلى حين اكتمال عملية البناء لتصبح عملية التعليم عملية مأساوية، ومن ثم ذهب إلى المسؤولين العراقيين والجهات التي قامت على المشروع، وحصل على الوثائق التي تثبت فسادا ماليا حرم عشرات آلاف الأطفال من نيل حقهم في التعليم.

ومن ثم تنقل الصحفي الزلزلي بين العراق والأردن، وكشف فسادا حكوميا أهدرت فيه 200 مليون دولار من ميزانية وزارة التربية والتعليم. وبعد بث التحقيق بشهور، أصدرت محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة في العراق حكما غيابيا بسجن مقاول ذلك المشروع سبع سنوات ومصادرة أمواله عقب إدانته في قضية فساد. ورغم ذلك، فقد دفع الزلزلي ثمن تحقيقه، كحال كل صحفي يقترب من ملفات الفساد والمفسدين، حيث تعرض لحملة تشويه سمعة، وكذلك لإطلاق رصاص على مركبته أمام منزله.

ورغم ذلك، نال الزلزالي جائزة «النجم الساطع» عام 2017؛ وهي أرفع وسام دولي خلال المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية الذي عقد جوهانسبرغ/ جنوب أفريقيا.

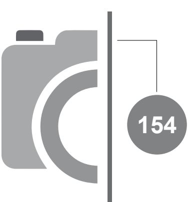
رابط التحقيق المتلفز : https://youtu.be/huiS4N2OgcA

الموضوع العاشر:

معقمات مخففة لعشرة أضعاف في المستشفيات الرومانية

تحقيق صحفي استقصائي روماني (تولونتان وآخرون 2015) أنجزه فريق عمل من صحيفة رياضية (The Sport Gazette) مكون من: كاتالين تولونتان، رازغان لوتاك، وميريلا نيغ، حول حادثة حريق في ملهى ليلي في بوخارست برومانيا، يوم 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 أودى بحياة 27 قتيلا وإصابة 180 جريحا لأسباب لها علاقة بغياب أبواب الطوارئ ومعايير السلامة.

لكن الأمر لم يتوقف على ذلك، حيث بدأ جرحى الحريق يموتون في المستشفيات متأثرين بجروحهم التي لم



تكن تهدد حياتهم، فمات من الجرحى 37 شابا ليصل عدد الضحايا إلى 64، وهو ما دفع بالصحفيين للعمل على التحقيق الذي كشف فسادا جماعيا للنظام الصحي ومؤسسات الدولة.

قام فريق العمل بالتقاط ملاحظة طبيب محلي حول الوضع في المستشفى الذي قاد إلى موت 37 شابا آخرين من الجرحى فكان السؤال الذي طرحه الصحفيون: ما سبب الوفيات في المستشفيات الرومانية ممن أصابتهم الحروق إصابات طفيفة؟

توصل التحقيق الاستقصائي إلى نتيجة مفادها أن الحروق لم تكن السبب في الوفيات، وإنما التهابات بكتيرية حدثت أثناء العلاج في المستشفى، حيث عرفوا الشركة التي تورد للمستشفيات الرومانية المعقمات ومن ثم حصلوا على نماذج من هذه المعقمات المستخدمة في المستشفيات التي استخدمت في علاج جرحى الحريق داخل الملهى وفحصوا فعالياتها العلاجية واكتشفوا الحقيقة القاتلة المتمثلة في أن هذه المعقمات مخففة لعشرة أضعاف بالمقارنة مع النسبة المعلن عنها، وتمكن الفريق من الكشف عن تقصير وزارة الصحة التي اشترت المعقمات من دون التحقق من فعالياتها العلاجية، وهو ما كشف عن عملية فساد وإثراء غير مشروع لأطباء ومدراء مستشفيات وشركات أدوية.

وأمام عادة الجهات الرسمية الرومانية وتحديدا وزارة الصحة التي استمرت في إنكار المسؤولية، نافية أن يكون القطاع الصحي هو السبب «فكل شيء على ما يرام» حتى بعدما واجهه الصحفيون بالحقائق التي جمعوها، نُشر التحقيق وانتشر كالنار في الهشيم. وكان من نتائجه إقالة وزير الصحة واستبداله بوزير جديد قاد جهودا حثيثة للتغيير.

هذه القصة الصحفية التي هزت رومانيا نقلت من خلال فيلم وثائقي حمل اسم «جماعي» Collective للمخرج الروماني ألكسندر ناناو. (طبارة 2021) حيث سلط الفيلم الضوء على قصة الصحفيين في عملية إنتاجهم الجماعي للتحقيق في وقت تنفيذه ليكون بمثابة تحقيق مواز نقل للمشاهدين رحلة إعداد التحقيق وعناد الصحفيين بالبحث عن الحقيقة وكشف الوضع الحقيقي للمستشفيات الرومانية وعدم قدرتها حتى على علاج مرضى مصابون بحروق طفيفة.

كما قدم الوثائقي «جماعي»، الذي حاز على جائزة أفضل فيلم وثائقي ضمن حفل جوائز الأفلام الأوروبية في برلين 2020، شهادات الصحفيين والمشتكين والضحايا والمسؤولين الحكوميين، ليكون بمثابة نظرة حازمة وقوية لتأثير الصحافة الاستقصائية على بنية السلطة.

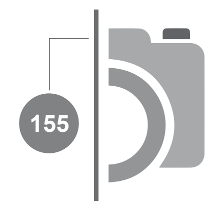
رابط الفيلم الوثائقي: «جماعي»: https://cutt.us/VtAQI

رابعاً: الشق العملي

تمرين عملي 1:

يعرض المحاضر فيلم «سبوت لايت» على الطلبة داخل القاعة، ومن ثم يقوم بإجراء نقاش مستفيض حول مجموعة من النقاط من وحي التحقيق كما ظهر في الفيلم:

- عامل الوقت في إنجاز التحقيق.
- الاهتمام بالأخبار مهما كانت صغيرة.
- السرية التامة في العمل الاستقصائي.
- عدم التسرع في نشر النتائج التي تم التوصل إليها.



كما يمكن مناقشة الطلبة في قضايا مثل:

الحدس الاستقصائي، اختراق المصادر، البيانات والوثائق وطرق التعامل المنهجي معها، وإدارة الوقت والموارد لإنجاز التحقيق، والعمل ضمن فريق.

تمرين عملي 2:

بداية، يعرض المحاضر فيديو توضيحياً مبسطاً لموضوع «وثائق بنما» على الرابط الآتي:

فيديو تبسيط ولفهم ظاهرة وثائق بنما: https://cutt.us/swTo5

وعندما يتأكد المحاضر من فهم الطلبة موضوع التحقيق، يشارك المحاضر طلبته فيديو «كيف أحدث صحفيو وثائق بنما أكبر تسريب في التاريخ؟» وهو موجود على رابط: https://cutt.us/zpNs2

ومن ثم يناقش مع الطلبة أهمية التحقيق، وكيف تم التعامل مع كم المعلومات الهائل، وما أهمية العمل الجماعي في أعمال من هذا النوع، وكيف يمكن أن نوظف المعلومات عن الفساد ونفهم تأثيرها على حياة المجتمعات، بالإضافة إلى مناقشة كيف يمكن أن نؤسس جبهة ضد الفساد ولو بشكل محلي.

تمرين عملي 3:

عرض الفيلم الوثائقي «جماعي» ومناقشته، وتحديدا الدوافع التي جعلت من صحفيين في صحيفة رياضية يهتمون بموضوع مغاير لما اعتادوا العمل عليه، وكيف حاول الطاقم العمل من أجل الكشف عن فضيحة فساد صحي هزت دولة رومانيا. على رابط: https://cutt.us/VtAQI

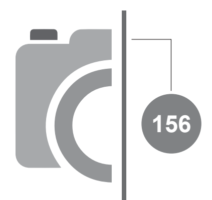
خامساً: قراءات إضافية

مواقع:

- موقع شبكة أريج/ عمان https://arij.net/
- موقع شبكة إنكفادا/ تونس https://inkyfada.com/ar/
- شبكة الصحفيين الاستقصائيين الدولية: https://bit.ly/3r2Rh1q

مقالات:

- رنا صباغ، «تجربة العرب مع أوراق بنما»، مقال، https://cutt.us/pGdmt/
- عصام زروق، فيلم «الكاشف».. في كواليس صحيفة بوسطن غلوب، مقال، على رابط: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/474
- ديفيد إي كابلان، «ثمانية دروس عن الصحافة الاستقصائية» مستوحاة من فيلم سبوت لايت»، مقال، على رابط: https://cutt.us/8QAgd

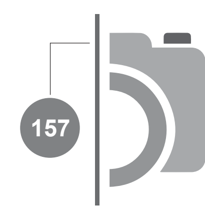


كتب وأدلة:

- دليل التحقق للصحافة الاستقصائية، الجزيرة، على رابط: https://cutt.us/V2rzy
- معهد الجزيرة للإعلام، «دليل الصحافة الاستقصائية»، على رابط: https://cutt.us/OoBdc

أفلام:

- مشاهدة فيلم: كل رجال الرئيس: All the President's Men/ مترجم، على رابط: https://cutt.us/5Ztu3
- مشاهدة فيلم فروست ونيكسون (Frost/Nixon)/ مترجم/ على رابط: https://cutt.us/NkbZS



قائمة المصادر والمراجع

تولونتان، كاتالين، ورازغان لوتاك وميريلا نيغ. 2019. فيلم «معقمات مخففة لعشرة أضعاف المستشفيات الرومانية». (The Sport Gazette). د.ت. https://cutt.us/VtAQI (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 28، 2021)

الجزيرة. «أوراق قبرص. 2020. المهمة السرية». قناة الجزيرة على اليوتيوب. تشرين الأول/ أكتوبر 25، 2020. https://bit.ly/2JCA12B (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 28، 2021)

---. 2020. تحقيقات الجزيرة: أوراق قبرص. قناة الجزيرة على اليوتيوب. آب/ أغسطس 30، 2020. https://bit.ly/3b02Gtv (تاريخ الدخول فبراير 28، 2021)

الزلزلي، أسعد. 2017. «المشروع رقم 1» 2017». قناة DW عربية على اليوتيوب. كانون الثاني/ يناير 11، 2017. https://youtu.be/huiS4N2OgcA (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 28، 2021)

سارية، أصيل. 2016. «اليمن: إغاثة فاسدة بإشراف أممي». موقع فايس. تموز/ يونيو 2، 2019. https://bit.ly/3bdw28b (تاريخ الدخول تشرين الأول/ أكتوبر 2، 2021)

---.2016. إغاثة سوداء: مساعدات إنسانية تباع في أسواق اليمن. موقع فايس. أب/ أغسطس 9، 2016. https://bit.ly/3pBxPHK شباط/ فبراير 28، 2021)

الشامي، أحمد. 2020. فيروس كورونا: مقامرة في مصر. قناة BBC news عربي على اليوتيوب. تشرين الأول/ أكتوبر 13، 2020. https://bit.ly/2JF0qNe (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 28، 2021)

شبكة أريج. 2016. «وثائق بنما: التسريب الأضخم لوثائق شركات الأوف شور بمشاركة 370 صحفياً من 80 بلداً». موقع شبكة أريج. نيسان/ أبريل 4، 2016. https://cutt.us/coSIG (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 28، 2021)

طبارة، شفيق. 2121. «جماعي».. الصحافة الرياضية أيضا ضد السلطة». موقع معهد الجزيرة للإعلام. كانون الثاني/ يناير 25، 2021. https://cutt.us/WK8sp (شباط/ فبراير 28، 2021)

محمد، خالد. «إهدار أموال الخزينة الفلسطينية لمصلحة متنفذين وعائلاتهم». صحيفة العربي الجديد. كانون الأول/ ديسمبر 2، 2017. https://cutt.us/hsVJB (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 28، 2021)

المكي، أمل. 2018. «S17»: ضحايا مزاج الدّاخلية في تونس». موقع انكفادا. تشرين الأول/ أكتوبر 24، 2018. https://bit.ly/3pLT7Tn (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 28، 2021)

هنية، محمود. 2018. الصيد الممنوع في حوض الميناء.. من يتقاسم «الغلّة». صحيفة الرسالة. تشرين الأول/ أكتوبر 4، 2018. https://bit.ly/3aZETdf (تاريخ الدخول شباط/ فبراير 28، 2021)

Ben Bradlee Jr., Michael Rezendes, Sacha Pfeiffer and Walter Robinson.2002. "Church allowed abuse by priest for years". Boston globe: JAN. 6, 2002. https://cutt.us/BWYBr (accessed February 28, 2021)